الدكتور محمد مصطفى صفوت
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الاسكندرية

انجلترا وقناة السويس

١٨٥٤ - ١٩٥٦

الناشر
المكتبة التجارية الكبرى

الدكتور محمد مصطفى صفوت
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الاسكندرية

انجلترا وقناة السويس

١٨٥٤ - ١٩٥٦

الناشر
المكتبة التجارية الكبرى

الى الاستاذ محمد شفيق غربال

مقدمة

هذا كتاب فى موقف انجلترا بأزاء قناة السويس من وقت أن فكر الفرنسيون فى إنشائها إلى قرب أواخر هذه السنة (١٩٥٦) .

ولقد حاولت تبسيط الموضوع وعرضه من الناحية التاريخية العلمية قبل كل شىء .

لقد حاربت انجلترا مشروع القناة ، بكل ما أوتيت من قوة حتى إذا أصبحت القناة حقيقة فى سنة ١٨٦٩ ، كانت انجلترا أولى الدول استفادة منها ، وحرصت من أول الأمر على ألا تسيطر دولة واحدة عليها أو على إدارة شركتها . ثم ساعدتها الأيام فاشترت أسهم الخديو فى القناة فى سنة ١٨٧٥ . ولم تمر ثمانى سنوات إلا وقد احتلت انجلترا القناة ومصر جميعها وأصبح لهـا مركز فعلى ممتاز فى القناة لاريب فى ذلك . واحتفظت انجلترا لنفسها بهذا المركز ما بقى الاحتلال الانجليزى فى مصر ، على أساس الحق الذى ادعته لنفسها من أنه يهمها أكثر من غيرها حماية حرية المرور فى القناة للسفن الحربية وغيرها فى وقتى السلم والحرب .

على أن مصر لم تعترف يوماً ما بهذا المركز ، فمصر ، التى تمر القناة فى أراضيها هى صاحبة الحق الأول فى القناة ، وهى الحارس الطبيعى لها والحامى لحرية الملاحة فيها ، ولم تبد اعتراضاً على معاهدة سنة ١٨٨٨ الدولية ، التى حددت مركز القناة والتى اعترفت بها الدول جميعاً ومنها انجلترا .

ولم يرد الجانب المصرى فى معاهدة سنة ١٩٣٦ أن يعطى لبريطانيا حقاً دائماً فى الدفاع عن القناة ، بل جعل بموافقة بريطانيا الحق الأول فى الدفاع عنها للجيش المصرى .

على أنه بعد إلغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ظلت بريطانيا إلى سنة ١٩٥٤ متمسكة بمركزها فى قناة السويس بعد أن تقدمت هى والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بمقترحات الدول الأربع فرفضتها مصر ، وبررت انجلترا موقفها فى القناة بما يأتى :

١ ــ أن منطقة القناة منطقة استراتيجية تصلح قاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط والعالم الحر .

٢ ــ حماية حرية المرور فى القناة ، وهذا كما ترى انجلترا أمر لايهم انجلترا وحدها بل يهم العالم جميعاً ، وما وجود انجلترا ، كما أعلن الجنرال روبرتسون قائد القوات الانجليزية فى الشرق

الأوسط فى آخر سنة ١٩٥١ (وكان يتكلم باسم الحكومة البريطانية) ، « إلا مساهمة منها فى الدفاع عن العالم الحر » ، ولكن العالم والمعسكر الحر لم ينتدبا انجلترا للقيام بهاتين المهمتين . ولم ترض مصر صاحبة القناة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عن وجود الانجليز فى القناة ، وصرحت رسمياً بذلك أكثر من مرة ، لانجلترا وللعالم الممثل فى مجلس الأمن ، بل وألغت معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها ، ولقد وجدت انجلترا فى سنة ١٩٥٤ أن استمرار الاحتلال فى قناة السويس لايحقق رغبات انجلترا ولا سياستها بأى حال ، فالقناة لن تكون آمنة ولن تكون مركزا استراتيجياً ذا غناء إلا إذا كانت القوات الموجودة فيها مطمئنة ، وإلا إذا كانت المواصلات بكل أنواعها فى منطقة القنال آمنة ، وإلا إذا كانت الأيدى العاملة والمواد الغذائية فيها متوفرة . وكلها أمور لم تتوفر بعد إلغاء المعاهدة .

ولقد وصفت صحيفة التيمز الأسبوعية فى ٢ ينـــاير سنة ١٩٥٢ الموقف الاستراتيجى فى قناة السويس من حيث وجهة النظر الانجليزية فى ذلك الوقت فقالت ماملخصه « إن مصلحة انجلترا الاستراتيجية فى القناة عظيمة ، وأن قواعدها الحربية فيها قيمة ، ولكن التمسك بها فى وجه عداء مصر ومقاومتها معناه ربط عدد كبير من القوات دون داع ، معناه اضطراب الأمور فى الشرق الأوسط . إن القوات البريطانية فى مصر قوية ، وقيمة قواعد قناة السويس هى فى سهولة

اتصالها بالبحر الأبيض المتوسط شمالا وبالبحر الأحمر جنوباً ، فنهـــا تستطيع انجلترا إرسال قوات إلى أية جهة فى مساحة واسعة ، وأما الغرض الآخر من وجودها ، وهو الدفاع عن القناة ، فهذا أمر ثانوى — ولـكن إذا كانت القوات الموجودة فى هذه القواعد مشغولة طول الوقت بالدفاع عن نفسها ، فإن قيمة هذه القواعد تقل كثيراً . »

ولقد وجدت انجلترا فى سنة ١٩٥٤ أن استمرار الاحتلال فى القناة فى غير صالحها ، وكان لمشكلة الجلاء أن تحل بالمعاهدة الانجليزية المصرية التى عقدتها حكومة الثورة فى سنة ١٩٥٤ . فإيمان مصر الجديدة بقضيتها وتماسكها ووحدتها وتعضيد العالم العربى لها والظروف العالمية ؛ كل هذه العوامل كانت حاسمة فى تسوية هذه المسألة .

ولـكن مشكلة القناة لم تنته بعـد ، فلقد عادت انجلترا إلى مناصبة مصر العداء بعـد تأميم مصر للقناة فى صيف سنة ١٩٥٦ ، ولم تـكتف انجلترا بذلك بل جمدت أرصدة مصر الاسترلينية وهددت باستخدام القوة إذا لم توافق مصر على تدويل القناة ، وذلك بالرغم من أن مصر أكدت حرية الملاحة وحق المساهمين فى تعويض عادل ، وتماسكت مصر ولم تتزعزع موقنة بحقها وقانونية عملها وبضرورة المحافظة على سيادتها وحمـاية مصالحها .

وإلى هذا التاريخ لم تحل مشكلة القناة .

ولا يسعنى فى هذا الكتاب إلا أن أعترف بالفضل الكبير الأستاذ «محمد شفيق غربال» لما تفضل به من اقتراحات طيبة ونقد قيم وعون مشكور .

محمد مصطفى صفوت

الاسكندرية فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٦

موضوعات الكتاب

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ مصر طريق للتجارة

بين الشرق والغرب

أشرفت مصر على طريق التجارة بين الشرق والغرب حيناً مذكوراً من الدهر منذ أواخر العصور القديمة ، وظلت تشرف على هذه الطريق خلال العصور الوسطى إلى أن انتصف تقريباً القرن الخامس عشر الميلادى .

وكان جانب كبير من تجارة الشرق فى العصور الوسطى : نفائسه وكنوزه وتوابله وعطوره ومنسوجاته الحريرية والصوفية ومعادنه تأتى من الشرقين الأوسط والأقصى إلى البحر الأحمر لتنتقل عبر الأراضى المصرية فى خليج السويس ثم فى طريق مائية أو برية إلى النيل ، ومنها إلى ثغور مصر على البحر الأبيض المتوسط ، ثم تنتقل فى ذلك البحر وهو الطريق العالمية المهمة للمواصلات ، حيث ترسو على ثغور إيطاليا ، ومن أهمها البندقية وجنوه ، ومن هاتين المدينتين

اللتين أصبحتا دولتين قويتين غنيتين ، توزع فى بقية أجزاء أوروبا الغربية والوسطى ، حيث قامت مدن أخرى تجارية غنية .

وجنت مصر من هذه التجارة الكبيرة الغنية ، وكانت تجارة كماليات فى الغالب أرباحاً طائلة ، وكذلك كل الأمم المطلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط أو الواقعة فى وسط وغرب أوربا التى كانت تقوم بنقل أو توزيع هذه التجارة أو الاشراف عليها . فلقد أصبحت الضرائب المفروضة على هذه التجارة مورداً مهماً من موارد الإيراد المصرية .

كانت مصر إذن بموقعها الجغرافى الممتاز حلقة مهمة فى سلسلة المواصلات بين الشرق والغرب . وكان المصريون فى مختلف العصور هم الذين يشرفون بالفعل على انتقال هذه التجارة داخل حدود بلادهم ، ولم يكن هناك عنصر أجنبى له حق التدخل أو الهيمنة على الطريق التى تمر فيها هذه التجارة . وكانت حكومة مصر فى كثير من العهود التاريخية تمتع بالسيطرة التامة على البحر الأحمر وعلى شرقى البحر الأبيض المتوسط . وكانت لها الحرية المطلقة فى التصرف بما تمليه مصالحها الخاصة ومصالح المصريين .

وترتب على ذلك أن أصبح البحر الأبيض المتوسط أهم طريق للتجارة العالمية بين الشرق والغرب . وأصبح للأمم التى تتصل بها مياهه التفوق فى المضمارين التجارى والمالى فترة طويلة من الزمن .

وظلت الحال على ذلك إلى أن كاد ينتهى القرن الخامس عشر الميلادى ، فشاهد العالم تغيراً هاماً لا فى وسائل النقل المختلفة ، وإنما

فى الطرق التى تسير فيها تجارة العالم . شاهد تحولا واضحاً عن البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلنطى .

وكان ذلك بعد أن كشف البرتغاليون ، وهم أولى الدول البحرية ظهوراً فى العصور الحديثة ، تلك الطريق البحرية الجديدة الطويلة حول رأس الرجاء الصالح ، وكان الدافع الرئيسى لهذه الدولة هو الاستحواذ على تجارة الشرق الغنية ، والوصول إلى مواطن الثروة فيه عن طريق لايشرف عليه المسلمون ولايسيطر عليه الأتراك ، ولاتهيمن عليه مصر التى كانت حتى أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة مركز الإسلام وقلبه النابض وقوته المتفوقة وحصنه الحصين .

فتح إذن المحيط الأطلنطى لأول مرة فى تاريخ البشرية للتجارة العالمية ، بعد أن كان بحر الظلمات ، بحراً مغلقاً يكتنفه الغموض والأسرار والمخاطر ، وتحول إليه نشاط الدول القومية الأوربية التى نشأت فى غرب أوربا ، لقد استيقظت هذه الدول للوحدة والنمو والاستعمار والتوسع والاستحواذ على تجـــارة الشرق التى تجلب الثروة والغنى والقوة . استيقظت هذه الدول لاستغلال شعوب الشرق التى كان قد حل بها الضعف والوهن ، وتمزقت وحدتها ، وتدهورت حكوماتها .

وكان أهم هذه الدول الناشئة البرتغال وانجلترا وفرنسا والأراضى المنخفضة (هولندا) .

سارعت هذه الدول يدفعها نشاطها وحبها للكسب والمغامرة إلى الهند والشرق الأقصى ، بلد العجائب فى ذلك الوقت الذى تجمعت

حوله الأسرار والأساطير ، ونسجت حوله القصص الغريبة ، تنشيء المحطات التجارية والمستعمرات والقواعد البحرية ، وتكونت فى الهند وفى الشرق الأقصى بصفة خاصة الأمبراطوريات الاستعمارية القوية الانجليزية والفرنسية والهولندية .

وقام النزاع عنيفاً وحاداً لايبق ولايذر بين المستعمرين الانجليز والفرنسيين وانتهى أخيراً بتفوق الانجليز فى ذلك الميدان . . ميدان الاستعمار والأمبراطورية .

وفى هذا الوقت الذى كانت فيه هذه الدول ، دول غرب أوربا ، تشرئب للحياة والتوسع والاستعمار ، كانت دول البحر الأبيض المتوسط التى ازدهرت على تجارة الشرق ، وخاصة مصر ، تزداد ضعفاً على ضعف وتضمحل بالتدريج ، وانتهى الأمر باحتــــلال الأتراك الحربى لمصر والشرق الأدنى فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى .

ولـكن احتـلال الأتراك لمصر لم يعمل على تحسن الأحوال فى وادى النيل ، بل ازدادت الحال خلال عهد الأتراك الطويل سوءاً على سوء من كل النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ثم أخذ الأتراك أنفسهم منذ النصف الثانى للقرن السابع عشر فى الضعف السياسى والانحلال الاقتصادى ، وانتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا هم ودولتهم التى امتدت فى شرقى البحر الأبيض المتوسط وشمالى أفريقية إلى حدود مراكش مطمعاً للدول الأوربية الغربية .

ولم يأت القرن الثامن عشر إلا وقد أخذت الدول الـكبرى

الأوربية تفكر جدياً فى كيفية تقسيم ممتلكات الأتراك وفى إحياء الطريق الشرقية القديمة للتجارة ، طريق مصر ، فإن نظرة واحدة إلى خريطة العالم تكفى لأن ترى أن مصر تقع فى منطقة هى ملتقى القارات الثلاث : أوربا وآسيا وأفريقية ، وأنها بموقعها الجغرافى الممتاز هى أقرب وأيسر طريق بين الشرق والغرب ، وأنه ليس من المستحيل وصل البحرين الأبيض المتوسط والأحمر ، إما بطريق برية أو بطريق مائية . فلقد وجدت الطريقان فى القديم وفى العصور الوسطى .

ومن أهم الدول التى اهتمت بفتح هذه الطريق فرنسا ، فحكومتها تحاول منذ القرن السابع عشر أن تقنع العثمانيين بقيمة فتح هذه الطريق للتجارة الشرقية . وبذلت فى ذلك جملة محاولات . ولكن جهود فرنسا فى هذه الناحية أثارت حسد انجلترا ، وخاصة فى وقت كان التنازع الاستعمارى بين الدولتين على أشده ، ووجد بعض مواطنى انجلترا فى الشرق الأدنى أنه ربما كان من الخير لوطنهم أن يشارك فى فتح هذه الطريق التى ربما تحولت إليها تجارة الهند والشرق ، فإعادة فتح هذه الطريق قد تعود على انجلترا بالخير العميم ، وربما عملت على نمو التجارة البريطانية .

وما إن تبوأ المملوك على بك الكبير الحكم فى مصر ، وسيطر على جزء من بلاد العرب ، وأعاد لمصر بعض مركزها القوى القديم ، حتى زاد اهتمام الفرنسيين والإنجليز ببذل جهودهما فى ذلك السبيل . فالإنجليز من

ناحيتهم يودون لو فتح طريق البحر الأحمر إلى السويس لسفنهم الآتية من الهند والمحيط الهندى ، والفرنسيون يودون لو استطاعوا الاستيلاء على تجارة الشرق وحرمان الإنجليز منها عن طريق تحويلها إلى طريق مصر .

ولكن الإمبراطوريين الإنجليز والفرنسيين لم يظفروا فى آخر الأمر بنجاح ، فقد وجدوا عقبات كأداء فى طريقهم لابد من تذليلها ، فالدولة العثمانية ، وإن تظاهرت وقتاً بالإصغاء إلى آرائهم ، إلا أنها كانت أحرص من أن تأذن بفتح هذه الطريق التى تجعل ممتلكات الدولة العثمانية فى شرقى البحر الأبيض المتوسط ميداناً جديداً للتنافس والتوسع الأوربى يضيع فيه النفوذ التركى .

ولقد بررت الدولة العثمانية مسلكها هذا لدى الدولتين الكبيرتين بأن الملاحة الأوربية محرمة فى البحر الأحمر ، فضرورى للدولة العثمانية احترام مركزها بين المسلمين ، ولا يكون ذلك إلا بالمحافظة على حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية من أن ترسوا على شواطئها سفن مسيحية أوربية .

والدولة العثمانية وإن كانت ضعيفة من الوجهة الحربية ، ولكن ساستها برعوا حقيقة فى فن السياسة ، فكان لهم من بعد النظر السياسى والمهارة فى الانتفاع بما بين الدول من أحقاد ومنافسة ما مكنهم من المحافظة على الدولة وسط التيارات الدولية العنيفة . وكان هؤلاء الساسة يخشون أن يعمل إحياء طريق مصر على زيادة موارد بكوات المماليك الذين استقلوا بأمور مصر استقلالا يكاد يكون تاماً ، واحتقروا من

الناحية العملية سلطة السلطان وعملوا على الانفصال عن الدولة العثمانية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

ولقد حاول الإنجليز والفرنسيون الذين لم تعوزهم الحيلة أن يلجوا باباً آخر للوصول إلى أغراضهم المادية . فحاولوا عقد معاهدات مع بكوات المماليك أنفسهم أصحاب السلطة الفعلية والنفوذ فى مصر ، ولكن هذه المعاهدات لم تسفر عن نتيجة ، فأمور مصر السياسية لم تكن مستقرة وأحوال الأمن الداخلى مضطربة وعهود بكوات المماليك لا يوثق بها ولا تربط أحداً .

على أن مايهمنا فى هذا المكان هو أن انجلترا وفرنسا اهتمتا بأمور مصر ومستقبلها نتيجة لاهتمامها بفتح الطريق القديمة ، ففرنسا ترى أن فتح هذه الطريق سيجلب لها متاجر الشرق ، وسيلحق بتجارة أعدائها الإنجليز الضرر البليغ . والإنجليز من ناحيتهم يرون فى فتح هذه الطريق غنما كبيراً لتجارتهم واقتصاداً كبيراً فى الوقت والنفقات وزيادة فى الإيراد القومى .

وأتى الفرنسيون إلى مصر فى السنتين الأخيرتين للقرن الثامن عشر فاتحين . فقد جعلت حملة بونابرت من أهدافها الأولى استعمار مصر واتخاذها مركزاً للتوسع فى الشرق الأدنى ، وفتح الطريق المائية التى تصل البحرين الأبيض المتوسط والأحمر وتحويل طريق تجارة الشرق .

وما إن استقرت أقدامهم فى أرض مصر حتى أخذوا بجد فى دراسة

مشروع توصيل البحرين دراسة مستفيضة . ولكنه لم يهيأ لهم النجاح فبقائهم فى مصر كان قصير المدى ، شغلوا فى أثنائه بالدفاع عن مركزهم فى هذه البلاد أمام الأهالى المصريين وأمام الأتراك وأمام الإنجليز . فضلا عن أنهم فى دراستهم للمشروع قد ظنوا أن مستوى أحد البحرين أعلى من مستوى الآخر .

وخرج الفرنسيون من هذه البلاد ، بعد أن وجهوا ، وهم لا يريدون ، نظر السياسة الإنجليزية إلى أهمية هذه البلاد من الناحية الاستراتيجية والحربية ومن ناحية المواصلات العالمية .

وأصبحت لانجلترا لأول مرة سياسة خاصة واضحة محددة نحو مصر وضعت أسسها فى مطلع القرن التاسع عشر ، اتبعتها مدة طويلة ، فانجلترا لن تسمح لدولة أوربية بالاستيلاء على أرض مصر أو الاستحواذ بالنفوذ الأكبر فيها ، ولن تسمح بقيام حكومة قوية فى مصر تهدد مصالح انجلترا .

على أن مشروع وصل البحرين لم ينته بخروج الفرنسيين ، فلقد ظل حياً فى أذهان بعض الفرنسيين والأوربيين ، ولم يكن الإنجليز فى أول الأمر معارضين له ، بل كانوا مرحبين به . وحاول الفرنسيون والانجليز دراسة المشروع دراسة قائمة على أسس علمية صحيحة ، وحاول بعض الفرنسيين جاهدين تحقيقه فى عهد محمد على والى مصر . ولكن حاكم مصر القوى فى ذلك الوقت الذى حاول الاستقلال بمصر عن الدولة

العثمانية كان له من بعد النظر السياسى وفهم الموقف الدولى ما جعله يغض النظر عن تنفيذه ، وإن كان قد وجه عناية كبرى إلى فتح الطريق البرية التى تمر خلال مصر من الإسكندرية إلى القاهرة ومن القاهرة إلى السويس . هذه الطريق اقتنعت الحكومة الإنجليزية بأفضليتها على القناة من الناحية السياسية ، إذ أنها اعتقدت أن تنفيذ مشروع القناة سيؤدى إلى فتح بوسفور جديد ، وإثارة مشاكل جديدة ، ربما تضطرها إلى احتلال مصر .

ولأسباب مختلفة عمل حكم محمد على القوى على استتباب الأمن والطمأنينة فى كل ربوع البلاد ، وأعدت الطريق البرية إعداداً تاماً لخدمة أغراض محمد على ولتكون صلة مهمة بين الشرق والغرب . وما خشيه محمد على حاكم مصر من المشروع الفرنسى هو ما كان يخشاه على مستقبل هذه البلاد من إنشاء بوسفور جديد ، كان يخشى عواقب إنشاء قناة بحرية تصل ما بين البحرين وتغير من مركز مصر الجغرافى وتجعل منها ميداناً للتنافس الأوربى يفقد فيه سيطرته . كان محمد على يرى أن إنشاء القناة سيجعل من مسألة مصر مشكلة دولية يهم الدول البحرية جميعاً التدخل فى تحديد مصيرها . وما كان يرمى إليه محمد على هو استقلال مصر فى ظل دولته وعائلته .

ثم يأتى عباس باشا الأول ليتولى حكم مصر ، ويرتسم لنفسه خطة محمد على فيما يختص بموضوع القناة . فلما اشتبكت انجلترا وفرنسا فى نضال استعمارى شديد فى وادى النيل ، وأيدت انجلترا إحياء الطريق البرية

تأييداً كاملا بوضع مشروع للسكة الحديدية بين الإسكندرية والقاهرة والسويس عارضت فرنسا بطبيعة الحال ذلك المشروع معارضة شديدة واستغلت فى سبيل ذلك مالها من نفوذ فى مصر وتركيا ، ولكن المشروع الإنجليزى كتب له النجاح ودخل فى دور التنفيذ . وفى أثناء إنشاء السكة الحديدية بين مصر والإسكندرية مات عباس باشا الأول ، واعتلى سعيد باشا منصة الحكم فى مصر والياً للدولة العثمانية .

وشاء الله أن ينجح المشروع الفرنسى ، مشروع إنشاء القناة ، كما نجح المشروع الإنجليزى من قبل . وكان لشخصية فردناند دى لسبس صاحب المشروع ، وصبره ومثابرته وجرأته ثم لصلته الوثيقة بوالى مصر الجديد أثر كبير فى إخراج المشروع الفرنسى إلى حيز الحياة والتحقيق .

ومنح سعيد باشا دى لسبس امتياز قناة السويس بشروط مجحفة بحقوق مصر وصالح المصريين ، فلقد نص فى الامتياز الممنوح للشركة العالمية لقناة السويس على تسخير عدد كبير من الفلاحين المصريين لخدمة الشركة وتنفيذ أغراضها . كما أعطاها فرمان الامتياز من امتيازات الملكية ومن حيازة مساحات شاسعة من الأراضى فى منطقة القناة ما لم يسمع له نظير ، وليس هنا المجال لشرح نصوص ذلك الامتياز أو التعليق عليه . ولكن يكفى أن نقول أن وجهة نظر سعيد باشا كانت ترمى إلى تثبيت مركزه فى مصر قبل كل شىء . ولذا فهو يقدم كل التسهيلات ويبذل كل شىء فى سبيل تدعيم مركز شركة القناة وفى سبيل تحقيق المشروع .

٢ ــ موقف انجلترا من امتياز قناة السويس
(١٨٥٤ - ١٨٦٩)

كانت الحكومة الانجليزية تنظر إلى مشروع قناة السويس كمشروع فرنسى قبل كل شيء من شأنه أن يجعل للفرنسيين نفوذاً كبيراً فى مصر يمكنهم من التحكم فى طريق عالمية لخدمة أغراضهم الامبراطورية الخاصة.

حقيقة كانت تربط انجلترا بفرنسا فى الخمسينات للقرن التاسع عشر فى عهد الامبراطور نابليون الثالث، صلات ود وصداقة نمت فتحولت إلى تحالف متين الأواصر فى حرب القرم، حين وقفت الدولتان جنباً إلى جنب مع الدولة العثمانية ضد أطماع الروس. ولكنه بالرغم من وجود ذلك الحلف لم تنس الدولتان أبداً تنافسهما القديم فى حوض البحر الأبيض المتوسط وفى ميدان الاستعمار.

ففرنسا خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ترى أن سواحلها الجنوبية تطل على ذلك البحر، وهذا يعطيها الحق كما رأت فى أن تعمل على تفوق نفوذها فيه، وخاصة فى مصر والشرق الأدنى. فذكريات حروبها فى ذلك البحر، وذكريات صليبيها ومعاهداتها بصفتها بنت الكنيسة الكبرى مع الدولة العثمانية ــ كل هذه تشير إلى مستقبل زاهر لفرنسا فى ذلك البحر، وبصفة خاصة فى مصر وفى شمالى إفريقية ولقد كانت مصر طوال هذا العهد فى نظر فرنسا هى الميدان الذى

جاهد فيه لويس التاسع فى حملته الصليبية . وجاء إليه أنبغ أبناء فرنسا من رجال الحرب بحملته المشهورة التى أيقظت مصر من سبات العصور الوسطى . ومصر هى البلاد التى احتلها الفرنسيون ، وقاموا فيها بمشروعاتهم العظيمة وأزاحوا الستار عن ماضيها المجيد . ومصر هى البلاد التى ساعدوا على نهضتها الحديثة فى عهد محمد على وأبلى منهم بلاء حسناً رجال فى خدمة ذلك الوالى القوى ، فى تكوين جيشه وبناء أسطوله ، وتدعيم التعليم فى عهده .

وكانت سياسة لوى فيليب فى الأربعينات من القرن التاسع عشر عاملة بلا ريب على إحياء الدول الصغيرة فى البحر المتوسط وربطها بفرنسا بحبال صداقة لا تنفصم ، ففرنسا فى ذلك الوقت ترى أن لها دلالة على مصر وعلى ولاتها من أبناء محمد على ، ولها الحق أن تمتع بنفوذ متفوق فى وادى النيل .

ولذا فبالرغم من صلات الصداقة والود التى كانت تربط الدولة الفرنسية بانجلترا فى عهد لوى فيليب ونابليون الثالث . فلقد عملت الحكومة الفرنسية (بصفة غير رسمية) ومن وراء ستار على مكافحة النفوذ الانجليزى فى كل مكان فى البحر الأبيض المتوسط ، فى الدولة العثمانية ، فى شمال إفريقيا ، وفى مصر بصفة خاصة .

وكيف تعمل فرنسا على نمو نفوذها فى مصر ؟ لا يكون ذلك باحتلال مصر ، فبريطانيا بقوتها البحرية واقفة لها بالمرصاد ، ولن تسمح بذلك أبداً .

بل هي على قدم الاستعداد للدخول فى حرب ضروس مع فرنسا إذا حاولت هذه المحاولة الجريئة . ثم إن نابليون الثالث الذى كان يدير شئون فرنسا الداخلية والخارجية فى ذلك الوقت كان أبعد الناس تفكيراً عن أن يقوم بأى عمل من شأنه إفساد علاقاته الطيبة بانجلترا ، فانجلترا هى الدولة الكبرى التى رحبت بمقدمه إلى تولى تقاليد الأمور فى فرنسا ، وهى التى اعترفت رسمياً بحكمه ، ونسيت تاريخ وعداوة عمه ، ولم تثر عقبات فى وجهه . وبعد ذلك فنابليون الثالث لا يرى أبداً الدخول فى حرب مع صديقته الأخرى ، الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، وخاصة بعد أن وقف فى صفها وحارب بجانبها ضد روسيا وبعد أن أعلن إعلانا تمسكه بسياسة المحافظة على كيانها وسلامة ممتلكاتها .

ولكنه مع ذلك لم يكن لدى عاهل فرنسا الكبير مانع من أن يعمل الفرنسيون على زيادة نفوذ فرنسا فى مصر بالطرق السياسية ، وذلك بالقيام بالأعمال والمشروعات العظيمة التى سترفع بلا ريب من مركز فرنسا فى مصر والعالم .

ونابليون الثالث بعد ذلك رجل عواطف وخيالات تملأ المشروعات ذهنه وتعترض كثير من الآمال الغامضة تفكيره ، فهو تارة يفكر فى إنشاء امبراطورية عربية فى شمال إفريقية ، وتارة تدور فى خلده صور لسيطرة فرنسا على أهم الطرق العالمية التى تصل بين الشرق والغرب .

فلا عجب إذن إذا أولى مشروع دى لسبس عطفه وتمنى له النجاح ،

وبذل له كل تأييد سياسي ممكن لاسيما وأن مشروع فردنند دى لسبس ليس مشروعا حكوميا رسمياً أخذت الحكومة الفرنسية على عاتقها تنفيذه . وإنما هو مشروع فردى خاص ، يقوم به أحد الأفراد الفرنسيين ، له ولعائلته من قبل صلات وثيقة سياسية وشخصية بالشرق الأدنى ومصر . وقد أعلن نابليون الثالث مراراً فى سنة ١٨٥٦ أنه قد اهتم بالمشروع وبدراسته وأكد مرة لدى لسبس « إنك تستطيع أن تعتمد على تأييدى وحمايتى »

والواقع إنه لم يكد سعيد باشا يمنح دى لسبس فرمان امتياز القناة حتى تقدم نابليون الثالث فمنح سعيد باشا نيشان اللجيون دونور .

وشارك نابليون الثالث فى عطفه على مشروع دى لسبس الصحافة الفرنسية التى أيدت المشروع كمشروع قومى ، وكذلك الهيئات العلمية وخاصة أكاديمية العلوم فى باريس . وكان المشروع يجد كذلك كثيراً من العطف خارج فرنسا من الدولتين النمسوية والروسية ، فقد كانتا تؤمنان بقيمة المشروع .

وأما الحكومة الإنجليزية فلقد كانت تفهم جيداً مرامى السياسة الفرنسية ، وعملها على التفوق فى الشرق الأدنى ، بل وسعيها لتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة فرنسية . ولذلك فالحكومة الإنجليزية تبذل جهودها لوقف ذلك النفوذ والعمل على تفوق النفوذ الإنجليزى . حقيقة لم تكن لانجلترا سواحل مطلة على ذلك البحر . ولكن قوة انجلترا وتفوقها البحرى ، وقواعدها الحصينة فى جبل طارق ومالطه ،

وصلات الصداقة والتحالف التى كانت تربطها مدة طويلة بالدولة العثمانية ، كل ذلك جعل لهــــا مركزاً قوياً بل وممتازاً فى ذلك البحر .

وإذا كانت فرنسا تعمل جاهدة على إنشاء دول صغيرة فى البحر الأبيض المتوسط مدينة لفرنسا بوجودها واستقلالهـا ، فلقد ناضلت انجلترا بقوة هذه المحاولة ونجحت فى ذلك نجاحاً مذكوراً . ظهر ذلك النضال فى تأييد فرنسا لمحمد على فى حركته الاستقلالية التى كانت ترمى إلى الانفصال عن الدولة العثمانية فى سنتى ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ووضع حد للسيادة التركية العتيقة البالية ، وفى وقوف انجلترا فى طريقه وقضائها على آماله .

ولقد أخذ ممثلو انجلترا فى بلدان البحر الأبيض المتوسط ، وقناصلها ،على عاتقهم تنفيذ هذه السياسة بحذافيرها ، وغلوا فى ذلك غلواً كبيرا ، واشتدت حماستهم ، وقام بينهم وبين زملائهم الفرنسيين تنافس شديد بل ونضال حمى أواره تنوسيت فيه فى كثير من الأحيان آداب المجاملة الشخصية ، ووصل الخصام بين الفريقين إلى حد أن قطعوا صلاتهم الشخصية . وكثرت تقاريرهم إلى حكوماتهم، وطالت ، وامتلأت بالصور القاتمة والتهم الكثيرة . فيكتب القنصل الانجليزى ريتشارد ود ، وهو من القناصل الانجليز الذين كافحوا بهمة ونشاط النفوذ الفرنسى مدة طويلة فى الشرق الأدنى وشمال أفريقية ، وأحد الذين أثاروا الشعب على حكم محمد على فى الشام — يكتب مذكرة مطولة إلى حكومته

بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٥٩ ، يرسم فيها صورة قائمة حالكة لمشاريع فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط ، ففرنسا ، فى نظره ، تبذل جهوداً مضنية فى سبيل فصل مصر وتونس عن الدولة العثمانية ، لتضم تونس إلى ممتلكاتها الجزائرية ، ولتحتل مصر فى أول فرصة مناسبة .

وحين يصف ذلك القنصل مركز فرنسا وانجلترا فى البحر الأبيض المتوسط لايجد فى سياسة فرنسا الخارجية سوى محاولة إلحاق الضرر بمصالح انجلترا . ووجد أن فرنسا قد أصبح لها مركز قوى فى ذلك البحر ، وخاصة بعد احتلالها لإقليم الجزائر ، وتركيزها لقوات بحرية وبرية كبيرة فى شمال إفريقية .

وهو يسطر فى مذكرته الطويلة المذكورة أن فرنسا إذا أرادت الاضرار بانجلترا ، فهى دائماً تلتجىء إلى مهاجمة المصالح الانجليزية فى البحر الأبيض المتوسط ، وبين أن مايرمى إليه الفرنسيون من بذل هذه الجهود ، هو أن يضعوا انجلترا فى مركز لاتستغنى فيه أبداً عن صداقة الفرنسيين إذا أرادت المحافظة على ممتلكاتها فى الهند ، وقال إن الفرنسيين يستخدمون فى سبيل الوصول إلى بغيتهم والأضرار بمصالح انجلترا كل الوسائل مشروعة كانت أو غير مشروعة .

فانجلترا إذن تكافح بقوة فى سبيل منع الفرنسيين من الحصول على امتياز من والى مصر خاص بشق القناة . وكلما ازدادت حماسة الفرنسيين فى تعضيد مشروعهم ازدادت حماسة الانجليز فى معارضته . بل لقد

وضعت انجلترا مشروعا قوياً منافساً للمشروع الفرنسى ، وهو مشروع إنشاء السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة والسويس . ونجحت فى ذلك مع والى مصر عباس باشا الأول الذى لم ينس درس سنة ١٨٤٠ وعرف مقدار ماتستطيعه القوة البحرية الانجليزية ، تيقن عباس باشا الأول من أن انجلترا لديها العزم القوى على تنفيذ سياستها فى الوقت الذى هددت فيه فرنسا وأنذرت، ثم أخيراً تخاذلت عن نصرة والى مصر فى أزمته الشديدة سنة ١٨٤٠ . رأى والى مصر الجديد أن يجامل انجلترا ويؤجل المشروع الفرنسى غير آبه كثيراً لإنذار فرنسا له بالعمل لدى الباب العالى على عزله عن ولاية مصر .

أرسلت الحكومة الانجليزية تعليمات إلى قنصلها العام فى مصر بأن يقنع عباسا الأول بقيمة مشروع السكة الحديدية ، وبأن مشروع القناة يكلف مالايطاق من الجهد والوقت والمال ، فمال الوالى ناحية المشروع الانجليزى وعمل على تنفيذه .

ولكن فردناند دى لسبس استطاع أن ينتهز فرصة تولى سعيد باشا فيسارع إلى مصر مذكراً الوالى الجديد بصلاتهما الوثيقة القديمة ، ويجد من الوالى الجديد ترحيباً كبيراً ، وينجح فى إقنـــاعه بقيمة المشروع الفرنسى فى فتح القناة البحرية وتوصيل البحرين ، ولايدرى أحد بالدقة ماذادار بينهما من حديث ، وماذا وضع دى لسبس أمام سعيد باشا من آمال ، ولاندرى بالضبط ماذا كان يدور بخلد والى مصر من

دوافع لمنح مثل ذلك الامتياز ، وإن كان البعض يظن أن غرض الوالى كان العمل على اكتساب صداقة فرنسا وتأييدها لاستقلاله إذا ما تأزمت الأمور بينه وبين الباب العالى صاحب السيادة على مصر .

يوافق سعيد باشا على منح فردنندى لسبس الامتياز الخاص بمشروع فتح القناة البحرية التى تتصل فيها مياه البحر الأحمر بالبحر المتوسط ، ويتم ذلك فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ .

ويسقط فى يد انجلترا ، فلقد أخذ فردرك بروس ممثلها فى مصر لجأة بتصميم سعيد باشا على منح ذلك الامتياز وتنفيذ ذلك المشروع ولم يفلح فى تحويل الوالى عن رأيه ، حتى بعد أن أعلن منذراً بأن الحكومة الانجليزية لا تستطيع أن توافق على ذلك المشروع ، فهو فى نظرها مشروع خيالى وغير عملى . ولم يحن الوقت ولا الظروف الملائمة لمحاولة تنفيذه . وأن خيراً منه هو إتمام مشروع الطريق البرية الحديدى من القاهرة إلى السويس .

على أن الحكومة الانجليزية لم تجد فى ذلك الوقت أن تقدم إنذاراً رسمياً للوالى ضد تنفيذ ذلك المشروع ، فالعلاقات بينها وبين الحكومة الفرنسية كانت بصفة عامة جيدة . وتقديم مثل ذلك الإنذار معناه أن الحكومة الانجليزية تحارب رسميا مصالح الفرنسيين ومشاريعهم فالحكومة الانجليزية لم تتخذ مثل هذه الخطوة ، ولم ترد الذهاب إلى ذلك الحد .

ثم إن منح سعيد باشا للامتياز ليس بذى أهمية كبيرة ، إلا إذا وافقت عليه الدولة صاحبة السيادة على مصر . فعلى الحكومة الإنجليزية إذا أرادت عرقلة المشروع أن تبذل مساعيها لدى الباب العالى فهو صاحب السلطة الرسمية فى مصر ، وأن تنصحه بعدم الموافقة على الامتياز أو على الأقل بتأجيل النظر فيه .

وكان سفير الحكومة الإنجليزية لدى البلاط العثمانى سترانفورد دى ردكليف — وكان يتمتع فى الآستانة بنفوذ لا نظير له ، كان يرى أن على انجلترا أن تبين للباب العالى خطر المشروع الفرنسى على الدولة العثمانية ، فما تريده فرنسا من وراء ذلك المشروع هو فصل مصر عن الدولة العثمانية بممر مائى يصلح لأن يكون خطاً دفاعياً حربياً ، وإنشاء مستعمرة فرنسية فى شرق مصر ، ثم السيطرة على كل مصر بعد ذلك . ولذا نخير للباب العالى ألا يصدق على الامتياز . ولم تقتصر محاولات سترانفورد على ذلك ، بل طلب تعليمات رسمية من حكومته تؤيد موقفه . ولذا وجد لورد كلارندن ، وزير الخارجية البريطانية ضرورة الاتصال بسفير الحكومة الفرنسية فى لندن ليبين له وجهة نظر الحكومة البريطانية فى مشروع القناة ، فهذه الوجهة تتلخص فيما يلى :

١ — نظراً لأن تنفيذ المشروع يستلزم نفقات كثيرة فالغرض الواضح منه سياسى .

٢ — والمشروع يؤخر إتمام مشروع السكة الحديدية من

الإسكندرية إلى السويس .

٣ — المشروع وليد سياسة عدائية بالنسبة لمصر من ناحية فرنسا .

ولم تجد محاولات فردنند دى لسبس فى الاتصال بستراتفورد ، وإقناعه بأهمية المشروع وعدم تعارضه مع المصالح الإمبراطورية الإنجليزية ، وأن المسألة مسألة مصرية تركية قبل كل شيء لا داعى فيها للتدخل الحكومى الإنجليزى أو الفرنسى .

ولقد نجح ستراتفورد دى ردكليف فى نصحه للباب العالى ، مما عقد الأمور كثيراً لدى لسبس . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أرسل الباب العالى نتيجة لمساعى انجلترا خطاباً شديد اللهجة إلى سعيد باشا فى مصر يحذره فيها عواقب عمله الجرىء .

ومع ذلك فقد قدر للمشروع الفرنسى البقاء نظراً لتدخل الدولة النمساوية فى صالح دى لسبس ، فلقد كانت تعضد المشروع الفرنسى تعضيداً كبيراً .

ولقد اصطدمت المصالح الإنجليزية والفرنسية فى هذا المشروع وهاجت بينهما الإحن القديمة ، إحن القرن الثامن عشر ، إلى حد أن وجدت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية ضرورة المحافظة على تحالفهما وعلاقاتهما الطيبة ، فاتفقتا فيما بينهما على أن تمتنعا عن التدخل الفعلى لا بتعضيد المشروع ولا بالعمل على فشله . ولكن هذا الاتفاق لم يمنع الحكومة البريطانية من أن تتابع خطتها فى بث العقبات والعراقيل أمام المشروع الفرنسى .

وهذا الموقف اضطر صاحب المشروع بطبيعة الحال للقيام بالدعاية للمشروع فى انجلترا ذاتها .

وكان على رأس الوزارة فى انجلترا فى ذلك الوقت لورد بامرستون وهو يمثل الرجل الانجليزى والسياسى الانجليزى أصدق تمثيل ، فهو مؤمن بتفوق انجلترا ويعمل لعظمتها وخدمة مصالحها قبل كل شىء ، ويرى أنه من الواجب على الدول الأخرى أن تستمع لآراء انجلترا بما لها من مركز قوى ممتاز فى العالم . وهو لا يتقيد كثيراً بالخيالات ولا تؤثر فيه النواحى العاطفية إذا ما تعارضت مع مصالح انجلترا الحقيقية ، وهو ملم تماماً بأمور السياسة الخارجية لا تفوته صغيرة ولا كبيرة من أمورها .

وهو فوق كل شىء من أكبر دعاة الإمبراطورية البريطانية ، ومن القائلين بضرورة حماية مواصلاتها وطرق تجارتها . وهو الذى وضع سياسة انجلترا التقليدية فى الشرقين الأدنى والأقصى . فليس إذن غريباً أن يعارض هذا الرجل كل مشروع فرنسى ، فهو لا يوافق على مشروع القناة ، لأنه يرى أن المشروع يتعارض مع مصالح انجلترا الإمبراطورية وهو لا يثق كثيراً فى استقرار الأمور السياسية فى فرنسا ، وخاصة ما يتعلق منها بنظام الحكم ، ويرى أن انجلترا يجب أن تتمسك بطريق الأطلنطى لأنها تستطيع الإشراف عليه ، وهى مشرفة عليه بالفعل بقوتها البحرية المتفوقة .

فهو يعترف بأن حكومة نابليون الثالث صديقة لانجلترا ، ولكنه لا يستطيع أن يضمن أن الحكومة التى تخلفها فى المستقبل ستحافظ على ولاء انجلترا . فقد تستغل هذه الطريق الجديدة لمناوأة النفوذ البريطانى ومحاربة المصالح الانجليزية فيما وراء البحار والأضرار بها .

ولذلك حين حاول دى لسبس الاتصال به لم يجد منه أذناً صاغية . فلقد بين بامرستون لصاحب المشروع بصراحة ووضوح ، شأنه فى كل تصريحاته السياسية ، بأنه لا يوافق على ذلك المشروع فهو غير عملى ولا يمكن تنفيذه .

على أن موقف الحكومة الانجليزية العدائى لم يدع دى لسبس إلى القنوط أو إلى التنازل عن فكرته ، ولذا فهو يحاول الاتصال بالزعماء الانجليز الآخرين من أمثال كوبدن ، وجلادستون . وحاول كذلك الاتصال بالرأى العام الانجليزى ، يقنعه بقيمة المشروع من الناحيـــة العملية ومن الناحيتين الحضارية والانسانية . أرسل خطابات إلى أعضاء البرلمان الانجليزى وإلى إدارة شركة الهند الشرقية وأصحاب السفن وأعضاء الغرف التجارية وكبار رجال الصناعة وأصحاب المصارف ، يحاول أن يقنعهم بفائدة المشروع من الناحية العملية والمالية ، ولم تذهب كل مساعى دى لسبس دون جدوى ، فلقد أظهرت شركة الهند الشرقية عطفها على مشروعه ، وكذلك بعض شركات خطوط الملاحة لا سيما شركة الـ P.&.O.

والواقع أن الرأى العام البريطانى لم يكن مجمعاً على معارضة المشروع ، كما كانت الحكومة الانجليزية معارضة له . فلقد كان جانب منه محبذاً للناحية التجارية للمشروع ، وهذا شجع دى لسبس على أن يسير قدماً فى مشروعه وفى طريقه ، وأن يبين للرأى العام الانجليزى أن المشروع ممكن تنفيذه من الناحية العملية ، فأعلن أن تقارير المهندسين الفرنسيين من أمثال لينان بك وموجل بك قد أثبتت بطريقة لا تقبل الشك أن المشروع من الناحية الهندسية عملى وممكن تنفيذه .

ولم يقتصر دى لسبس على ذلك ، فهو رجل جم النشاط ممتلىء بمشروعه ، موقن بقيمته ، كبير الأمل فى تحقيقه ، كوّن دى لسبس لجنة دولية ضم إليها عدداً من كبار المهندسين الانجليز أنفسهم لفحص المشروع ودراسته والتقرير عن إمكان تنفيذه .

ولقد بدأت اللجنة الدولية عملها فى سنة ١٨٥٥ ، وانتهت من وضع التقرير فى يناير سنة ١٨٥٦ ، ولو أنه لم ينشر إلا بعد ذلك . وفى ذلك التقرير أيدت اللجنة الدولية إنشاء القناة البحرية التى تصل مابين البحرين ، وبينت أن التنفيذ ليس صعباً كما يتصور المعارضون ، وأن النجاح فى إنجاز المشروع ممكن .

وعلى أساس هذا التقرير الجديد . حاول دى لسبس فى يوليو سنة ١٨٥٧ الإجابة على اعتراضات بامرستون ، وبين أن الرد على هذه الاعتراضات قائم على أسس تجارية وفنية وسياسية . فمن الناحية التجارية قيمة

المشروع لاتقدر لانجلترا ، لايحتاج ذلك إلى بيان فى نظره . فطريق القناة إذا تمت أقرب الطرق إلى الشرق وفى هذا توفير للوقت والمال والجهد ، وأما من الناحية العملية فهذا تقرير اللجنة الدولية التى تجمع بين أعضائها أعضائها عدداً من كبار المهندسين الانجليز يقول بأن المشروع عملى ويمكن تنفيذه ، وقد أيدت هذا التقرير أكاديمية العلوم فى باريس والمعهد الأمبراطورى الفرنسى . وأما من الناحية السياسية فآراء لورد بامرستون قائمة على أساس أخطار وهمية على الهند والأمبراطورية العثمانية ولا خطر على الدولة العثمانية من مشروع القناة طالما يملك الانجليز جبل طارق ومالطة وعدن وجزيرة بريم . أما الدولة العثمانية فمركزهـــا مضمون بالمعاهدات والمواثيق الدولية. بل إن فتح القناة سيجعل مصر بمنأى عن أطماع الدول الأوربية إذ سيجعل لها مركزا محايدا ! ! وفى هذا كما يرى دى لسبس تأييد لسياسة الانجليز التقليدية فى المحافظة على على سلامة الدولة العثمانية !

كان دى لسبس يرى أن لهجة بامرستون متناقضة وغير منطقية وغير معقولة ، فلا داعى فى نظر دى لسبس لأن يعتقد بامرستون أن سياسة فرنسا مريبة ، وأن فرنسا هى التى شجعت محمد على على مناوءة انجلترا ، وأن ذهب لوى فيليب ملك فرنسا هو الذى أنشأ قـــلاع الاسكندرية وأن مشروع القناة يرمى إلى مناوءة انجلترا .

وعلى أى حال فلقد نال دى لسبس على أساس تقرير اللجنة الدولية من سعيد باشا امتيازاً جديداً خاصاً بالقناة روعى فيه مقابلة بعض مخاوف

انجلترا ، فلقد نص فيه على حياد القنـاة ، وأن معظم من سيقومون بالتنفيذ مصريون لافرنسيون ، كما نص فيـه أيضاً على ضرورة موافقة الباب العـالى . ولقد كان تـكوين هذه اللجنة الدولية ، والنتيجة التى وصلت إليها ، من العوامل التى زادت ثقة دى لسبس فى مشروعه ، وضمت جانباً كبيراً من الرأى العام والانجليزى والأوربى إلى صفه فى مشروعه الجرىء.

على أن الحـكومة الانجليزية استمرت فى معارضتها للمشروع ، وبررت ذلك الموقف بتعارض المشروع مع سياسة انجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية ، وأنه سيوجد فاصلا مائياً بين مصر وتركيا . وردد بامرستون هـذا الرأى بصراحة تامة فى مجلس العموم البريطانى فى شهر يولية سنة ١٨٥٧ . فلمـا ثار موضوع القناة فى مجلس العموم البريطانى فى يونيه سنة ١٨٥٨ ، أعلن بامرستون أن تنفيذ المشروع سيعمل على انحلال الأمبراطوريتين العثمانية والبريطانية ؛ وأن السكة الحديدية بين القاهرة والاسكندرية تـكفى لخدمة مصالح انجلترا أكثر بكثير من حفر القنـــاة . وأبان جلادستون فى الجلسة نفسها عن ضعف هذه الفـكرة ، وذكر أن القناة مجرى مائى ، وإذا قدر لهـا أن تقع فى يد أية دولة ، فستقع فى يد أقوى الدول البحرية وهى انجلترا ، وطلب من الأعضاء أن ينظروا إلى مشروع القناة لا كشروع سياسى ولـكن كشروع تجارى قبل كل شىء . ولـكن آراء جلادستون وإن تركت

أثراً فى الرأى العام البريطانى إلى أنها لم تحول الحكومة البريطانية عن رأيها .

فلقد عبر لورد كلارندون وزير الخارجية إذ ذاك عن رأى الحكومة البريطانية فى ضرورة الوقوف أمام المشروع ، بل وأنذر الباب العالى بأنه إذا صدق على الامتياز الممنوح لدى لسبس . فيجب ألا ينتظر أن تستمر بريطانيا أو غيرها من الدول الكبرى الأوربية فى سياسة المحافظة على الدولة العثمانية وعلى سلامتها . ولم تجد كثيراً محاولات الأمبراطور نابليون الثالث لإقناع الحكومة البريطانية بالكف عن معارضتها .

ولم يمنع هذا دى لسبس من المضى فى تنفيذ مشروعه ، فلو استطاع جمع المـــال اللازم لتنفيذ المشروع ، لهدم هذا حجة قوية من حجج الحكومة الانجليزية بأن المشروع غير عملى ، وأنه لن يقبل على المساهمة فيه أحد . ولذا لما فتح دى لسبس باب الاكتتاب فى المشروع تهافت عليه بعض الناس فى أوربا ، فكان نجاح الاكتتاب من عناصر تقوية المشروع وتأييده . وإن كان الانجليز أنفسهم لم يكتتبوا فى الأسهم التى كانت مخصصة لهم !

ولكن ماتطلبه تنفيذ المشروع من نفقات باهظة ومالاقاه من صعوبات كثيرة فى أول الأمر كاد يودى بكل المشروع لولا العطف والتأييد الذى لاقاه من امبراطور الفرنسيين ومن الحكومة الفرنسية والرأى العام الفرنسى ومن تأييد والى مصر .

إذ أنه فى سنة ١٨٦٠ بعد أن تابعت شركة القناة أعمال الحفر كتبت الصحف اليومية الإنجليزية مثل «الديلى نيوز» و «التيمز» تسخر من المشروع ، وتبين «متهكمة» أن من السهل حفر حفر كبيرة فى الصحراء وجمع أكوام من التراب الذى تذروه الرياح ، فيغطى الحفر من جديد. وأبانت عن أن المشروع فاشل لا محالة وسيكلف كثيراً من النفقات التى لا تستطيع القيام بها شركة خاصة ، وردد مثل هذا القول فى البرلمان الإنجليزى . فقال بامرستون أن المشروع مجرد جعجعة وخداع ، وأنه سيكلف من الوقت والمال والعمل مالا تستطيعه شركة القناة ، وأضاف فى خلال كلامه أن والى مصر قد اضطر إلى الاقتراض من مصرف فى مارسيليا للوفاء ببعض التزاماته إزاء شركة القناة .

وفى السنة التالية فى مايو ثارت فى البرلمان الإنجليزى معارضة شديدة ضد المشروع الفرنسى ، وتكرر نفس الطعن السابق . فالمشروع فى نظر بعض الأعضاء غير عملى من الناحية التجارية ، فهو كثير النفقات كبير الخسارة على المساهمين ، وفوق كل ذلك فهو يعطى الشركة الفرنسية أراضى شاسعة فى قلب مصر حول القناة ؛ وأن الحكومة الفرنسية قد تستطيع استخدام هذه الأراضى لمصلحتها الخاصة والاستفادة من مركز المنطقة الاستراتيجى . وذكر بعض الأعضاء أن المشروع فى نظر فرنسا له قيمته الاستراتيجية ، وأنه لا يمكن اعتبار شركة القناة شركة خاصـــة فهى شركة تتكلم باسم الشعب الفرنسى وتدعى أنها

تمثل الحكومة الفرنسية وتطلب تأييدها فى كل آونة وأخرى . وأشير إلى زيادة عدد الرعايا الفرنسيين فى مصر ، وطلب إلى الحكومة الإنجليزية أن تستوضح من الحكومة الفرنسية موقفها الحقيقى إزاء هذا المشروع.

وأجاب ممثل الحكومة البريطانية فى البرلمان بأن سياسة بريطانيا ثابتة لم تتغير فهى تراقب الموقف بدقة متناهية ، وهى لا تعترض على المشروع كمشروع تجارى ولكنها تنظر إليه بالنسبة لتركيا وإزاء مركز مصر السياسى . ونادى بعض الأعضاء بأنه يكفى انجلترا المحافظة على بوسفور واحد ، وأنه لا معنى لمشروع يضع انجلترا بين يدى فرنسا وتحت رحمتها ، لأنه إذا نفذ المشروع ، فعندئذ تستطيع فرنسا إرسال أساطيلها بسرعة ، وقطع المواصلات بين انجلترا والهند . ولذا فلا مناص لانجلترا من معارضة المشروع .

ولجأت انجلترا إلى عرقلة المشروع فى دور التنفيذ من ناحية أخرى ، فأثارت مسألة تسخير الفلاحين فى أعمال الحفر . فهاجمت الصحف الإنجليزية تسخير الفلاحين على أساس أنه ليس إلا صورة من صور الرق ، ووصفت ما يلاقيه هؤلاء العمال من عذاب وقسوة ، مثلهم فى ذلك مثل الرقيق فى الولايات الجنوبية للولايات المتحدة .

ولقد أثير مراراً موضوع السخرة فى البرلمان الإنجليزى ، وطالب بعض النواب الحكومة الإنجليزية بأن تعمل ما فى وسعها للتخفيف من آلام وشقاء هؤلاء البؤساء .

على أن محاولة الانجليز عرقلة المشروع من هذه الناحية لم تنجح كثيراً ، فلقد أسرع دى لسبس فى تنفيذ مشروعه لبضع الحكومتين العثمانية والانجليزية أمام أمر واقع ، والتنفيذ من شأنه أن يقنع الحكومة الفرنسية بضرورة تأييد المشروع وحماية أموال المساهمين الفرنسيين . وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٢ وصلت مياه البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة التمساح ، فالنجاح الذى أحرزه أعظم أبناء فرنسا من المغامرين فى منطقة صحراوية ، كان لها أثره المشهود على الرأى العام الأوربى والانجليزى .

ولم يحول هذا الحكومة البريطانية عن رأيها وعن عدائها للمشروع ولتنفيذه . فعادت إلى الاحتجاج الشديد على شروط الامتياز . فهى شروط كما بينت مجحفة بحقوق السلطان وحقوق واليه على مصر . وأقنعت الباب العالى بضرورة إرجاء موافقته إلى أن تنتهى الشركة من تسخير الفلاحين المصريين .

لقد كان الفلاحون المصريون يجمعون جمعا ، ويساق بهم إلى أماكن الحفر كالأنعام أو كالرقيق الذليل ، وذلك فى أعداد كبيرة قد تصل إلى عشرين ألفاً طوال أيام السنة تقريباً. وهناك يسامون الخسف فلا يعنى بصحتهم ولا بمعاملتهم كآدميين لهم حقوق الإنسان العادى . وكانت « المتاعب والآلام لاتقتصر على هؤلاء العمال وحدهم بل كذلك على زوجاتهم وأطفالهم الذين كانوا يتركون بغير عائل . وكثيراً

ما كانت الشركة تتوقف عن دفع أجورهم الزهيدة التي لا تسمن ولا تغني من جوع » ، هذا ماقاله خصوم الفرنسيين في مجلس النواب البريطاني .
والواقع أن العمال كانوا يجمعون من كل أجزاء مصر ، ويسيرون المسافات الطويلة حتى يصلوا إلى مناطق الحفر ، ثم بعد ذلك يقطعون المسافات الطويلة إلى القاهرة لصرف الصكوك المعطاة لهم ويقاسون الأمرين في سبيل ذلك .

* * *

ولم يؤثر موت سعيد باشا تأثيراً كبيراً في تصميم الشركة على إنجاز المشروع ، وإن كانت الشركة قد فقدت فيه عوناً كبيراً . ولكن اسماعيل باشا كان لحسن حظ الشركة ، مؤيداً من ناحية المبدأ للمشروع فهو يرى أن المشروع إذا تم إنجازه فسيجعل لمصر مركزاً ممتازاً في العالم ، وسيجعل لاسم حاكم مصر دوياً لم يكن له من قبل .

ولكن اسماعيل باشا لم يكن يرضى عن كل شروط الامتياز ، وخاصة ما كان متصلا منها بالسخرة ، فلم يكن ليرضى عن تسخير الفلاحين المصريين . ورأى مقدار الخسارة التي تحل بمصر والزراعة من جراء ذلك ، إذ مصر في ذلك الوقت بلد زراعي قبل كل شيء . فضلا عن أن تسخير الفلاحين المصريين بهذا الشكل يتنافى مع أبسط مبادىء الإنسانية .

واستغلت انجلترا هذا الموقف الجديد لصالحها ، فما كانت الحكومة

الإنجليزية ترى أن تترك مسألة تسخير الفلاحين المصريين تمر بسهولة لصالح الشركة ، فلقد أرادت انتهاز هذه الفرصة لإرهاق الشركة وعرقلة المشروع إن لم يكن القضاء المبرم عليه .

لقد استغلت الحكومة الإنجليزية الحركة الإنسانية التي شملت انجلترا كما شملت غيرها من الدول ، لخدمة مصالحها الخاصة في مصر ، لبث العراقيل أمام المشروع الفرنسي ، فاستمرت الصحافة والرأى العام الإنجليزى في مهاجمة الفرنسيين «لاسترقاق الشركة للفلاحين المصريين» ، كما قالت، ورأت الحكومة الإنجليزية في هذه الحركة وسيلة قوية لحرمان الشركة من الأيدى العاملة التي تعتمد عليها ، وأجاب فردنند دى لسبس على ذلك بأن المسألة كلها مفتعلة وليس فيها إخلاص ، فلقد نسيت انجلترا أن السخرة قد استخدمت قبـــل ذلك في إنشاء الخط الحديدى من الإسكندرية إلى القاهرة .فعلى أى أساس تحتج الحكومة الإنجليزية الآن!

ولقد تابعت الحكومة الإنجليزية السير في خطتها . فزار السفير الإنجليزى في استامبول سير هنرى بولور مصر في أواخر عهد سعيد باشا ليطلع بنفسه على أمور الحفر في القناة ، وقبل كل شيء ، ليرى ما إذا كانت الشركة الفرنسية تقيم تحصينات في منطقة القناة ، وليعرف إلى أى حد يسخر الفلاحون المصريون في شق القناة . وربما بالغ سير هنرى بولور في وصفه لبعض الأمور في منطقة القناة . وأبدى خشيته من أن تتحول المدن التي تنشأ في منطقة القنـاة إلى مدن ومستعمرات

نسية . كما كشف عن تخوفه من إشراف الفرنسيين على هذه المنطقة .

وأشار فى غير مبالغة إلى كثرة عدد الفلاحين الذين ينزعون من قولهم قسراً ، وينقلون فى بعض الأحيان ، وهم عشرات الألوف إلى يث يسخرون . ووصف سير هنرى بولور قلة أجورهم ، وسوء حالهم لبؤس الذى يعانون ، والآلام التى يقاسونها . وكانت لآراء سير ـى بولور تأثير كبير على حكومة الباب العالى التى أسرعت من جانبها ، مطالبة الحكومة المصرية بإلغاء السخرة .

وكذلك اتصلت الحكومة الإنجليزية بإسماعيل باشا نفسه ، بنت له الأضرار البليغة الناشئة عن تسخير الفلاحين ، وأثر ذلك فى راعة المصرية التى حرمت من جانب كبير من الأيدى العاملة التى نغل فيها . ولذا فاسماعيل باشا ، وإن كان مؤيداً لإنجاز المشروع ، أنه كان يرمى إلى إلغاء السخرة فى حفر القناة تؤيده انجلترا فى ع ، وثانياً هو يرى إلغاء امتلاك الشركة للأراضى الكبيرة التى أخذتها منطقة القناة ، فامتياز الأراضى يخول الشركة وضع جاليات أجنبية لاستغلالها ، وهذه الجاليات لها أن تتمتع بنفس الامتيازات التى ع بها الأجانب فى مصر . وكانت انجلترا تؤيده فى هذه الناحية لأنها ، أن تغدو هذه الأراضى مستعمرات فرنسية فى منطقة القناة .

ولذا كان اسماعيل باشا يرى من وراء إلغاء هذين الشرطين فى

الامتياز معالجة نقص الأيدى العاملة فى الزراعة ، فى فرصة لابد من انتهازها ، ولاسيما بعد قيام الحرب الأهلية الأمريكية ، وزيادة الحاجة إلى القطن المصرى الذى ارتفعت أسعاره فى الأسواق ارتفاعاً كبيراً ، ثم إن اسماعيل باشا يطمح كذلك إلى إنشاء امبراطورية كإمبراطورية جده محمد على والجيش الذى يعتمد على الفلاحين هو أداتها الأولى . وإسماعيل باشا بعد ذلك قد أعلن صوته إلى جانب الحركة الإنسانية التى ترمى إلى الغاء الرقيق ، فكان عليه إذن أن يقوم بمحاولة حاسمة لإلغاء تسخير الفلاحين فى حفر القناة .

وأما انجلترا فهى تهدف إلى منع الفرنسيين من إنشاء مستعمرات فرنسية لهم فى مصر ، وهى تريد فى نفس الوقت توفير العدد اللازم من الفلاحين للاهتمام بزراعة القطن التى كانت مصانع انجلترا فى أشد الحاجة إليه نظراً لقيام الحرب الأهليـــة الأمريكية . لقد ربط الانجليز بين مشروع القناة والرق . وحاولوا الخفض من شأن مشروع القناة لاتصاله بمسألة تسخير الفلاحين ، وأفلحوا فى إحداث كثير من القلق والاضطراب فى دوائر شركة القناة .

وسرت انجلترا للجفاء الذى ساء علاقة اسماعيل باشا بالقنصل الفرنسى العام دى بوفال ، فذلك القنصل قد بذل كل جهد مستطاع فى تأييد دى اسبس فى كل ما قام به ، وفى كل مطالبه من الحكومة المصرية بشأن القناة . ولم تحزن الحكومة البريطانية كثيراً لسحب

الحكومة الفرنسية له من مصر . وكانت انجلترا تبنى كثيراً من الآمال على موقف اسماعيل بإزاء امتياز القناة ، وترى فى مطالب اسماعيل باشا بالغاء السخرة وإرجاع ملكية الأراضى لمصر مسألة قد تؤدى إلى فشل المشروع الفرنسى وعدم إنجازه .

ولقد اعتقدت شركة القناة فى وقت ما أن تفكير اسماعيل باشا الجدى فى إلغاء السخرة وتأييد انجلترا له ضربة قد تذهب بالمشروع كله واضطربت لذلك دوائرها ، وأخذت تفكر فى تعديل سياستها إزاء العمال المصريين . ولقد وجدت الصحافة الانجليزية فى موقف اسماعيل باشا تأييداً لتشديد مهاجمتها لمشروع القناة ، وفعلا انخفضت أثمان أسهم القناة ، وساد الذعر بين المساهمين .

على أن دى لسبس لم يفقد الأمل فى نجاح مشروعه ، فهو يلتجىء إلى نابليون الثالث لحماية المشروع الفرنسى .

واضطر اسماعيل باشا إلى أن يلتجىء إلى الباب العالى يطلب تأييده أمام فرنسا ، فهو يخشى بطبيعة الحال غضب الحكومة الفرنسية ، والتجأ الباب العالى من جانبه إلى انجلترا ، فأبدى سفير انجلترا فى استامبول رأيه فى أن الامتياز الممنوح لا قيمة له طالما لم يوافق الباب العالى عليه . ولكن الحكومة العثمانية لم تكن تجرؤ على اتخاذ مثل هذه الخطوة وتلغى الامتياز ، وخاصة بعد أن سار المشروع الفرنسى فى دور التنفيذ مدة أربع سنوات فالحكومة

الفرنسية لا بد وأن تحتضن المشروع حتى تحافظ على مصالح وأموال رعاياها .

وانتهز السفير البريطانى فرصة وجود إسماعيل باشا فى العاصمة التركية (سنة ١٨٦٣) ليحضه هو وحكومة الباب العالى على الصمود أمام مناورات فرنسا ، فانجلترا لن تقوم بتأييد الاثنين إلا إذا حافظا على مصالحهما واستقلالهما ، وبين للفريقين أنه لا مناص من وضع حد لتسخير الفلاحين المصريين ، ولا بد من أن تدفع الشركة أجوراً معقولة لهم . ونبه إلى أن عقد الامتياز لا يصبح ملزماً إلا إذا وافقت على كل شروطه الحكومة العثمانية ، فهى إذن تستطيع تعديل الشروط التى تراها منافية لمصلحتها ولمصلحة مصر . وليس للحكومة الفرنسية إذن حق الاحتجاج . وأن على الدولة العثمانية اتخاذ كل التدابير لحماية مصالحها لا تخشى فى ذلك لومة لائم ، وأن تبلغ قراراتها للدول الكبرى . وقد ذكر السير هنرى بلور الحكومة العثمانية أن الحكومة الانجليزية لن ترضيها أن ترى سيادة الباب العالى وحكومة الوالى فى مصر ستاراً لنفوذ دولة أجنبية . وكان الهدف الحقيقى الذى ترنو إليه الحكومة الانجليزية من كل هذا هو أن توقع شركة القناة فى أزمة مالية كبيرة وأن تقضى على الثقة فيها .

ولكن آمال انجلترا فى القضاء على المشروع انهارت حين

علمت أن اسماعيل باشا حين رجع إلى مصر وصل إلى اتفاق مع شركة القناة . فهذا الاتفاق مع الشركة فيه اعتراف ضمني من ناحيته بمركزها وبقيمة المشروع . فلقد أخذت الحكومة المصرية على عاتقها حفر الترعة العذبة من القاهرة إلى وادى الطميلات فى مقابل تنازل الشركة عن حقوقها فى الأراضى الواقعة على جانبي الترعة . واتفق إسماعيل باشا أيضاً مع الشركة على تقصير المدد التى تدفع فيها الحكومة المصرية الأقساط المستحقة من ثمن الأسهم .

ثارت ثائرة انجلترا لذلك التصرف من جانب إسماعيل ، وبحث الحكومة البريطانية قنصلها العام فى مصر وبذلت جهدها لإلغاء الإتفاقية ، وأرسلت إلى اسماعيل تنذره بأن دى لسبس لايبغى سوى أن ينتقص من سلطة الوالى ، وأن الخطر لا شك محدق بمركزه إذا استمر فى هذه الخطوة واستمع للفرنسيين . ولكن اسماعيل باشا وجه لهذا الإنذار أذناً صماء ولم يغير سياسته .

وحين أراد السلطان عبد العزيز زيارة مصر ، عارضت انجلترا فى هذه الزيارة خوفا من أن تحاول الشركة الاتصال به فى مصر والتأثير عليه ، واهتمت انجلترا بمراقبة المشرفين على أمور الشركة فى مصر ، ومعرفة مدى اتصالهم بحاشية السلطان ، ولهذا الغرض أرسل السفير البريطانى فى استامبول سكرتيره إلى مصر .

وكان المشرفون على الشركة فى مصر من جانبهم يتوقون لزيارة السلطان العثمانى منطقة القناة ، فلقد كانت خطة الشركة فى مثل هذه الظروف دعوة العظماء وأولى الأمر لرؤية المشروع وهو فى دور التنفيذ وزيارة مناطق الحفر . وكانت ترى فى ذلك دعاية لها وتقوية لمركزها فى مصر والخارج .

ولقد حاول دى لسبس بطرقه الخاصة الاتصال فعلا بحاشية السلطان ولكن انجلترا ارتاحت تماماً لعدم زيارة السلطان مناطق الحفر . (وكانت قد طلبت منه بالفعل عدم زيارة هذه المناطق) . ولقد انقاد السلطان لمشورة انجلترا فى هـذا الأمر . ولم يكتف بذلك ، بل بعث بمذكرة سياسية إلى كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية يبين فيها وجهة نظره فيما يختص بضرورة تعديل شروط امتياز القناة فيما يتعلق بالسخرة واسترداد الأراضى حول القنـاة من الشركة . وكما كانت الحكومة الإنجليزية تراقب الحالة بدقة عن كثب ، كانت الحكومة الفرنسية من ناحيتها متنبهة للموقف ، فهى تحذر إسماعيل باشا عواقب القيام بعمل يمس مشروع القناة قبل أن يحيطها علماً بذلك ، وكان القنصل الفرنسى العام فى مصر من ناحيته متيقظاً كل التيقظ يخابر حكومته فى كل الأمور المتصلة بمشروع القنـاة ، وما تقوم به الحكومة المصرية أو قنصل انجلترا فى مصر من خطوات قد تؤثر فى مستقبل ذلك المشروع ومصيره .

ولقد استمر النزاع قائماً بين إسماعيل باشا وشركة قناة السويس إلى أن قبل إسماعيل باشا تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث ، ففض ذلك النزاع ، وذلك بأن أجيب والى مصر تعديل الشرطين الخاصين بتسخير الفلاحين المصريين وبامتلاك شركة القناة للأراضى سالفة الذكر ، نظير دفع إسماعيل باشا تعويضاً للشركة يبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات تدفع على خمسة عشر عاماً . وبذا رجع إلى حوزة مصر ١٨٠ ألف فدان وبقى للشركة ٣٠ ألفاً .

ولم تستطع الحكومة الانجليزية أن تعارض فى تحكيم إمبراطور الفرنسيين ولا فى الحكم الذى أصدره وإن جاء ذلك الحكم فى غير صالح مصر ، وبذا زاد مركز شركة القناة قوة ، وزادت الثقة بها وتمكنت من أن تسير فى تنفيذ مشروعها حتى استطاعت أخيراً إنجازه .

وبعد أن تم الاتفاق بين إسماعيل باشا والشركة ، لم يجد الباب العالى ، وخاصة بعد أن أصلح إسماعيل باشا علاقته به ، بدا من الموافقة على الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس ، فأصبح مركزها بذلك قانونياً ، ولم تعد انجلترا بمستطيعة مهاجمة المشروع من هذه الناحية وقوى مركز الشركة نتيجة لذلك ، ووضع حد نهائى لمحاولة انجلترا عرقلة المشروع .

ولولا تأييد كل من فرنسا والنمسا للمشروع ، ولولا صبر فردنند دى لسبس ومثابرته ، ولولا عطف إسماعيل باشا على المشروع

لنجحت محاولات انجلترا فى القضاء نهائياً على المشروع .

وافتتحت القناة فى سنة ١٨٦٩ . وهنأ وزير الخارجية الإنجليزية لورد كلارندن دى لسبس ، كما هنأ الشعب الفرنسى والحكومة الفرنسية ومنحت الحكومة الانجليزية دى لسبس النياشين ، واستقبل فى لندن استقبالا مشهوداً .



٣ – ديزريلى وقناة السويس

شراء انجلترا لأسهم الخـــديو

(فى القناة سنة ١٨٧٥)

ولما تم وصل البحرين الأبيض المتوسط والبحر الأحمر أصبحت قناة السويس التى توصل بينهما من أهم المجارى المائية البحرية فى العالم . ولو أنها فصلت بين قارتين ، آسيا وإفريقية ، إلا أنها ربطت بين الشرق والغرب ، وأحكمت الصلة بينهما ، وأصبحت أقصر وأقرب طريق بين الدول الأوربية الامبراطورية ومستعمراتها الشرقية .

وقدرت انجلترا منذ اللحظة الأولى حق القدر قيمة القناة بالنسبة لها ولإمبراطوريتها وتجارتها وحياتها كأكبر دولة بحرية استعمارية ظهرت فى العالم ، فلقد قيض لها رجلا من أنبغ أبناء فرنسا المغامرين ، جاهد طوال حياته ليخدم بطريقة غير مباشرة مصالحها المادية والتجارية والإمبراطورية .

وتمتاز هذه الطريق الجديدة بأن بريطانيا تستطيع بحريتها المتفوقة حماية تجارتها وسفنها . ومن الوقت الذى افتتحت فيـــه هذه الطريق أصبحت إلى حد كبير تحت رحمة القوة البحرية المتفوقة ،

تحت رحمة قوة بريطانيا البحرية ، وخاصة بعد الكارثة السياسية والحربية الكبرى التى حلت بفرنسا كدولة حربية كبرى فى الحرب الفرنسية الألمانية سنة ١٨٧٠ .

وستصبح انجلترا أولى الدول فى المرور فى القناة الجديدة ، ولم تعد أهمية القناة فى نظرها قاصرة على وقت السلم ، بل كذلك فى وقت الحرب ، إذ أصبحت القناة الطريق الرئيسية لمرور السفن والقوات والمعدات الحربية البريطانية إلى شرق أفريقية والشرقين الأوسط والأقصى واستراليا ونيوزيلنده . أصبحت القناة الطريق الرئيسية لمد نفوذ بريطانيا وسلطانها فى شرق العالم وفى آسيا . وخاصة فى وقت بدأ يطغى فيه الأمبريالزم والاستعمار على عقول الناس فى انجلترا وفى غرب أوربا .

ولذا طوال بقية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ستهتم كل الحكومات البريطانية مهما تعددت ألوانها الحزبية أو اختلفت برامجها السياسية لابحياد القناة ، وإنما بحرية المرور فيها لكل السفن التجارية والحربية فى وقت السلم والحرب .

وتبعاً لاهتمام انجلترا بحرية المرور فى القناة وسلامة القناة فى كل الأوقات ، ستزداد فى نظرها أهمية مصر التى تخترق القناة أجزاءها الشرقية . لقد ربطت السياسة الإنجليزية

لمدة طويلة مصير مصر ومستقبلها بمصير القناة ، وأصبحت مشكلة القناة
إلى حد كبير ولوقت طويل مشكلة مصر .

ونشأت تبعاً لذلك الفكرة التي تقول إن من الواجب على الحكومة
الإنجليزية بعد أن تبينت أهمية القناة الحيوية لها ، شراء الشركة جميعها
والإشراف إشرافاً تاماً على إدارة القناة ، وربما ظن بعض الناس
أن الخديو إسماعيل كان يفضل في وقت ما أن تستولى شركة انجليزية
على إدارة القناة . ولقد ثارت فعلا في (سنة ١٨٧٤) الاشاعة
التي تقول إن الخديو والباب العالى كانا يفكران جدياً في بيع
القناة لبريطانيا ، على أساس أن بريطانيا أكثر الدول اهتماماً بالقناة
بعد فتحها ، ويقال إن هذا كان من رأى الجنرال ستانتون قنصل
انجلترا العام في مصر أيضاً ، فهو الذي خاطب حكومته في هذا
الشأن ، وأيده بعض أعضاء وزارة الأحرار الانجليزية ، ولكن
جلادستون رئيس الوزارة ومعه لورد جرانفل وزير الخارجية
وجها لهذه الفكرة أذناً صماء ، إذ رفضا أن تقوم انجلترا بتعويض حملة
أسهم القناة عما لحق بهم من خسارة مادية ، ويقال أيضاً إن
فردنند دى لسبس ذهب إلى لندن لهذا الغرض ، ولكن وزير
الخارجية جرانفل رفض المناقشة مع أى فرد أو هيئة في شروط
بيع القناة . ولو تحققت هذه الفكرة لتناقضت مع المبدأ
الأساسى الذى قامت عليه شركة قناة السويس ، فإن وضع

هذه القناة تحت إشراف دولة واحدة يتناقض تماماً مع فكرة العالمية التى قام عليها الامتياز الذى منح للشركة .

وربما كان فردنند دى لسبس نفسه يفكر ، أمام الصعوبات المادية والخسارة التى لاقتها شركة القنــاة فى سنيها الأولى ، فى أن تباع الشركة للدول البحرية الأوربية ، وذلك حتى يضمن تماماً عالميتها فى نظره وحيادها . ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على هذه الفكرة ، وكذلك الحكومة العثمانية ما كانت لتنصت أبداً لمثل هذه المشاريع التى تتعارض بطبيعة الحـال مع حقوق سيادتها ، فشركة القناة شركة مصرية خاضعة للقوانين والتقاليـد العثمانية .

وربما كانت انجلترا تظن فى بعض الأوقات أن مصلحتها تقضى بأن تدير القناة شركة دولية لا فرنسية الصبغة ، ولقد أعلن لورد داربى وزير الخارجية البريطانية فى وزارة المحافظين فى سنة ١٨٧٤ أنه لايمانع فى ذلك ، وكرر هذا الرأى فى سنة ١٨٧٥ ، على أساس أن وجود هذه الطريق المهمة من الناحية العالمية فى يد شركة خاصة قد يثير كثيراً من الصعوبات والتعقيدات . ولكن مثل هذه الأفكار لم تخرج إلى حيز التنفيـذ ، وظلت شركة القنـاة كما هى .

وبينما كان ديزريلى زعيم المحـافظين فى انجلترا ، ورئيس

الحكومة الإنجليزية ، موجهاً نظره إلى تطور المسألة الشرقية فى سنة ١٨٧٥ إذ وصل إلى علمه وجود مفاوضات فى العاصمة الفرنسية بين الحكومة المصرية وشركة فرنسية لرهن أسهم الخديو اسماعيل فى قناة السويس . ولقد اتصل فردريك جرينوود أحد البارزين من رجال الصحافة الإنجليزية والمحرر فى مجلة أل « پال مال » بلورد داربى وزير الخارجية البريطانية ، وأكد نبأ هذه المفاوضات ، وبين أن مصلحة انجلترا تقتضى أن تسرع الحكومة البريطانية فتشترى هذه الأسهم . والسبب فى تقديم الخديو اسماعيل هذه الأسهم للرهن أو البيع فى باريس هو ما أصاب ميزانية مصر من عجز عن سداد أقساط الديون المتراكمة أو فوائدها الفادحة . وكان عليه أن يجد فى شهر نوفمبر فى خلال أسبوعين مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات .

وكان أمام الخديو اسماعيل إما رهن هذه الأسهم أو تقديمها للبيع ، ووضعت الشركة الفرنسية التى كانت تجرى معها هذه المفاوضات شروطاً قاسية لإقراض الخديو المبلغ المطلوب جعلته يتردد كثيراً فى التصديق النهائى على شروطها .

وحين عرضت الفكرة على الحكومة الإنجليزية لم يرحب بها داربى كثيراً ، ولم يكن ذلك عن قناعة أو تفكير صحيح

ولكن أفق خياله كان ضيقاً ، وتنقصه الجرأة فى كثير من الأمور .

ولكن رئيس الوزارة بنجامن ديزريلى لحظ بسرعة أهمية الصفقة لانجلترا من الناحية السياسية والامبراطورية . وخاصة من الناحية السياسية . وكتب للملكة فكتوريا فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يقول :

«إن خديو مصر على وشك الإفلاس المالى ، وأنه يرغب فى بيع أسهمه فى قناة السويس ، واتصل لذلك الغرض بالجنرال ستانتون . . . إنها مسألة ملايين ، أربعة على الأقل ، ولكنها تعطى لمالكها نفوداً عظيما إن لم يكن متفوقاً فى إدارة القناة ، وإنه حيوى لسلطة جلالتك ومركزك فى هذا الوقت العصيب أن تصبح القناة ملكاً لانجلترا . . . ولقد حاولت أن أقنع داربى ، ونجحت فى إقناعه بأهمية تحول مصالح الخديو إلينا» .

ولقد حاول ديزريلى رئيس الوزارة الانجليزية بالفعل أن يقنع زملاءه فى الوزارة بأهمية الصفقة لانجلترا ، ونال فى آخر الأمر وبعد مشقة موافقتهم جميعاً على مبدأ شراء الحكومة الانجليزية لأسهم الخديو اسماعيل فى قناة السويس ، بعد أن تمسك عدد منهم بمعارضة

الفكرة إلى آخر لحظة ، ولقد استصوبوا جميعاً فى آخر الأمر رأى رئيسهم لأن الحوادث — كما اعترفوا هم بذلك — قد أيدت وجهته ، وأثبتت بعد نظره .

رأى ديزريلى أنه يجب على الحكومة الانجليزية ألا تتأخر فى الشراء يوماً واحداً ، حيث أن حالة مصر المالية سائرة فى طريق الانهيار السريع ، والخديو اسماعيل فى أشد الحاجة إلى المال ، والمنافسون للحكومة الانجليزية متيقظون . ولقد ظل الخديو اسماعيل فترة كارهاً لأن يضع نفسه بين يدى الحكومة الانجليزية وتحت تصرفها ، إذ كان يفهم تماماً معنى شراء انجلترا لهذه الأسهم من الناحية السياسية . ولكن كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل إيجاد المبلغ اللازم له فى فرنسا أمام المعارضة الشديدة التى قامت بها الحكومة الانجليزية .

ولقد خشى الدوق ديكاز وزير الخارجية الفرنسية فى ذلك الوقت ، وكان شديد الحرص على صداقة انجلترا ، فهى التى وقفت إلى جانب فرنسا فى أزمة ربيع سنة ١٨٧٥ الشديدة ، وأنقذتها من أظفار ألمانيا ، خشى ديكاز أن يتدخل لتأييد الشركة الفرنسية إذ كان يعرف ما سيكون لذلك التدخل من أثر على موقف الحكومة الانجليزية بالنسبة لفرنسا . إذن لتزعزع

مركز فرنسا فى أوربا ، ولتخاذلت قوتها وتضعضعت أمام الخطر الألمانى الذى كان يتهدد دائماً حكومة المحافظين فى فرنسا . ولذا فلا عجب إذا وجد ألا يقدم للشركة الفرنسية أية معونة ملحوظة ، وعلى ذلك انتهى الأمر بفشل مسألة الرهن ومعها مشروع الشركة الفرنسية .

كانت هذه الشركة قد طلبت فى الواقع ربحاً فاحشاً على رأس المـال ، ١٨ ٪ فائدة للمبلغ الذى تقدمه للخديو اسماعيل ، فإذا عجز حاكم مصر عن أن يدفع لها ذلك المال فى وقت معلوم يضيع حقه فى ١٥ ٪ من الأرباح السنوية لشركة قناة السويس ، وتصبح الأسهم ملكا للشركة ، واتفق بين الفريقين على جعل يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ الموعد النهائى للموافقة على هذه الشروط القاسية المهينة .

وكان فردنند دى لسبس مدير شركة قناة السويس بطبيعة الحال يؤيد هذه الشركة الفرنسية التى ستقرض الخديو اسماعيل ، وكان يحاول إقناع الرأسماليين الفرنسيين بجمع المال اللازم لها ، ولقد طلب بالفعل من الحكومة الفرنسية ، وكانت حكومة المحافظين ، التدخل لصالح الشركة وتأييدها سياسياً ، وإزالة العقبات المالية الموجودة أمامها .

ولكن الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت كانت ضعيفة مترددة تهتم أولا وقبل كل شىء ، بمركزها فى أوربا ومراقبة الخطر الألمانى وكسب الأصدقاء . هذا من الناحية الخارجية وأما من الناحية الداخلية ، فكان مركزها مزعزعاً لانقسام الملكيين على أنفسهم ، يهددها الحزب الجمهورى باستمرار . ولذا كانت فى حاجة شديدة إلى تأييد انجلترا السياسى لها وإلى عدم إثارة مشاكل خارجية قد تودى بحكم المحافظين فى فرنسا وبمركز فرنسا فى أوربا .

وكانت الحكومة الانجليزية قد بينت موقفها بالضبط فى ذلك الموضوع ، فلقد أعلن داربى وزير الخارجية الانجليزية لجاقارد ممثل فرنسا فى لندن ، بأن الحكومة البريطانية كانت ترى فى ملكية الخديو لجانب كبير من أسهم شركة قناة السويس وسيلة للاطمئنان بأن القناة ليست ملكا للفرنسيين وحدهم ، ولذا فليس أمام انجلترا إلا أن تعارض معارضة شديدة فى وقوع هذه الأسهم فى يد شركة فرنسية . (فالخديو إذا تم الرهن لن تسمح حالته المالية بسداد المبلغ ولا فوائده ، فسينتهى الأمر إذن بوقوع هذه الأسهم فى يد الشركة الفرنسية نهائياً) .

وإن انجلترا ، كما أضاف داربى ، تعتبر موقفها هذا ضرورياً تمليه

أبسط وسائل الدفاع عن مصالحها ، فقناة السويس — كما ترى وزارة الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت — هى سبيل المواصلات البريطانية إلى الهند ، ولبريطانيا أربعة أخماس التجارة التى تمر بها ، وأنه يرى لذلك أن مصلحة بريطانيا فى حماية قناة السويس وإدارتها أكبر بكثير من مصلحة أية دولة أخرى .

وأرسلت حكومة لندن تعليمات بذلك إلى ستانتون معتمدها فى مصر ، فبينت أن عليه أن يبين للخديو اسماعيل فى جلاء وقوة بأن الحكومة البريطانية لن تسمح برهن هذه الأسهم لدى شركة فرنسية ، ولابد من وقف المفاوضات بين عاهل مصر والشركة الفرنسية مدة ، حتى تعطى الحكومة البريطانية فرصة لإبداء رأيها فى ذلك الموضوع الخطير .

وعرض ديزريلى لشراء نصيب الخديو فى أسهم القناة أربعة ملايين من الجنيهات ، وقدم الأمر إلى مجلس الوزراء البريطانى الذى نظر فى الموضوع ، ووافق على الثمن فى ٢٤ نوفمبر ، وفى ٢٥ نوفمبر أمضى العقد فى القاهرة ، وأودعت الأسهم دار قنصلية بريطانيا ، لقد تم للانجليز الاستيلاء على أسهم الخديو اسماعيل فى خلال عشرة أيام .

ولما تمت موافقة الحكومة البريطانية على شراء الأسهم كان

لا بد من النظر بسرعة فى كيفية تدبير المبلغ اللازم للشراء . فالبرلمان الانجليزى لم يكن منعقداً ، ولا يمكن تدبير المبلغ بغير موافقته ، ولا يمكن عقده بسرعة للنظر فى هذه المسألة . ولكن الموضوع لم يكن يقبل الانتظار ، وإلا ضاعت الصفقة من يد انجلترا ، ولذا تحول ذهن ديزريلى إلى أصدقائه من آل روتشيلد ، الماليين المعروفين فى انجلترا . وكان ديزريلى متأكداً من تعاون هذا المصرف معه فى سياسته المصرية . ولكنه لم تكن هناك سابقة لمثل هذا العمل الخطير ، فماذا يحدث لو رفض البرلمان الانجليزى حين يجتمع اعتماد ذلك المبلغ ، ولكن ديزريلى أخذ المسئولية على نفسه ، ومن ناحية ثابتة كان لبيت روتشيلد ثقة لا تنتهى بديزريلى والحكومة البريطانية التى ضمنت هذا القرض .

وافق إذن بيت روتشيلد على إقراض الحكومة الانجليزية مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بفائدة مخفضة ، وتم لديزريلى نهائياً إجراء صفقته ، وبذلك أصبحت الحكومة البريطانية تملك خمسى الأسهم وأكبر مساهم فى قناة السويس .

ولقد أحس زعيم المحافظين بانجلترا بعظم الصفقة التى قام بها ، فلقد كانت نجاحا لا نظير له ، وكتب فى ٢٤ نوفمبر للملكة

فكتوريا يقول : « بأنها قد نالت الصفقة ، وأن الفرنسيين قد غلبوا على أمرهم بعد أن بذلوا جهودهم .... ولقد سلك بيت روتشيلد مسلكا بديعا ، فقدم المال اللازم بفائدة قليلة .. ولقد قدم دى لسبس فى آخر لحظة عرضا مغرياً للخديو ، ولو نجح لاصبحت القناة ملكا لفرنسا ولأغلقتها أمام انجلترا » ! .

وفرحت الملكة فكتوريا فرحاً عظيما بإنجاز هذا العمل ، وجاءتها التهانى من دول أوربا باستثناء روسيا التى أرادت أن تجامل فرنسا ، واعتبر ليوبولد ملك البلجيك هذا العمل كأعظم حادث فى السياسة الحديثة . ولقد قابل الرأى العام الانجليزى هذه الصفقة بحماس كبير ، وطرب المعارضون للحكومة من الأحرار لهذه الصفقة . إذ سرهم أن تنال بريطانيا هذا النصيب المهم من أسهم شركة قناة السويس . ولم يهتم الرأى العام البريطانى كثيراً بانتقاد جلادستون زعيم المعارضين للحكومة لهذه الصفقة ، فرأيه فى هذه المسألة كان شخصياً لا يمثل حزب الأحرار ودافعه الأول كان الغيرة من ديزريلى والحسد له ، ولذا فانتقاده لم ينظر إليه .

لقد خطب نورثكوت فى البرلمان الانجليزى قائلا :

(ما ملخصه) : « إن شراء هذه الأسهم كما نعتقد فى مصلحة انجلترا ومصلحة مصر ، ومصلحة الشركة التى أصبحنا شركاءها . وإنا لنشعر بالود نحو هذه الشركة العظيمة ونحو مؤسسها ومتبنيها ، ولدينا الرغبة فى المساهمة فى هذا المشروع الخطير ، وإنى أعتقد أن انجلترا ارتكبت خطأ كبيراً فى عدم الاعتقاد بقيمة المشروع فى أول الأمر ، وأؤمل أننا لسنا متأخرين كثيراً فى المساهمة فى هذا المشروع الآن بعد أن نضج وأثمر ... وسيقدر لهذا المشروع أن يكون ملك البشرية جميعاً على مدى الدهر ، وأنه من دواعى الاغتباط الكبير أن نرى أن انجلترا قامت بمهمتها فى تأمين مستقبل ذلك المشروع العظيم » . وأبدى لورد هارتجنتن وهو من زعماء الأحرار رأيه بأن على انجلترا أن تغتبط اليوم إذ « انتقلت إليها حقوق سيادة الخديو على القناة » !! هكذا فهم بعض الساسة الانجليز صفقة شراء أسهم الخديو فى القناة . وكان نتيجة لهذه الصفقة أن اضطرت شركة القناة إلى قبول ثلاثة أعضاء انجليز فى مجلس إدارتها .

وكان لهذه الصفقة دوى كبير فى كل أرجاء أوربا ، وكانت دليلا ساطعاً على أن انجلترا غادرت نهائياً السياسة السلبية التى استنها مستر جلادستون فى وزارته الأولى ، وأنها أصبحت

الآن ، تتبع سياسة خارجية نشيطة ، وبدأ ديزريلي سياسة الامبريالزم (التسلط الاستعماري) التي ستبلغ أوجها في نهاية ذلك القرن (التاسع عشر) باحتلال مصر والتصميم على البقاء فيها وتقسيم إفريقية والإشراف على مناطق كبيرة في آسيا .

وجدت الملكة فكتوريا في هذه الصفقة « ضربة موجهة ضد بسمرك » المستشار الألماني الذي سبق أن أعلن أن انجلترا لم تعد قوة سياسية كبيرة يخشى خطرها . والواقع أن المستشار الألماني بسمرك سر كثيراً لهذه الصفقة ، ففيها من ناحية إذلال جديد لعدوته فرنسا ، وهزيمة لسياستها ، وفيها من ناحية ثانية تمهيد لتدخل الإنجليز في مصر . ومن ذلك الحين أخذ ينصح الحكومة الانجليزية بضرورة أخذ مصر ، فهو يعتقد أنه إذا فعل الانجليز ذلك ، فلن يغفر لهم الفرنسيون أبدا .

ولقد نظرت الحكومة الفرنسية إلى هذه الحركة من جانب الحكومة الانجليزية كخطوة أولى تمهيدية لاحتلال الانجليز لمصر أو على الأقل للتدخل في أمورها المالية ، ورأت أن هذا العمل ليس إلا استغلالا لسوء حالة مصر المالية ، فالمبلغ الذي دفعته انجلترا كان أقل من ثمن السوق وليس فيه إنصاف لمصر .

قوت هذه الصفقة من مركز ديزريلي في الحكومة الانجليزية

ومن مركز المحافظين فى انجلترا ، ومن مركز انجلترا فى أوربا والعالم .
كما زادت من نفوذ انجلترا فى مصر وحرمت هذه الصفقة مصر من
كل فائدة من قناة السويس . فأصبح المصريون يرون أن هـذه القناة
التى تسير فى أرض مصر وقسمت بين أجزاء مصر وقامت على تسخير
العمال والفلاحين المصريين وإهـــدار حقوقهم ودمائهم وحرمان
الزراعة منهم مدة طويلة ، لم تجن مصر منها فائدة تذكر ، بل أصبحت
كارثة على حياتها ومستقبلها طيلة خمسة وسبعين عاماً . لقد جعلت القناة
لمصر مركزاً استراتيجيـا خاصاً فى الشرق الأدنى زاد اهتمام الأمم
الأمبرياليـة الاستعمارية به مدة طويلة إلى حد أن ضحت هذه الدول
بمصالح مصر ونموها واستقلالها ومستقبلها فى سبيل الاشراف عليه
والتحكم فيه .

على أنه يظهر أن ديزريلى لم يفهم تماماً (إلى سـنة ١٨٨٠)
عظم أهميـة القناة فى المواصلات الامبراطورية إلى الشرق ، فكان
يرى أن الأستانة هى التى تشرف على الطريق إلى الهند لا مصر
ولا قناة السويس .

ولذا كان يفضل دائمـاً الاستيلاء على آسيا الصغرى ذاتهـا ،
ويرى أن احتلال انجلترا لمصر وقناة السويس فى الوقت الحاضر
لن يفيدها كثيراً ، بل سيفسد إلى حد كبير علاقاتهـا مع فرنسا .

ولذا لم تعد الحكومة الإنجليزية فى عهده توجه انتباهاً كبيراً لعروض بسمرك . كان المستشار الألمانى فى ذلك الوقت يرى أن تستولى انجلترا على مصر وتشرف على قناة السويس كنصيبها من ممتلكات الدولة العثمانية التى أخذت فى الضعف والتدهور . فنى مصر والقناة ، كما يرى ، تعويض كبير لانجلترا إذا سيطرت الدولة الروسية ، وهى صديقته الشرقية ، على شرقى البلقان وعلى مداخل البحر الأسود . ولقد حرص بسمرك حرصاً شديداً على توجيه نظر الحكومة البريطانية لانتهاز فرصة المسألة الشرقية واقتناص مصر .

ففى مذكرات مطولة له بين « أنه إذا استشير فيما يجب أن تكون عليه سياسة انجلترا الخارجية ، فإنه يقترح أن تنتهج بريطانيا العظمى نفس السنن الذى تنتهجه روسيا ، فإذا كانت روسيا تريد أن تستحوذ على النقط الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة على المضايق : البوسفور والدردنيل ، والإشراف على الآستانة ، فعلى الحكومة الإنجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر وقناة السويس » وكما يقول « إنه من الخير لبريطانيا أن تأخذ قناة السويس والإسكندرية بدلا من أن تعلن الحرب على روسيا وبذلك وحده تتوثق عرى السلم فى أوربا » .

وهو يرى أنه إذا خشيت الحكومة البريطانية من اتباع مثل هذه السياسة عداء فرنسا ومناوأتها ، فما عليها إلا أن تبحث مع الفرنسيين أمر تقسيم الشرق الأدنى إلى مناطق نفوذ فتوافق فرنسا على تفوق النفوذ الإنجليزى فى مصر وقناة السويس ، نظير موافقة الإنجليز على تفوق النفوذ الفرنسى فى سوريا .

ولكن الحكومة الانجليزية ، حكومة المحافظين ، ما كانت تقبل بسهولة مثل هذه الاقتراحات ، فرئيسها ديزريلى (لورد بيكونزفيلد) بالرغم من أنه هو الذى عقد صفقة قناة السويس ، فاشترى أسهم الخديو إسماعيل فيها ، وبالرغم من تعلقه الكبير بمصر وحضارتها وآثارها ، إلا أنه كان فى ذلك الوقت لا يرى فى احتلال الانجليز لمصر وسيلة لدرء الخطر الروسى عن الشرق الأدنى ، « فالآستانة لا مصر ولا قناة السويس هى مفتاح الطريق إلى الهند » .

ولقد أبدى بيكونزفيلد عجبه والشك الذى خالج نفسه من كثرة عروض بسمرك ، فانجلترا كانت تظن أن غرضه هو الإضرار بالعلاقات الانجليزية الفرنسية الطيبة ، وضرب عصفورين بحجر واحد، إرضاء انجلترا وإذلال فرنسا ، وتعكير الجو بينهما نهائياً .

كذلك لم يصغ الوزراء الانجليز لنوبار باشا حين ذهب إلى

لندن فى سنة ١٨٧٧ ليعرض عليهم قبول فكرة بسط الحماية البريطانية على مصر ، وأهملوه إهمالا شديداً إلى حد أن نعى عليهم جهلهم بأمور السياسة ، وصرح لمنستر سفير ألمانيا فى لندن كما تروى الوثائق الألمانية « بأن الأسد البريطانى مستغرق فى نومه ، وأن أظفاره ستسرق منه دون أن يستيقظ » .

على أنه حين تعقدت المسألة الشرقية فى سنة ١٨٧٧ ، وقامت الحرب بين روسيا وتركيا ، رأت الحكومة البريطانية أن توضح موقفها للدولة الروسية فيما يختص بمصر وقناة السويس . فهى لن تقبل أبداً امتداد الحرب إلى مصر والقناة ، وتعتبر الاعتداء عليها عملا عدوانياً موجهاً إلى انجلترا ذاتها . صرح بذلك وزير الخارجية الانجليزية للسفير الروسى فى لندن .

لقد كانت انجلترا تخشى أن تمتد أعمال الروس العسكرية إلى قناة السويس ومصر بصفتهما جزءاً من الدولة العثمانية التى أصبحت فى حالة حرب مع روسيا ، ولكن رد روسيا جاء مطمئناً للحكومة البريطانية : — « فبالنسبة لقناة السويس ومصر ، فنحن لن نمسهما ، فليست لدينا المصلحة ولا الرغبة ولا الوسائل للقيام بمثل ذلك العمل . . . ونحن على استعداد للاتفاق مع حكومة لندن على كل المسائل . . . . وليست لنا مصلحة فى معاكسة

انجلترا فى ممتلكاتها فى الهند أو فى مواصلاتها ، فالحرب الحالية لا تتطلب ذلك » . لم تكن روسيا تريد إفساد علاقاتها مع انجلترا فى الوقت الذى تصطلى فيـــه الجيوش الروسية بنار الحرب مع تركيا .

ولم تكن سياسة لورد سولسبرى وزير الأمور الهندية الذى خلف داربى فى وزارة الخارجية البريطانية ، حين زاد تعقد المسألة الشرقية ، التمسك بأهداب السياسة البريطانية القديمة ، وهى تأييد الدولة العثمانية والمحافظة عليها ، وإنمـــا كما يقول « إن سياستنا الخارجية تنقصها الخطة الموضوعة » ، ولذا فالسياسة العملية فى نظره هى الإشراف الفعلى على طرق المواصلات المـــائية إلى الهند ، باحتلال مصر وقناة السويس وكريت والعمل على القضاء على الدولة العثمانية .

ولذا فى خـــلال هذه السنة (١٨٧٧) نشطت فى انجلترا الفكرة التى تقول بضرورة احتلال انجلترا لمصر والقناة . ففى ١١ يوليو من هذه السنة تكتب إحدى بنات ملكة انجلترا لأمها « بأن كل من يحب انجلترا يتوق إلى هـــذه الفرصة التى تسمح بوضع الانجلـــيز لأقدامهم فى مصر » . . . وفى نفس الوقت يكتب رئيس الحكومة ديزريلى إلى الملكة فكتوريا يقول بأن الباب العـــالى ميال لبيع سيادته على مصر . ولكن

ديزريلى ظل متمسكا بفكرته القديمة بأنه يفضل الاستيلاء على اسيا الصغرى لا مصر .

على أن ذلك لم يمنع ديزريلى من الاعتقاد بأنه سيأتى اليوم الذى تحتل فيه انجلترا مصر وقناة السويس . وأن ذلك حتم مقضى على انجلترا .

فكان إذن الاتجاه فى انجلترا بعد مجىء سولسبرى إلى وزارة الخارجية هو السير فى الطريق التى رسمها بسمرك . ولقد وجد بسمرك من رجال الساسة الانجليز من يؤيد وجهة نظره مثل السفير الانجليزى فى برلين لورد أودو رسل . ولكن أعضاء الوزارة الانجليزية جميعهم لم يكونوا يرون أن الوقت مناسب لذلك ، وذلك خشية عداوة فرنسا . فلقد كان الركن الأول فى سياسة فرنسا الخارجية فى سنة ١٨٧٧ هو منع انجلترا من الاستئثار بنفوذ متفوق فى وادى النيل أو القناة .

ولقد وافقت انجلترا على اقتراح فرنسا بألا تدخل مسألة مصر فى مناقشات مؤتمر برلين (١٨٧٨) ، ورأت استبقاء لصداقة فرنسا عدم احتلال مصر ، واستعاض سولسبرى عن ذلك (أى عن احتلال مصر وقناة السويس) باحتلال جزيرة قبرص التى تشرف على آسيا الصغرى ومدخل القناة معاً .

ثم ازداد تعقد المسألة المصرية فى أواخر عهد الخديو اسماعيل لتحرج المسألة المالية من ناحية ، ومحاولة الدول الأوربية الكبرى

التدخل فى أمور مصر من ناحية أخرى ، ثم لنمو الشعور القومى المصرى إلى حد أثار مخاوف انجلترا وفرنسا ، فطلبتا من الباب العالى عزل الخديو إسماعيل ، وتم لهما ما أرادتا فى سنة ١٨٧٩ ، وجاء الخديو توفيق إلى ولاية مصر .

ولم تكن مهمة الخديو الجديد بالهينة أمام سيطرة الدولتين الاوربيتين ، ولا أمام الرأى العام المصرى الذى ساءه تدخل الأجانب فى كل مرافق الحياة المصرية ، مما هدد مستقبل البلاد ونموها ، ثم جاءت الثورة العرابية ، فزادت الأمور تعقيداً على تعقيد ، وخشيت الدولتان الانجليزية والفرنسية على مصالحهما فى مصر ، وأرسلت سفنهما الحربية إلى مياه الاسكندرية واقترحت فرنسا عقد مؤتمر من الدول الكبرى فى الآستانة (سنة ١٨٨٢) لإيجاد حل حاسم للمسألة المصرية والقضاء على الثورة العرابية .

---

٤ — احتلال الانجليز لقناة السويس

فى سنة ١٨٨٢

فى أول الأسبوع الأخير من شهر يونيو سنة ١٨٨٢ . اجتمع مؤتمر الدول الكبرى فى مدينة الآستانة للنظر فى المسألة المصرية التى تفاقمت فى نظرهم بسيطرة عرابى باشا التـــامة على الجيش وعلى الحكومة المصرية .

وبدأ أعضاء المؤتمر أعمالهم باعلان سخطهم واستيائهم من التطور الذى أخذته الأمور فى مصر وأخذ الثورة ومن أيقظها بالشدة . وانتقلوا بعد ذلك إلى إعلان أنه لا يجوز لأية دولة اشـتركت فى المؤتمر أن تستأثر لنفسها بحقوق فى وادى النيل لا تكون للدول الأخرى . وسجل أعضاء المؤتمر فى نفس الوقت أن مسألة مصر مسألة دولية عالمية ، وأنه غير خليق بأية دولة واحـــدة أن تنفرد بتقرير مصير هذه البـــلاد دون سواها من الدول الكبرى .

اشتركت انجلترا فى ذلك المؤتمر ، كما اشتركت فيه فرنسا وألمـــانيا وروسيا والنمسا والمجر وإيطاليا ، وكانت الدولتـان

اللتان تهتمان حقيقة بالمسألة المصرية هما انجلترا وفرنسا . وأما مندوبو الدول الأخرى فلم يكونوا على علم كبير بتطور الحوادث فى مصر . على أن انجلترا كانت الدولة الوحيدة التى قررت ألا تتقيد بمناقشات المؤتمر ، أو بمايسفر عنه جدله النظرى ، أو تفكيره السطحى فى نظرها ، أو بما ينفض عنه من قرارات قد تختلف مع المصالح الانجليزية ، وأن تعمل بنشاط وهدوء على تنفيذ خطتها ورعاية مصالحها فى الوقت المناسب إذا ماواتت الفرصة .

كان على رأس الحكومة الانجليزية ، وهى حكومة الأحرار جلادستون الذى سبق أن أعلن نفسه مراراً وتكراراً عدو الامبريالزم والاستعمار ومن دعاة انجلترا الصغيرة ، ونصير الشعوب المغلوبة على أمرها . أعلن جلادستون هذه الآراء وهو خارج الحكم . ولكنه لما تولى الحكم آمن بما يدعيه رجال الامبراطورية ، بمهمة انجلترا الحضارية ورسالتها الثقافية . آمن جلادستون بكل مايؤمن به رجال الاستعمار ، ونفذ السياسة الخارجية الانجليزية بحذافيرها .

ولذا فبالرغم من انتقاده لسياسة ديزريلى التوسعية الامبراطورية ، فوزارته كانت جادة فى استعداداتها الحربية ، سائرة فى تقوية أسطولها فى البحر الأبيض المتوسط . هذا فى

الوقت الذى انهمك فيه أعضاء المؤتمر فى مناقشتهم النظرية واجتماعاتهم الشكلية واستفساراتهم العقيمة ، فضلا عما كان المؤتمر يعانيه من عثرات فى طريقه بعد أن رفضت الدولة صاحبة السيادة على مصر الاشتراك فيه أو التعاون معه .

كانت انجلترا تراقب تطور الأمور فى مصر بكل عناية واهتمام . وأرسلت إلى قائدها البحرى الذى كان يرابط بقطع من الأسطول فى مياه الاسكندرية ، وهو بوشومب سيمور بألا يدع فرصة تفلت من يديه ، وأن يراقب ما تقوم به السلطات الحربية المصرية فى هذه المدينة ، فإذا لاحظ أن هناك تحصينات تقام أو محاولات تبذل لسد مدخل الميناء أو حركات عسكرية خطيرة ، فعليه أن ينذر هذه السلطات ويطلب منها تسليم قلاع المدينة فى مدى أربعة وعشرين ساعة ، بعد انقضائها لا يتردد فى ضرب الاسكندرية وهدم حصونها وإسكات دفاعها واحتلالها .

اعتبرت انجلترا عمل المصريين لتحصين بلادهم عملا عدائياً موجهاً ضدها !!!! ولم تكن الحكومة الانجليزية لتتخذ هذه الخطة فى الخفاء ، بل صارحت بها الدول ، وأرسلت بما قررته إلى مندوبى الدول المجتمعين فى الآستانة .

لقد كانت الحكومة البريطانية ترى ضرورة القضاء على

ما اعتبرته سيطرة الجيش فى مصر قبل شهر أغسطس سنة ١٨٨٢ ، ونفذت خطتها بالفعل ، وضربت مدينة الإسكندرية واحتلتها بعد أن دافع أهلها دفاعاً مشهوداً ، واضطر العرابيون إلى اتخاذ قاعدة جديدة فى كفر الدوار والدفاع عن البلاد إلى النهاية .

على أن احتلال الانجليز لمدينة الاسكندرية لم يكن معناه احتلال مصر جميعها أو حل المسألة المصرية بأكلها ، وإن كان سفير انجلترا فى رومه قد أعلن ، حين وجد شيئاً من الضيق والقلق يسود إيطاليا ، « بأنه يجب على دول أوربا أن تشكر هذه الظروف ، وأن تحمد الحكومة الانجليزية على اتخاذ خطوات من شأنها رفعة مركز أوربا فى الشرق الأدنى ! »

وجدت انجلترا أن حل مسألة مصر هو فى قناة السويس فهى النقطة الضعيفة التى تستطيع أن تنفذ منها إلى مصر مباشرة ، حقيقة لقد عارضت انجلترا ، كما رأينا ، فى حفر هذه القناة وعرقلت محاولة تنفيذ مشروعها ، ولكنها الآن أصبحت أكثر الدول استفادة من فتحها ، لتجارتها ولمرور أساطيلها الحربية . وأصبحت القناة — كما ادعت انجلترا — مصلحة حيوية مهمة من مصالح انجلترا . ولذا شغلت مسألة حماية القناة أذهان الساسة الانجليز بعد ضرب

الاسكندرية ، فبعثت حكومة لندن إلى الدول الكبرى تبدى قلقها على مصير القناة .

ومنذ الوقت الذى استفحلت فيه الحركة العرابية ، تساءلت إدارة شركة قناة السويس فى شيء من الخوف عن الموقف الذى ستتخذه انجلترا إزاء القناة ، وهل تنوى احتلالها ؟ ولقد بين مدير الشركة أنه لا يمكن لأية دولة احتلال القناة أو جزء من القناة ، أو إنزال جنود على سواحلها .

ولتفادى الأخطار التى قد تلحق بقناة السويس أرسل فردنند دى لسبس برقية إلى ممثلى الدول الكبرى فى باريس ينصح فيها كل دولة تهتم بحرية المرور فى القناة أن ترسل سفينة حربية للمراقبة عند بور سعيد . وبين أنه محرم القيام بأى عمل حربى أو بأية مظاهرة حربية عند مدخل القناة أو على شواطئها ، وأن حيدة هذه القناة قررت فى الامتياز الممنوح للشركة وأن هذه الحيدة قد لوحظت من الناحية العملية فى الحرب الفرنسية الألمانية سنة ١٨٧٠ والحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٧ .

اتخذ فردنند دى لسبس هذا الموقف حين طلب القائد البحرى الانجليزى المرابط فى مياه بور سعيد إرسال سفينة حربية للمراقبة فى قناة السويس ، ولم يجد مدير الشركة أن يجيب ذلك الطلب خوفاً

من العواقب التى قد تترتب عليه من انفراد انجلترا بحقوق فى القناة لاتكون للدول الأخرى . ولقد وافق مجلس إدارة الشركة على ما قام به مديرها على أساس أن الشركة مشروع مصرى تجارى قبل كل شيء ، ولذا لا يجب أن تربك نفسها فى عمليات سياسية أو حربية .

ولقد استشار الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة حكومتهم فى لندن فيما يجب أن يكون عليه موقفهم ، ويظهر أنهم كانوا يفهمون أو يريدون استغلال شركة القناة لخدمة مصالح انجلترا السياسية ، ولذا فهم خلال هذه الأزمة لايهتمون بمصلحة القناة بقدر مايستلهمون مصالح انجلترا السياسية والحربية التى وضعوها فوق كل اعتبار . والواقع أنهم كانوا أكثر حماسة لاحتلال انجلترا للقناة من رجال البحرية ورجال الحرب الانجليز ، ويرون فى ذلك خير وسيلة لتفوق نفوذ الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة . ولذا فهم فى هذه الأزمة قد أخذوا على عاتقهم محاربة كل اقتراح أو مشروع أو احتجاج مهما كان قانوناً أو مشروعاً من شأنه عرقلة سياسة انجلترا أو وضع العقبات أمام حركات جنودها أو سفنها فى القناة . وفسروا الامتياز الممنوح لشركة القناة وكل السوابق

العملية التى مرت بتاريخ القناة فى الظروف الحربية المختلفة تفسيراً يتلاءم ومصالح انجلترا ، كما اهتموا بتنفيذ التعليمات التى ترد إليهم من حكومتهم بشأن القناة خلال هذه الأزمة التى انتهت باحتلال الانجليز للقناة ولمصر .

وكانت الحكومة الانجليزية تخشى من جانبها ، كما تدعى ، أن يقوم العرابيون بردم القناة أو احتلالها أو اتلافها . وكانت تقارير ممثلى انجلترا ممتلئة بالتشاؤم ، وتنذر كما يقول الانجليز بالخطر الشديد على هذه الطريق البحرية المهمة . وتواترت الاشاعات التى تقول بأن البدو المجاورين للقناة يعملون على مهاجمة السفن المارة بالقناة ، أى أن سلامة المرور فى القناة لم تعد مكفولة ولا مضمونة .

وفى ١٦ يوليو سنة ١٨٨٢ أرسلت الحكومة الانجليزية تعليمات لقائدها البحرى فى بور سعيد الرير أدميرال هوسكنز بأن يتعاون مع قائد الأسطول الفرنسى فى أمر حماية القناة ، وأن يعمل بغير تردد فى حالة حدوث خطر مباغت .

ولما عين عرابى باشا ، على باشا فهمى على منطقة القناة ، أعلن الانجليز أن الدولة البريطانية فى حالة حرب مع عرابى باشا وأتباعه وأنها لا تحترم فى مصر غير حقوق الخديو .

لقد كانت الحكومة الانجليزية ، حكومة جلادستون ، مستعدة من الوجهة الفنية لتقبل كل التقارير الممتلئة بالتشاؤم وتصديق الشائعات التى تبالغ فى وصف الخطر المحدق بالقناة ، والعمل على مقتضاها . وخاصة وأن العرابيين لم يهتزوا كثيراً لفقدان الاسكندرية ، ولم يرجعوا عن عزمهم فى الدفاع عن البلاد مهما كلفهم الأمر ، وأخذوا بالفعل فى تحصين مصر وإعداد وسائل الدفاع والحرب .

وأخذت الحكومة الانجليزية إذن فى الاتصال بالدول الكبرى التى يهمها أمر القناة ، تشير إلى الخطر الذى يتهدد القناة ، وضرورة حمايتها ، اتصلت الحكومة الانجليزية بحكومة رومة ، ولكن حكومة رومة لم تعط الانجليز ما كانوا يبتغون ، إذ أجاب وزير الخارجية الايطالية مانشينى بأن مصير القناة وحرية الملاحة فيها وفتحها فى كل وقت للمرور أمر يهم الايطاليين جميعاً ، لا ريب فى ذلك ، ولكن إيطاليا تريد أن تتبين أولا وبالتفصيل نوع الإجراءات التى تريد انجلترا اتخاذها فى هذه المسألة بالذات .

وأما الحكومة الفرنسية ، فلقد كانت دائماً فى خشية من البرلمان ، تلاحقها الأزمات الوزارية والسياسية لكبير المسائل

وصغيرها ، ولذا اقترحت الحكومة الإنجليزية أن تسعى الدولتان الكبيرتان لدى المؤتمر الذى ما زال منعقداً فى الآستانة لإقناعه بأمر انتدابهما لحماية قناة السويس من الأخطار التى تهددها (فى نظر الانجليز) والمحافظة عليها ، فالدولتان كما كانتا تعتقدان هما وحدهما صاحبتا المصالح الكبرى فى مصر وفى القناة ، وكانت الحكومة الفرنسية ، حكومة دى فريسنيه ، تعتقد أنه إذا وافق المؤتمر على انتدابها هى وانجلترا لحماية القناة ، والمحافظة على حرية المرور فيها ، فإنها تستطيع أن تبرر عملها أمام البرلمان الفرنسى ، وتستطيع أن تحصل على موافقته وبغير ذلك لاتجرؤ على التدخل مع انجلترا .

فالحكومة الفرنسية إذن لم تكن تقل رغبة عن حكومة جلادستون فى التدخل لما تدعيه من حماية القناة . وكان دى فريسنيه نفسه يود لو استطاع التدخل والتعاون مع الانجليز ، وخاصة بعد ضرب الانجليز لمدينة الاسكندرية واحتلالهم لها ، وكان جمبتا زعيم الجمهوريين فى فرنسا نفسه ينادى دائماً بضرورة التعاون مع انجلترا ، فى كل مسائل البحر الأبيض المتوسط . ففى البرلمان الفرنسى فى جلسة ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ حاول رئيس الحكومة أن يقنع البرلمان بضرورة التعاون مع انجلترا للمحافظة على مصالح فرنسا ، ولكن أعضاء البرلمان الفرنسى ما كانوا يوافقون أبداً على أى تدخل حربى فرنسى فى وادى النيل ، ولقد شكر كلمنصو ، أحد الأعضاء البارزين فى مجلس النواب

الفرنسي ، الحكومة الفرنسية فى نفس هذه الجلسة على عدم الاشتراك مع الانجليز فى ضرب مدينة الاسكندرية ، وعلى الامتناع عن كل المغامرات الحربية ، وندد بسياسة السير فى أذيال انجلترا أو التوسع الخارجى .

وحاول جرانفل وزير الخارجية البريطانية أن يتعرف على رأى الدولة الألمانية ، فى ذلك الموضوع ، موضوع حماية قناة السويس ، فبين المستشار الألمانى بسمرك أنه لا زال يعتقد أن السلطان العثمانى هو صاحب الحق الأول فى حماية القناة والإشراف عليها ، إذ هى جزء من ممتلكاته ، فإذا لم يكن السلطان راغباً فى القيام بهذه المهمة ، كان على الدول الأخرى أن تعمل ، فإذا قامت هذه الدول بحماية مصالحها ، فإن الدولة الألمانية لن تتحمل أية مسئولية عن هذا العمل أو عن الاجراءات التى قد تتخذ . كذلك لن توافق ألمانيا على تعديل المعاهدات الموجودة . ولن توافق أبداً على فكرة انتداب دولة أو دولتين للقيام بحماية قناة السويس ، فالمستشار الألمانى يرى أن تشترك فى ذلك الدول جميعاً ، على أن تكون حقوقهم جميعاً متساوية فى اتخاذ تدابير بوليسية بحرية إذا استلزم الأمر ذلك . وقال بسمرك إن هذا هو اتجاه الرأى العام الألمانى ، ووافقته على هذه الخطة روسيا والنمسا والمجر وإيطاليا .

ولقد حاول وزير الخارجية البريطانية جرانفل إقناع ممثلى الدول

بأن الموقف فى القناة غريب ، فالحكومة الشرعية ، وهى حكومة الخديو ليست فى مركز تستطيع معه حماية قناة السويس أو الدفاع عنها . والحكومة الفعلية التى تمتع بالسلطة هى القائمة بالثورة ، وهى التى يخشى خطرها على كيان القناة وسلامتها . والسلطان العثمانى صاحب حقوق السيادة فى مصر لم يتخذ إلى الآن أية إجراءات تكفل سلامة القناة ، وضرب مثلا لذلك بأنه إذا اشتعلت النيران فى منزل ، فيجب ألا يتردد سكان ذلك المنزل فى العمل على إخماد النيران انتظاراً لمجىء صاحب المنزل والحصول على إذن منه . فهذا ، كما يرى جرانفل ، هو موقف انجلترا بالنسبة لقناة السويس . وأضافت الحكومة الانجليزية إلى ذلك بأن الحماية البحرية للقناة بغير إنزال جنود على ضفتيها لا تغنى كثيراً .

لم يقتنع المستشار الألمانى بسمرك برأى الحكومة الانجليزية ولم يتحول عن رأيه . ولكن الحكومة الانجليزية لم تقف عند هذا الحد ، فهى قد وطنت العزم على حماية مصالحها ، ولو أدى الأمر إلى استعمال القوة وتجاهل حقوق المصريين والأتراك على السواء . ولذا قررت أن ترسل للباب العالى إنذاراً بأنه إذا لم يجب دعوة الدول الكبرى فى مدى أربعة وعشرين ساعة لوقف عرابى عند حده ، والقضاء على الثورة المصرية ، ستعتبر الحكومة البريطانية إجابته سلباً ، وتتخذ حينئذ ماتراه ضرورياً لحماية مصالحها فى القناة ، واتصلت بالدول الكبرى تنبئهم بعزمها على اتخاذ تدابير فعلية فى حماية القناة . مما جعل الحكومة

الإيطالية تعتقد أن الحكومة البريطانية لا تبغى جادة تدخل الحكومة العثمانية ، لأن مثل هذا الإنذار إذا قدم للسلطان سيحدث بلاريب أثراً سيئاً ورد فعل شديد لديه ، إذ معناه أن السلطان أصبح فى مركز ذليل يتلقى فيه الأوامر من انجلترا فى مسألة تختص بحقوق سيادته ، فى أمر بلاد اعترفت كل الدول بأنها تابعة له . ولما وجدت الحكومة الإنجليزية أن الدول الأخرى لا تقر مثل هذه الخطوة العنيفة لم تبعث بذلك الإنذار .

ولكنها استمرت بنشاط فى تجهزها للطوارىء ، وأرسلت بقوات جديدة إلى قبرص ومالطه لتكون على تمام الأهبة والاستعداد وأرسلت وزارة البحرية إلى قائد البحر بوشومب سيمور بأن يطلب من الحكومة المصرية فى الاسكندرية تصريحاً مكتوباً لأمير البحر هوسكنز قائد القطع البحرية البريطانية فى مياه بورسعيد ليعمل باسم حكومة الخديو فى منطقة قناة السويس ، وأن يستولى على الاسماعيلية وأن يحرم عرابى باشا وأتباعه من استخدام السكة الحديدية بين الاسماعيلية والسويس .

ولقد احتج فردنند دى لسبس ، على انتهاك الحكومة الانجليزية لحياد القناة بإنزال قوات عسكرية فى الاسماعيلية ، وأعلن أن للسفن جميعا حربية وغير حربية حرية المرور فى القناة ، دون القيام بأعمال عدوانية فى مياهها أو أراضيها . وكرر فكرته بأن هذا الحياد قد احترم

بالفعل إبان الحرب الفرنسية الألمانية والحرب الروسية التركية ، فلم تعتد الروسيا على القناة ولو أنها جزء من ممتلكات الدولة التركية التى هى فى حالة حرب معها . وذكر دى لسبس أن السفن المتعادية قد تقابلت فى القناة دون أن تتبادل إطلاق النار .

فأعمال الانجليز الآن ، كما وضح ، تكون سابقة خطيرة للمستقبل قد تأسف لها بريطانيا نفسها ، إذ أنه فى أية أزمة سياسية فى المستقبل تستطيع أية دولة معادية لبريطانيا ، على أساس هذه السابقة ، احتلال إحدى ضفتى القناة وإطلاق النيران على السفن الانجليزية أثناء مرورها.

ولكن إذا احترم حياد القناة الآن فلن يقوم مثل ذلك العمل .

ولذا كرر ،دى لسبس ، أنه لايجب استخدام قناة السويس كقاعدة للعمليات الحربية أو تحويلها إلى ميدان حرب ، وبين دى لسبس فى احتجاجه هذا ، أن عرابى باشا نفسه (الذى أعلن عليه الإنجليز الحرب) قد احترم بالفعل حياد القناة ، فلم يحشد قوات فى منطقتها ، ولم يمس حرية المرور فى القناة نفسها ، وأنه سائر فى هذه الخطة طالما لم تستخدم القناة قوة معادية للقيام بأعمالها الحربية .

ولم يرق احتجاج دى لسبس هذا الأعضاء الإنجليز فى مجلس إدارة الشركة ، فهؤلاء الأعضاء لم يقفوا مكتوفى الأيدى أمام حجج دى لسبس التى برر بها موقفه من ضرورة احترام انجلترا لحياد القناة . فأعلنوا أنهم لايستطيعون الثقة فى نيات عرابى باشا ، ولا فى احترامه لحياد القناة

وأنه قد اتصل بهم أن عرابي باشا ينوى الاضرار بالتجارة الانجليزية بوقف حركة المرور فى القناة ومهاجمة السفن البريطانية فيها . وكذلك لا يمكن الاعتماد على وعوده فيما يختص بالمستقبل .

وبينوا كذلك أن دخول قوات بريطانيا البحرية فى القناة ليس إلا لدرء ذلك الخطر . وأن من الخير القيام بذلك الاجراء الآن ، لا الانتظار حتى يتفاقم الخطر وتعطل القناة ، وأضاف الأعضاء الانجليز إلى ذلك أن حكومتهم قد اضطرت اضطراراً للقيام بهذه التدابير ، وأنها قد قامت بها باسم الخديو وباسم حكومته الشرعية ضد الجيش الثائر ، وأن غرض انجلترا هو حماية الأمن والنظام فى مصر وحماية السلطة الشرعية فى البلاد وأن خطة الحكومة الانجليزية التى اتخذتها هى فى صالح القناة لا اعتداء على حيادها .

ولكن مثل ذلك القول لم يقنع مدير شركة القناة ولا الأعضاء الآخرين ، وأشار دى لسبس بأن المحافظة فى حياد القناة هو فى صالح انجلترا أكثر من أية دولة غيرها .

ولقد عمل موقف دى لسبس وشركة القناة على أن ترسل الحكومة البريطانية إلى حكومة فرنسا تحذرها من كل عمل يقوم به دى لسبس ضد إنزال القوات الانجليزية ، وإلا اضطرت الحكومة الانجليزية إلى اتخاذ تدابير ضد شركة القناة نفسها .

وفى نفس الوقت كانت إدارة الشركة لاتزال تكافح فى سبيل إقناع الإنجليز باحترام هذه القناة . وخاصة بعد أن احتلت قوات هيويت البحرية السويس ، فاجتمع مجلس إدارة الشركة ، وقرر بأغلبية الآراء القرار الآتى : — أنه باتفاق أصحاب مشروع القناة أعلن حياد القناة . وأن هذا الحياد أساس الامتياز الذى منح للشركة ، وهذا الامتياز نفسه يحرم القيام بأى عمل حربى فى القناة . ولذا فالشركة فى موقف لايسمح لها أبداً بالموافقة على أى اعتداء على حياد القناة ، الذى يتضمن ، بلاريب حرية المرور لكل الشعوب ، وعلى هذا لن تستطيع أية حكومة إقناع إدارة الشركة بقبول مسئولية الاعتداء على حقوق كل الشعوب التى تهتم بحرية الملاحة فى القناة . ولما كانت صبغة الشركة قبل كل شىء تجارية ، فليس لها أن تدخل فى اعتبارها المسائل السياسية .

ولكن هذا لم يؤثر فى موقف الحكومة الإنجليزية ولم يزحزحها عن رأيها قيد أنملة .

وفى الوقت الذى كانت فيه حكومة لندن تأخذ أهبتها للطوارىء ، كانت حكومة إيطاليا تنصح بالتريث والصبر ، وحكومة فرنسا تزداد كل يوم وهناً على وهن ، ولا تجد من نفسها القوة لتتمشى مع رغباتها ورغبات الحكومة الانجليزية . ولذا عادت تستفسر من الحكومة الانجليزية : هل تفهم فرنسا من دعوة الانجليز لها للاشتراك فى حماية قناة السويس الاقتصار على القيام

ببعض مناورات حربية بحرية واحتلال بعض النقط على ضفتى القناة ، أو القيام بحملة عسكرية داخل البلاد ترمى إلى احتلال مصر جميعها احتلالا عسكرياً ؟

على أن هذا التردد من جانب الحكومة الفرنسية لم يمنع وزير الخارجية الانجليزية جرانفل من مواصلة جهوده مع فرنسا بالرغم من رفض المستشار الألمانى لفكرة انتداب الحكومتين ؛ ولذا رأت الحكومة الفرنسية أن تحدد نوع تدخلها ، إذا حدث وتدخلت ، فهى تفكر فى التدخل فيما يختص بحماية قناة السويس والمحافظة على حرية المرور فيها فقط — أما إذا أرادت الحكومة الانجليزية إرسال حملة بعد ذلك للقضاء على الثورة العرابية واحتلال العاصمة المصرية ، فالحكومة الفرنسية غير مستعدة للاشتراك فيها أو التعاون معها ، ولكنها لن تقوم من جانبها بإثارة أى معارضة لانجلترا إذا حاولت تنفيذ برنامجها .

ولهذا أراد وزير الخارجية البريطانية أن يوضح فكرته لفرنسا فيما يختص بالتعاون بين الدولتين ، ووضع التفصيلات الخاصة بتوزيع الإشراف على القناة بين الانجليز والفرنسيين ، فيشرف الفرنسيون على الجزء الشمالى للقناة ، على المنطقة ما بين الاسماعيلية وبورسعيد ، ويشرف الانجليز على بقية أجزاء القناة ويحتل الفرنسيون بورسعيد والقنطرة ، ويحتل الانجليز الاسماعيلية والسويس . وبهذا يرضى

الطرفان ويتعاونان ، ويطمئنان تماماً فيما يختص بسلامة القناة . وفى هذا الحل تناسى جرانفل تماماً حقوق المصريين ، أصحاب القناة الأصليين وحقوق السلطان صاحب السيادة ، ونصوص الامتياز الممنوح لشركة القناة ولم يبين جرانفل فى برنامجه هذا هل هذا التعاون وذلك الاحتلال مؤقت أم نهائى .

وكانت حكومة فريسنيه راغبة فى التعاون مع الحكومة الانجليزية فى حماية القناة ، ففريسنيه لايريد ترك انجلترا تتدخل وحدها وتنفرد بالنفوذ فى القنـــاة ، ففى جلسة ٢٤ يوليو فى البرلمان الفرنسى طلب رئيس الحكومة اعتماداً لحماية القناة وعلى الأكثر لاحتلال الزقازيق لضمان الميـــاه العذبة . وناقش مجلس النواب الفرنسى ذلك الطلب فى جلسة ٢٩ يوليو ، فبين فريسنيه للمجلس أن ليس لفرنسا نية فى التدخل الفعلى ، وإنمـــا غايتها حماية القناة ، وأن لادخل للسياسة فى ذلك ، فكل الدول لهـــا نفس المصالح فى حماية القناة ، ووضح أن حماية القناة لاتؤدى إلى التدخل الحربى . وأن غاية فرنسا من ذلك هو مشاركة انجلترا وعدم ظهور فرنسا بمظهر الضعف أمام الشعوب الإسلامية . وأجاب كلمنصو على ذلك بأنه لا يمكن فصل مسألة مصر عن مسألة القناة ، وأن حماية القناة لاتكون باحتلال القناة ، وإنما باحتلال القاهرة ، وهذا هو سر تدخل انجلترا ، ولا يمكن لفرنسا أن تتعقب آثار انجلترا ، وليس من داع لأن

تقوم فرنسا بحماية القناة لتحمى ظهر الإنجليز .

ورفض البرلمان الفرنسى طلب الحكومة الفرنسية بأغلبية واضحة ، بعد أن ندد المعارضون برأى الحكومة ، ورفضوا الموافقة على القيام بأى عمل حربى أو مغامرة خارجية ، وانتصرت الفكرة التى تقول أن على فرنسا أن تحتفظ بكل قواتها فى أوربا لحماية مصالحها المهمة والحيوية وأن ترفض كل رأى يرمى إلى التوسع الخارجى أو الاستعمار .

وأما من حيث أمر تعاون إيطاليا مع الانجليز فى حماية قناة السويس وفى إرسال حملة مشتركة إلى داخل البلاد المصرية ، فلقد حاول السفير الانجليزى فى روما إقناع مانشينى وزير الخارجية الايطالية بوجهة النظر البريطانية ، ووضح له فائدة التعاون مع بريطانيا فى مسائل البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة فى هذه المسألة بالذات ، وبين له فى جلاء لامزيد عليه أن موافقة الباب العالى التى جاءت متأخرة فى الاشتراك فى مؤتمر الآستانة وعلى إرسال جنوده إلى مصر لن تجعل الحكومة البريطانية تعـــدل عن خطتها التى استنتها لنفسه ، ولن تمنع الحكومة البريطانية من الاستمرار فى استعداداتها الحربية ، ومن المضى قدماً فى احتلال المراكز التى تراها فى منطقة القناة وفى قمع الثورة العرابية وفى المحافظة على سلطة الخديو .

ولكن محاولات السفير البريطانى فى روما ، وجرانفل فى لندن مع السفير الايطالى لم تجد نفعاً كبيراً ، فلقد كانت إجابة وزير الخارجية

الايطالية مانشيني تنطوى على عدم اقتناعه بوجهة النظر الانجليزية ، فلقد بين فى أدب أنه لا يفهم معنى مناقشة مسألة مصر وقناة السويس فى مكانين مختلفين فى وقت واحد ، فمسألة مصر والقناة معروضة الآن ، باتفاق كل الدول الكبرى ، أمام المؤتمر المنعقد فى الآستانة ، يتبادل أعضاؤه الآراء فى شأنها ، ويحاولون أن يجدوا لها علاجاً حاسماً .

ولذا فمانشيني يفضل العمل الجمعى الذى تشترك فيه كل الدول الكبرى لا تعاون انجلترا وإيطاليا وحدهما . وفى الواقع أن مانشيني كان يرى أن الظروف الحاضرة لا تبرر تدخل إيطاليا الحربى فى بلاد ناشئة تسعى إلى تحقيق آمالها القومية . وأيده فى موقفه بعض أعضاء البرلمان الإيطالى الذين مافتئوا يؤيدون حق الشعوب فى الوحدة والحرية .

وعند ذلك لاحظ السفير الإنجليزى لدى البلاط الإيطالى ، وكان مغرماً بإلقاء المحاضرات السياسية على الدولة الايطالية الناشئة : « بأنه ينبغى ألا تنسى الحكومة الايطالية ذلك العرض حتى لا تتهم الحكومة البريطانية فى المستقبل بأنها اتبعت سياسة خاصة أنانية » كما ذكر « أن بريطانيا غير محتاجة إلى معاونة أية دولة فى حماية القناة أو القضاء على ثورة الجيش فى مصر » .

ولم تحتج بريطانيا على موقف إيطاليا هذا ، بل اغتبطت له ، فالمهم فى نظر وزير خارجية انجلترا أن دولته قد أظهرت رغبتها فى مجاملة إيطاليا ، ورفض بقوة اقتراح الحكومة الايطالية إنشاء قوة بوليسية

بحرية دولية للإشراف على حرية المرور فى قناة السويس دون احتلال لأى جزء من أجزائها .

وواصلت انجلترا السير فى خطتها ، فصرحت لقائدها البحرى فى بورسعيد بأن يحتل من أجزاء القناة مايراه ضروريا لاتخاذ القناة قاعدة حربية ، وقررت إرسال حملة إلى مصر تسير بطريق القناة ثم تستند إلى القناة . وتتكون هذه الحملة من ١٤,٧٩٤ جندى بقيادة السير جارنت ولسلى ، تنضم إليها قوة آتية من الهند قوامها ٤,٥٨٦ جندياً ، كما تنضم إليها الحامية البريطانية فى الاسكندرية المكونة من ٦,١٨٦ رجلا ، ويقوم بوشمب سيمور قائد القوات البحرية بمعاونة هذه الحملة . وأرسلت تعليمات إلى الأسطول بأن يقوم بحماية القناة ، وأن تتخذ الحملة الانجليزية القناة قاعدة لها .

وفى نهاية الأسبوع الأول من شهر أغسطس كانت انجلترا قد أعلنت للدول أن القناة لا يمكن حمايتها تماماً إلا باحتلال بعض النقط على ضفافها ، ولا سيما وأنه قد وصل إلى علم الحكومة الانجليزية أن عرابى باشا يجمع الجنود قريباً من منطقة القناة .

وفى هذه الأثناء كان مستر إدوارد ستاندن فى مجلس شركة قناة السويس يجيب على احتجاجات فردنند دى لسبس بضرورة احترام حياد القناة ، فبين أن آراء الدول الكبرى مختلفة بالنسبة لهذا الموضوع وأن فرنسا نفسها إلى وقت قريب كانت قد أعلنت للحكومة الانجليزية أنها لا تمانع فى

إنزال جنود إلى بور سعيد ، وأن تحتل الجزء الشمالى من القناة . وأن ألمانيا نفسها قد وافقت على فكرة إنزال جنود فى منطقة القناة ، فقائد السفينة الحربية الألمانية الراسية فى مياه بور سعيد قد أنزل بالفعل عدداً من بحارته لحماية الرعايا الألمان فى هذه المدينة ، فهاتان الدولتان اللتان يقول عنهما دى لسبس بأنهما احترمتا حياد القناة . لم تريا فى مثل هذا العمل اعتداء على حياد القناة .

على أن هذا الرأى لم يجد قبولا عند مدير الشركة الذى أرسل إلى ممثلى الدول فى باريس منشوراً يكرر فيه بأن القناة محايدة على أساس امتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ . فالمادة ١٤ منه تقول « نعلن نحن وحلفاؤنا ـ بعد تصديق صاحب الجلالة الامبراطورية (العثمانية) ، بأن القناة البحرية الكبرى من السويس إلى بلوز والموانى القائمة عليها مفتوحة دائماً كممر محايد لكل السفن التجارية دون تمييز أو تفضيل لشخص أو لجنسية إذا دفعت الرسوم التى تقررها شركة القناة العالمية » .

ومادة ١٥ تقول : « ونتيجة لذلك لا يجوز لشركة القناة العالمية الممنوحة الامتياز تفضيل سفينة أو شركة أو شخص بإعطائهم امتيازات لا تكون لكل السفن أو الأشخاص أو الشركات

فى نفس الظروف » .

ومن امتياز ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ تنص المادة العاشرة على « أن من حق الحكومة المصرية أن تحتل الأراضى الواقعة على القناة التى ترى أنها لازمة للدفاع عن البلاد » .

شمل المنشور الذى أرسله دىلسبس إلى ممثلى الدول فى باريس هذه النقط ، وأكد أهمية المحافظة على حياد القناة لكل الدول التى لها تجارة تمر بالقناة ، وبين المنشور كذلك أن قائد البحر الانجليزى لم يأبه لهذا ، بل وأعلن أنه سيتخذ كل الوسائل لاحتلال القناة ؛ ووضح المنشور أن المظاهرات الحربية التى يقوم بها قواد البحر الانجليز من شأنها إثارة الأهلين ، وبهذا تدخل القناة فى منطقة الحرب .

ويرى دى لسبس فى ذلك المنشور أن الحل الوحيد لمسألة القناة يتركز فى حماية بحرية تشترك فيها كل الدول دون إنزال جنود على ضفتى القناة أو احتلال لأجزاء منها ، وفى مثل هذا الاجراء ، إذا اتخذ محافظة على حياد القناة الذى أقره السلطان صاحب السيادة .

على أن هذا المنشور الجديد لم يثبط من عزيمة انجلترا ، فلقد طلبت الحكومة الانجليزية من شركة القناة أن تفضل مرور السفن الحربية البريطانية على السفن الأخرى ، وبينت أن انجلترا ستلجأ حتما إلى القوة لتنفيذ ذلك ، إذا رفضت شركة

القناة الموافقة على ذلك الطلب ، وأعادت تحذيرها للحكومة الفرنسية بشأن العراقيل التي يبثها دى لسبس أمام انجلترا .

وأرسل جرانفل فى ١٤ أغسطس إلى الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة شركة القناة يطلب منهم أن يقوموا بتفسير أعمال بريطانيا الحربية فى القناة لمجلس إدارة الشركة على النحو الآتى :

لقد أصبح من الضرورى أن تعمل انجلترا متعـــاونة مع الخديو والسلطان ، وذلك بإنزال قوات على ضفاف القناة ، وفقاً لمواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من امتياز ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ (الخاص بالقناة) والذى صدق عليه السلطان فى ١٩ مارس من هذه السنة (١٨٦٦) احتفظ والى مصر لنفسه بحقوق تنفيذية فى القناة وكل متعلقاتها ، ووفقاً لهذا الحق سمح والى مصر الحالى لقائد القوات البحرية البريطانية فى بورسعيد باحتلال الأماكن الواقعة على القناة التى يراها ضرورية لحماية المرور فى القناة وحماية المدن والسكان فى منطقتها والقضاء على كل قوة لاتعترف بسلطته ، واستتبع هذا احتلال قوات انجلترا البحرية لمدينة السويس التى كانت مهددة بالتدمير (وكانت انجلترا فى ذلك الوقت ترى أن هذه المدينة تقع خارج منطقة القناة) . ثم احتلال مدينة الاسماعيلية لحماية القناة وماحولها ، ولإرجاع النظام إلى مصر ، ونظراً لوجود القوات المعادية لانجلترا قرب القناة ، فالحكومة البريطانية إذن مضطرة إلى تركيز عدد كبير من القوات فى هذه المنطقة .

وطلبت الحكومة البريطانية أيضاً أن تقوم الشركة بتقديم كل التسهيلات الممكنة لمرور ناقلات الجنود ، وأن تقدمها على كل السفن الأخرى ، وكذلك طلبت الحكومة البريطانية من الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة أن يحذروا الشركة عواقب الوقوف أمام طلبات انجلترا وتجاهل أوامر الخديو صاحب الحق الشرعى فى البلاد .

هكذا بررت الحكومة الانجليزية مسلكها بأزاء القناة ، ولجأت إلى التهديد باستخدام القوة إذا وقفت أمامها شركة القناة .

ولم يكن أمام شركة القناة إلا أن تلتجىء إلى الحكومة الفرنسية ولكن الحكومة الفرنسية كانت نفسها — كما رأينا — ميالة إلى التدخل مع انجلترا لحماية القناة ، لولا معارضة البرلمان الفرنسى لها . فهى من ناحية المبدأ لاتستطيع أن تنتقد مسلك انجلترا فى هذه المسألة بالذات ولا أن تؤيد شركة القناة ، وبعد ذلك فالحكومة الفرنسية فى مركز ضعيف لاتحسد عليه ، ليست لها حرية التصرف فى الأمور الخارجية والأمور التى تستلزم استخدام القوة . أما الدول الأخرى ، فما كانت شركة القناة تستطيع أن تتقدم إليها طالبة المعونة أوالتأييد ، فهذه الدول ليست لها مصالح مهمة فى القناة أو مصر تدعوها للتدخل لنجدة الشركة فهى إذن ليست حريصة على عرقلة انجلترا ، وأما الدولة العثمانية صاحبة السيادة فهى أضعف من أن تتحدى الحكومة البريطانية ، وأما حكومة الثورة وعلى رأسها عرابى باشا فلم تتخذ أية اجراءات لحماية القناة

أو لمنع العدوان الانجليزى على شرق مصر ، بل تركت منطقة القناة بغير دفاع .

وانتهز الانجليز هذه الفرصة فاحتلت قواتهم البحرية منطقة القناة جميعها ، وأوقفوا حركة المرور فى القناة ، واستطاعت الحملة الانجليزية بقيادة سير جارنت ولسلى أن تعبر القناة آمنة مطمئنة وأن تستند إلى القناة كقاعدتها الأساسية فى غزو مصر .

وفى هذه الأثناء كان مؤتمر الآستانة مستمراً فى جلساته ، ثم أنهى هذه الجلسات بعـــد أن وافق على تعاون الانجليز والأتراك فى حل مسألة مصر ، واستمرت المناقشات بين الانجليز والأتراك على نوع وحدود التعاون بينهما ، واشترط الباب العالى ألا يتعدى الجنود الانجليز حدود مدينة الأسكندرية !!! وألا يلبثوا فى الأسكندرية أكثر من ثلاثة شهور ، وتقدمت الحكومة الانجليزية من جانبها باقتراحات هى فى الواقع أوامر بألا تزيد القوة العثمانية على خمسة آلاف رجل ، وألا تتحرك فى مصر إلا بموافقة قائد القوات الانجليزية .

واستمرت المفاوضات تتعثر حيناً وتتقدم حيناً آخر ، ثم انقطعت فجأة بمهاجمة الانجليز للقناة وزحفهم على شرق مصر ووقوع موقعة التل الكبير ودخول الانجليز القاهرة واحتلالهم لمصر .

٥ ـ انجلترا وتحديد مركز القناة

سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٨٨٨

احتلت انجلترا مصر والقناة فى خريف سنة ١٨٨٢ ، ولكن مركزها ظل مزعزعاً ، فلم تكن الدول تعترف لها بمركز شرعى فى هذه البلاد . ففرنسا غير راضية ، إذ أصبح مركز الانجليز متفوقاً فى مصر ، لم يعد يخالجها أى شك فى ذلك ؛ وحكومة فرنسا حزينة إذ لم تستطع أن تشترك مع الانجليز فى التدخل الحربى وحماية القناة على الأقل . وإيطاليا غير راضية عن عمل الانجليز المنفرد ، فلقد كانت تود لو اشتركت كل الدول الكبرى فى مسألة تأمين الملاحة فى القناة . وكل من ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا لم يوافق على انتداب انجلترا لهذه المهمة ، مهمة حماية قناة السويس وإقرار الأمور فى مصر . ويفضل العمل الجمعى الدولى ، أو على الأقل كانت هذه الدول ترى تدخل الباب العالى إلى جانب انجلترا ، فالباب العالى هو صاحب السيادة على مصر من الناحية القانونية لا تتناطح دولتان فى ذلك . والشعب المصرى صاحب مصر والقناة لم يؤخذ رأيه ، ولم تكن انجلترا لتأبه لرأيه ، بل دخلت البلاد قسرا ووضعت جيش الاحتلال رقيباً على

تصرفاته وحياته ، ولكنه بالرغم من ذلك لم يقبل الاحتلال فى يوم من الأيام ، وأصبح يتحين الفرص للتخلص من ربقته .

حقيقة أن الشعب المصرى قمع بالقوة ، وحقيقة أن الدول الأوربية الكبرى لم تثر اعتراضاً قوياً على تدخل الانجليز المنفرد ، وحقيقة أن الباب العالى اقتصر على الاحتجاج اللفظى ، ولم يكن فى موقف يسمح له بتحدى انجلترا تحدياً جدياً ، ولكن مركز انجلترا كان بالرغم من ذلك ضعيفاً ، وأحست انجلترا نفسها بذلك الضعف ، واختلفت فيها الآراء على مصير مصر ، ففريق من الرأى العام البريطانى كان يرى ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية ، وفريق يرى بسط الحماية عليها ، وفريق ثالث يرى فرض حماية مستورة أو مقنعة ، ورابع يرى اعلان حيدتها ، وخامس يرى الجلاء عنها بعد استقرار سلطة الخديو .

ولكن الحكومة الانجليزية رأت أن تتبع نصيحة المستشار الألمانى بسمرك ، وكانت له فى ذلك الوقت زعامة سياسية فى أوربا ، فألمانيا أقوى دول العالم من الناحية الحربية ، وهذه النصيحة هى أن تستمر انجلترا فى الاحتلال حيناً من الزمن مع ترك السيادة للتركية كما هى .

ولم تقتصر الحكومة البريطانية على ذلك ، بل أعلنت من حين لآخر حسب الظروف إرضاء للرأى العام الأوربى أنها لا تنوى البقاء مدى الدهر فى مصر ، وأنها ستغادر هذه البلاد حين ترى أن النظام والأمن قد استقرا فيها نهائياً .

هذا ما أعلنته الحكومة البريطانية للرأى العام العالمى ، ولكنها فى قرارة نفسها لم تكن تفكر فى الجلاء عن مصر إلا حين لايتعارض هذا الجلاء مع مصالحها الخاصة ، ومتى سيكون ذلك ؟ لم تكن الحكومة الانجليزية تريد أن تفكر جدياً فى هذه المسألة .

ولو أن الحكومة الانجليزية قررت ضم مصر نهائياً إلى ممتلكاتها وأرغمت الباب العالى على قبول ذلك ، لزالت السيادة العثمانية عن مصر ، ولأصبحت القناة بالرغم من أنهـــا تجرى فى أرض مصر ، تابعة لانجلترا ، ولكانت انجلترا قد بتت فى مصيرها ، وكذلك لو فرضت انجلترا الحمـــاية على مصر لأصبحت قناة السويس تحت إشراف انجلترا العام .

ولكن انجلترا رأت أن تترك مركز مصر السياسى والدولى كما هو ، فظلت القناة مجرى مائياً فى أراضى مصرية ، ينطبق عليها ما ينطبق على بقية أراضى مصر من حيث السيادة العثمانية . ووجدت الحكومة الانجليزية من أول الأمر أن تسترضى الدول حتى تعترف بالأمر الواقع فى مصر . والأمر الواقع فى مصر هو سيطرة انجلترا العسكرية على كل أراضى مصر بما فيها القناة . وجدت الحكومة الانجليزية أن مصلحة انجلـــترا تقتضى المحافظة على المصالح الأوربية فى مصر ، وأرادت أن تطمئن الدول وخاصة البحرية منها على حرية المرور فى قناة السويس لكل السفن التجارية والحربية فى وقتى السلم والحرب .

فلقد كانت انجلترا تخشى أن تعتقد الدول الأوربيـة الأخرى أن انجلترا بسيطرتهـا العسكرية فى مصر تريد أن تسيطر وحدها على قناة السويس وتستغلها لصالحها الخاص .

فانجلترا إذن ترى فى ذلك الوقت أن مسألة القناة وحرية المرور فيها لكل السفن فى كل وقت مسألة دولية تهم الدول جميعاً ، فالقنـــاة قد أصبحت بعد افتتاحها مجرى مائياً عالمياً ، يربط بين جزئى العالم شرقيه وغربيه .

وكانت الحكومة الانجليزية ترى أنها إذا ضمنت للدول حرية المرور فى القناة ، ربما لم تتساءل الدول عن موعد جلاء الانجليز عن مصر . ولذا فهى من اللحظة الأولى بعـــد استقرار سيطرتها بدخول جيوشها القاهرة تعلن عن رغبتها فى الدخول فى مفاوضات مع الدول الأوربية لوضع نظام توافق عليه جميع الدول لضمان حرية المرور فى القنـاة .

ولم تكن الحكومة الانجليزية لترضى أبداً بحياد القناة ، فهى تريد أن تفتح القناة دائماً لحركة مرور كل السفن الحربية وغيرها فى كل أوقات السلم والحرب . ولقد وجدت هذه الفكرة تأييداً من الباب العالى الذى لم يعترف خلال المدة الباقية من القرن التاسع عشر بالاحتلال البريطانى . كان الباب العالى يعارض فكرة الحيدة أو الحياد بالنسبة للقناة وبالنسبة لمصر أيضاً فى كل مفاوضاته مع انجلترا أو مع

الدول الأخرى ، لأن الفكرة تتعارض مع مبدأ سيادته على الأراضى المصرية . ولقد ظهر ذلك بشكل واضح أثنـاء مفاوضاته مع سير هنرى درمندولف الذى أوفدته حكومة سولسبرى إلى استامبول للنظر فى أمر جلاء القوات الانجليزية عن مصر (١٨٨٥ — ١٨٨٧) وكذلك فى مناقشاته مع الدول لوضع نظام دولى لتأكيد حرية المرور فى القناة .

واهتمام انجلترا بالقناة وحرية المرور لم يكن ناشئاً عن رغبتها فى إرضاء الدول الأوربية الأخرى فحسب وإنما وجدت انجلترا أن أهم واجب تقوم به فى مصر بعد احتلالهـا هو حماية مصالحها الخاصة الاستراتيجية والحربية ، هذه المصالح الناشئة من وقوع مصر فى ملتقى الطرق العالمية البرية والبحرية .

ولقد ظهرت رغبة انجلترا فى وضع نظام لتأمين حرية المرور فى القناة مع الدول الأخرى فى منشور وزير الخارجية الانجليزية جرانفل إلى الدول الأوربية ، والمؤرخ فى ٣ ينـاير سنة ١٨٨٣ . وفى تقرير لورد دفرن المؤرخ فى فبراير سنة ١٨٨٣ .

ولقد قسم منشور جرانفل مسائل مصر إلى قسمين : مسائل تتعلق بالدول الأخرى ، وضرورى فيها موافقة الدول الأوربية الكبرى ، ومسائل تختص بأمور مصر الداخلية . فمن المسائل الأولى مسألة قناة السويس ، فيقول المنشور : « كان من نتائج الحوادث القريبة

توجيه انتباه خاص إلى قناة السويس أولا للخطر الذى كان مهدداً لها فى الفترة الأولى لنجاح الثورة — وثانياً نتيجة لاحتلال القوات البريطانية لها باسم الخديو واتخاذها قاعدة للعمليات الحربية لمصلحة سموه وتأييداً لسلطته — وثالثاً للموقف الذى اتخذته شركة قناة السويس فى وقت خطير أثناء العمليات الحربية .

« وبالنسبة للنقطتين الأولين ، تعتقد حكومة جلالة الملكة أن حرية الملاحة فى كل الأوقات وعدم عرقلتها أو إتلافها بأعمال الحرب مسألة مهمة لكل الشعوب .

« وإن من المعترف به أن الاجراءات التى اتخذتها (حكومة جلالة الملكة) لحماية الملاحة واستعمال القناة باسم الحاكم المحلى لغرض استرجاع سلطته ليس بأى حال اعتداء على ذلك المبدأ العام .

« ولتوضيح مركز القناة فى المستقبل ، ولاتخاذ التدابير ضد الأخطار الممكنة ، فترى حكومة جلالة الملكة أنه لابد من الوصول إلى اتفاقية بين الدول الكبرى ، تدعى الدول الأخرى للموافقة عليها (على أساس أن) :

١ — تكون القناة حرة لمرور كل السفن فى كل الظروف .

٢ — وفى وقت الحرب يحدد الوقت الذى تبقى فيه السفن الحربية فى القناة ، ويجب ألا ينزل فيها جنود أو عتاد حربى .

٣ — لاتقوم أعمال عدوانية فى القناة أو فى مداخلها أو أى مكان

فى المياه المصرية ، ولا يستثنى من ذلك تركيا إذا كانت أحد المتحاربين .

٤ ــ ولا يطبق هذان الشرطان على الاجراءات التى تتخذها مصر للدفاع عن القناة .

٥ ــ وإذا حدث أى تلف بالقناة من سفن إحدى الدول فتكلف هذه الدول بدفع نفقات الإصلاح .

٦ ــ تأخذ مصر كل التدابير فى حدود قواتها لتأييد الشروط التى وضعت لانتقال سفن المتحاربين فى وقت الحرب .

٧ ــ لا تقام تحصينات على القناة أو فى منطقتها .

٨ ــ لا يوضع فى الاتفاق أى شرط يؤثر على حقوق حكومة مصر أكثر مما ذكر .

وقامت المفاوضات بين انجلترا وفرنسا بشأن القناة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وفى أوائل سنة ١٨٨٥ (٢١ يناير) فيها وافقت الحكومة الانجليزية على اقتراح الوزير الفرنسى جيل فرى بشأن تنظيم مركز القناة فى معاهدة ، وتكوين لجنة تمثل فيهـــا الدول الكبرى ، وكان الوزير الانجليزى جرانفل يفضل قيام المفاوضات بين العواصم الأوربية المختلفة ولكنه وافق أخيراً على الرأى الفرنسى .

واقترح الوزير الفرنسى أن تكون باريس مكان الاجتماع اعترافاً بفضل فردنند دى لسبس على الأقل . واعترض الجانب الانجليزى بأن

المفاوضات بدأت فى لندن ، ولا داعى لتغيير العاصمة الانجليزية ، وأخيراً وافق على الرأى الفرنسى .

ووافقت الدولتان على الإعلان الآتى وهو : من حيث أن الدول الكبرى متفقة على الاعتراف بضرورة المفاوضة .... لوضع نظام نهائى لضمان حرية استخدام كل الدول لقناة السويس فى كل الأوقات ، فقد اتفقت الحكومات السبع على تكوين لجنة مكونة من مندوبين تعينهم الحكومات ويجتمعون فى باريس فى ١٠ مارس على أن يتخذوا أساساً لمفاوضتهم منشور لورد جرانفل المؤرخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ .

ولقد اتخذت الدول السبع الكبرى انجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والنمسا والمجر تصريح لورد جرانفل أساساً لاتفاقية وقعها مندوبو هذه الدول ومعهم مندوب تركيا فى مارس سنة ١٨٨٥ لعقد مؤتمر مبدئى فى باريس يتكون من ممثلى هذه الدول ومعهم مندوب من لدن خديو مصر ، (وانضم إليهم بعد ذلك مندوبو بعض الدول الأخرى مثل أسبانيا وهولندا) لوضع أساس اتفاقية دولية بشأن قناة السويس . هذه الاتفاقية تدرسها الحكومات فيما بعد ، وتعدل فيها إذا أرادت ، أو وجدت ذلك التعديل ضرورياً باتفاقها جميعاً فيما بينها .

ولقد جعلت انجلترا هذه الاتفاقية المبدئية الخاصة بالقناة أساساً للنص الخاص بالقناة فى اتفاقية سير هنرى درمندولف مع الباب

العالى فى سنة ١٨٨٧ الخاصة بجلاء الإنجليز عن مصر بشروط معينة ورجوعهم إليها إذا قام خطر داخلى أو خارجى يهدد سلام مصر وأمنها. وعلى أى حال لم تصل هذه الاتفاقية الأخيرة إلى نتيجة نهائية لأن السلطان رفض التصديق عليها.

ولقد اجتمعت اللجنة فى ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ومثل انجلترا سير جوليان بونسفوت وسير ريفرز ولسن. وافتتح اجتماع اللجنة الوزير الفرنسى جيل فرى الذى أعلن أن قناة السويس فكرة عبقرية «وأنها قبل كل شيء عالمية وأوربية وإنسانية»، وأنه لتأكيد هذه الفكرة العالمية للقناة ستفتتح هذه اللجنة أعمالها. وظهر فى مناقشات هذه اللجنة النزاع الشديد بين فرنسا وانجلترا. واستغرقت أعمال اللجنة ست عشرة جلسة، وبعد أن انتهت اللجنة من مناقشاتها — تقاعدت انجلترا عن السير فى إنهاء الموضوع. فاضطرت فرنسا إلى تهديد انجلترا بأنها لن تسمح أبداً بسيطرة الإنجليز على مصر والقناة.

واضطرت وزارة سولسبرى إلى متابعة السير فى المشروع وأبدت كثيراً من الاعتراضات، ولكن الدولتين وصلتا فى آخر الأمر إلى توحيد وجهات النظر، وأرسلتا فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٥ بمشروعهما للدول الأخرى ولتركيا للتصديق عليه.

ويلاحظ فى الاتفاقية النهائية الخاصة بالقناة أن انجلترا نفذت

فكرتها فيما يختص بحرية المرور ، فكأن أول شيء اتفق عليه مندوبو الدول جميعاً ، هو حرية المرور فى القناة لسفن جميع الدول التجارية والحربية وقتى السلم والحرب . كذلك أكدت انجلترا حقوق الحكومة المصرية فى الدفاع عن القناة ، فهى جزء من الأراضى المصرية .

أكدت انجلترا حقوق الحكومة المصرية لما وجدت من محاولات مندوب الدولة العثمانية تسجيل حقوق العثمانيين ونفوذ السلطان العثمانى .

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية قد قررت مبدأ المساواة بين الدول وأكدته ، كما أقرت عدم انفراد أية دولة بنفوذ متفوق فى منطقة القناة إلا أن انجلترا بحكم احتلالها العسكرى للبلاد ومركزها الممتاز فيها ، قد أصبح لها بالفعل من الناحية العملية نفوذ متفوق فى القناة .

فإصرار انجلترا على أن يوكل أمر تنفيذ الاتفاقية إلى الحكومة المصرية قد جعل بطريقة غير مباشرة أمر تنفيذها إلى الحكومة الإنجليزية ، فالباب العالى لم تكن له سلطة فعلية ، فلن تلتجىء إليه الحكومة المصرية ، وإذا لم تلتجىء إليه الحكومة المصرية فلن يلتجىء هو بدوره إلى الدول . لأن انجلترا لن تلجىء الحكومة المصرية إلى مثل هذا الموقف أبداً .

وكذلك فى حالة الدفاع عن مصر — كما سنرى من نصوص هذه الاتفاقية ، استثنيت الحكومة المصرية من بعض شروط هذه الاتفاقية

فلها وحدها الحق فى وضع الجيوش والسفن الحربية فى منطقة القناة . ولها وحدها حق تفتيش السفن المشتبه فيها ، ولما كانت الحكومة الإنجليزية تشرف بالفعل على الحكومة المصرية وعلى الجيش المصرى معاً ، فهى التى قامت بتحديد عدد الجيش وعينت ضباطه وقواده من الإنجليز ، كانت هى التى تتمتع بهذا الحق من الناحية العملية — طالما ظل نظام الاحتلال موجوداً .

ومع ذلك فقد احتفظت انجلترا لنفسها بحق انفردت به ، وهو أن تنظيم موقف القناة بصفة مستديمة لا يمكن أن ينفذ بشكل يعرقل حركات الجيوش البريطانية فى مصر . فانجلترا ادعت لنفسها بحق الإشراف على أمور مصر ، وهى لا تستطيع القيام بهذا الواجب إذا لم تكن لجنودها حرية التصرف .

وهذا التحفظ بقى مابقى الاحتلال إلى سنة ١٩٠٤ ، إلى أن عقدت انجلترا اتفاقيتها مع فرنسا ، اتفاقية لانزدون كامبون المشهورة ، التى وضعت حداً للتنازع الاستعمارى الإنجليزى الفرنسى .

أصبح لانجلترا إذن من الناحية الفعلية نفوذ كبير فى القناة ، وكانت الدول المحاربة تتصل بها حين تريد إرسال سفنها الحربية للمرور من القناة . ولذا فلا عجب أن طلبت فرنسا فى أثناء مفاوضاتها مع انجلترا فى سنة ١٩٠٤ رفع هذا التحفظ وأجيبت إلى ذلك .

ولما رأت الدول أن انجلترا تؤكد دائماً بأن ليس من السهل

فصل مسألة مصر عن مسألة القناة ، وأنه نتيجة للاحتلال سيكون لها بالفعل مركز خاص ، هذا جعل مندوبى الدول لا يوافقون على أن تنص الاتفاقية على امتيازات خاصة لانجلترا على أساس أنها محتلة لمصر أو لها مصالح حقيقية فى القناة ، كما تدعى ، أكثر من الدول الأخرى . كما نصوا على عدم جواز إقامة تحصينات على القناة أو بجوارها أو احتلال نقط حربية فى منطقتها أو الأماكن المشرفة عليها . وكذلك سجلوا عدم جواز القيام بأية أعمال حربية أو استعدادات للحرب فى منطقتها أو فى المياه الإقليمية لمداخلها ، وشمل هذا التحريم الباب العالى ولو أنه صاحب السيادة .

وتتكون هذه الاتفاقية التى وصلت إليها الدول من سبع عشرة مادة ، وأمضيت فى استامبول فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ . وقعتها بريطانيا وألمانيا والنمسا والمجر وأسبانيا وفرنسا وهولنده وروسيا وإيطاليا وتركيا .

وهذا هو نص هذه الاتفاقية :

المادة الأولى — تكون قناة السويس حرة دائماً ومفتوحة فى وقتى السلم والحرب لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها . وعلى هذا تتفق الدول السامية المتعاقدة على ألا تعوق حرية استخدام القناة فى وقت السلم والحرب .

ولا تخضع القناة أبداً لمزاولة حق الحصار .

المادة الثانية — ولما كانت الدول المتعاقدة تعترف بأن القناة البحرية لاتستغنى أبداً عن القناة العذبة ، فهل تسجل كل التزامات سمو الخديو أمام شركة قناة السويس العالمية فيما يختص بالقناة العذبة . وقد نص على هذه الالتزامات فى الاتفاقية المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ...

وتتعهد الدول المتعاقدة بعدم المساس بوجود الترعة وفروعها ، ولا تعطيل قيامها بوظيفتها .

المادة الثالثة — وتتعهد الدول المتعاقدة باحترام جميع منشآت ومبانى وأشغال القناة البحرية والقناة العذبة .

المادة الرابعة — ولما كانت القناة البحرية ستظل مفتوحة وقت الحرب كممر حر حتى لسفن المتحاربين الحربية ، وفقاً لنصوص مادة ١ من هذه المعاهدة ، فإن الدول المتعاقدة متفقة على أنه لايحق القيام بعمل حربى أو عمل عدائى أو أى عمل من شأنه عرقلة حرية الملاحة فى القناة أو فى الموانى التى تشرف على مداخلها أو فى مدى ثلاثة أميال بحرية من مداخلها ، حتى ولو كانت الامبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة . . .

ولا يجوز لسفن المتحاربين التزود فى القناة ولا فى موانيها إلا فى حالة الضرورة القصوى ، وللحد الضرورى جداً ويكون مرور هذه السفن فى أقصر وقت ممكن وفقاً للوائح المعمول بها .

ولا يجوز لهذه السفن أن تبق فى بور سعيد أو السويس أكثر من

أربع وعشرين ساعة إلا فى حالة الضرورة القصوى ، وعليها أن ترحل فى أول فرصة مستطاعة .

ويجب أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين إبحـــار سفينتين متعاديتين . . .

المــادة الخامسة ــ وفى وقت الحرب ، على سفن المتحاربين ألاتنزل أو تأخذ جنوداً أو مواد حربية فى القناة وفى موانيها .

ولـكن فى حالة حدوث عطل فى القناة يجوز لهـا أن تأخذ أو تنزل فصائل جنود فى موانيها لا يتجاوز كل منها ألف رجل ، ومعهم مايلزمهم من عتاد حربى .

المــادة السادسة ــ تخضع الغنائم لنفس القواعد التى تخضع لهــا سفن المتحاربين الحربية .

المــادة السابعة ــ لا تحتفظ الدول لنفسها بسفن حربية فى مياه القنـــــاة .ومع ذلك ، فيجوز أن تضع سفناً فى مدخلى القناة لا يتجاوز عددها اثنتين لـكل دولة . . ولا يكون هذا الحق لسفن المتحاربين..

المــادة الثامنة ــ ويقوم معتمدو الدول الموقعـــة على هذه المعاهدة بمراقبة التنفيذ . فنى حالة حدوث خطر يهدد سلامة حرية المرور فى القناة يجتمع هؤلاء المعتمدون بناء على طلب ثلاثة منهم ، ويرأس الاجتماع عميد الهيئة السياسية . . . وهم الذين ينبئون الحكومة الخديوية بالخطر الذى رأوه حتى تستطيع اتخاذ التدابير لحمـــاية القناة

وحماية حرية استخدامها . وعليهم أن يجتمعوا مرة واحدة فى السنة لمراقبة تنفيذ المعاهدة .

وهذه الاجتماعات الأخيرة تكون تحت رياسة مندوب خاص لهذا الغرض تعينه حكومة الامبراطورية العثمانية . ويجوز لمندوب الخديو أن يحضر هذا الاجتماع ، ويرأسه إذا تغيب المندوب العثمانى .

* * *

المادة التاسعة — وعلى الحكومة المصرية فى حدود السلطات التى تخولها إياها الفرمانات ، وفى الظروف التى تعينها هذه المعاهدة ، أن تتخذ التدابير لتنفيذ هذه المعاهدة المذكورة .

وفى حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل اللازمة ، عليها أن تطلب من الحكومة العثمانية التى تتخذ الاجراءات اللازمة لإجابة ذلك الطلب ، وعليها أن تحيط الدول الموقعة لإعلان لندن المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ علماً وأن تعمل معهم ، إذا ما استدعت الضرورة ذلك .

ولا تقف مواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ فى سبيل الاجراءات التى تتخذ فى هذا الشأن بحكم هذه المعاهدة .

المادة العاشرة — وكذلك لا تقف مواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ فى سبيل الاجراءات التى يتخذها صاحب الجلالة السلطان وسمو الخديو باسم صاحب الجلالة الامبراطورية فى حدود الفرمانات الممنوحة

بواسطة قواته للدفاع عن مصر وصيانة النظام العـــام . وفى حالة ما إذا وجد صاحب الامبراطورية السلطان أو صاحب العظمة الخديو ضرورة الانتفاع بالاستثناءات التى تقررها هذه المادة ، على أن تنبىء الحكومة العثمانية الدول الموقعة لإعلان لندن .

وكذلك لاتقف المواد الأربع المذكورة فى سبيل الاجراءات التى تتخذها الحكومة العثمانية الامبراطورية لتدافع بواسطة قواتها عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطىء الشرقى للبحر الأحمر .

المادة الحادية عشرة : — وإن الإجراءات التى تتخذ وفقاً للحالات المبينة فى مواد ٩ ، ١٠ لهذه المعاهدة لايجب أن تقف فى سبيل حرية استخدام القناة .

ولايجوز كذلك إنشاء تحصينات دائمة بحيث يتناقض ذلك مع نصوص مادة ٨ .

المادة الثانية عشرة — وإن الدول المتعاقدة فى تطبيقها لمبدأ المساواة بالنسبة لحرية استخدام القناة ، ذلك المبدأ الذى هو أساس من أسس هذه المعاهدة ـ توافق على ألا تحاول واحدة منها أن تأخذ لنفسها بالنسبة للقناة أية امتيازات . . . كذلك تحتفظ لتركيا كالدولة المالكة بكل الحقوق .

المادة الثالثة عشرة — وباستثناء الالتزامات التى تقررها مواد هذه المعاهدة لاتمس حقوق السيادة التى يملكها صاحب الجـــلالة

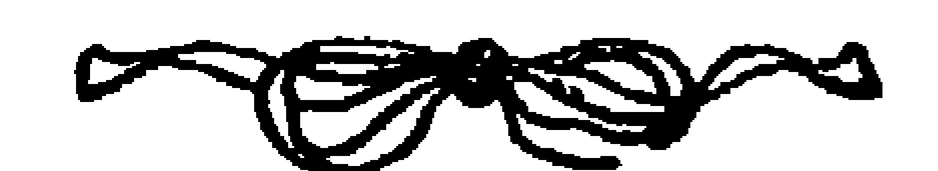
الأمبراطورية السلطان ولاحقوق وامتيازات سمو الخديو التي تمنح
إياها الفرمانات .

المـادة الرابعة عشرة ـ وإن الدول المتعاقدة توافق على أن
الالتزامات الناتجة من هذه المعـاهدة لاتحد بمدة بقـاء امتياز الشر
العالمية لقناة السويس .

المادة الخامسة عشرة ـ لاتتعارض شروط هذه المعاهدة م
الاجراءات الصحية المطبقة فى مصر .

المادة السادسة عشرة ـ تتعهد الدول الموقعـــة بدعوة الدو
الأخرى للموافقة على هذه المعاهدة .

المـادة السابعة عشرة ـ (تختص بالتصديق على هذه المعاهدة)



٦ ـ انجلترا والقنـــاة

من سنة ١٨٨٨ إلى ســـنة ١٩٣٥

لقد أمضت انجلترا اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بالقناة كما أمضتها بقية الدول ، ولكننا وجدنا أن انجلترا تمتعت من الناحية الفعلية بحكم احتلالها العسكرى وإشرافهـا على الحكومة المصرية بمركز ممتاز فيما يختص بقناة السويس . ثم ذلك التحفظ الذى وضعته كان معناه انفرادها من الناحية العملية بحقوق ليست للدول الأخرى .

واستمر الموقف على ذلك إلى أن وجد كل من انجلترا وفرنسا تسوية المسائل المعلقة بينهما . فلقد كان النزاع الذى اشتد أواره بينهما فى غير صالحهما . فلقد حمى النزاع بين الدولتين بخصوص مسألة مصر إلى درجة كادت الحرب أن تقع بينهما فى أزمة فاشوده سنة ١٨٩٨ .

وجدت فرنسا أثناء هذه الأزمة العنيفة أنه لا يمكنها الاعتماد على التحالف الروسى ، ولا يمكنها مناضلة انجلترا ، فلقد ثبت لدى الحكومة الفرنسية أن البحرية الإنجليزية فى البحر المتوسط متفوقة تفوقاً تاماً على البحرية الفرنسية .

ووجدت انجلترا أن من مصلحتها إصلاح علاقاتها بفرنسا لتأمين

مركزها فى مصر وقناة السويس نهائياً ، فلقد كانت فرنسا وحليفتها الروسيا وهما الدولتان الوحيدتان اللتان ناوأتا بكل شدة استمرار الاحتلال البريطانى فى مصر وسيطرة البريطانيين على قناة السويس . والأعضاء الفرنسيون فى مجلس إدارة شركة القناة هم الذين أثاروا ما استطاعوا من عقبات فى وجه العمليات الحربية البريطانية فى سنة ١٨٨٢ وأما بقية الدول فلم تثر معارضة حقيقية . ولذا حاول الإنجليز تسوية علاقاتهم مع فرنسا نهائياً ، إذ ماقيمة مصر وقناة السويس من الناحية الاستراتيجية ، إذ استطاع الفرنسيون بمعاونة حلف خارجى قطع الطريق البحرية فى الجزء الغربى للبحر الأبيض المتوسط ، فهم مسيطرون على تونس والجزائر ونفوذهم كبير فى مراكش .

ولو حدث ذلك واستمر مدة لتزعزع مركز انجلترا فى البحر المتوسط ، ولساءت حالتها التجارية ، ولذلك أصبحت انجلترا تعتقد أن مستقبل المواصلات الإمبراطورية كلها متعلق إلى حد كبير بالشاطىء الأفريقى الشمالى ، ورأت أن تطمئن إلى أن الدولة التى سيصير لها النفوذ فى مراكش دولة صديقة لها . وخاصة وأن قوة ألمانيا البحرية قد أخذت تنمو بسرعة كبيرة . وهذا من شأنه حجز جانب كبير من الأسطول البريطانى فى المحيط الأطلنطى وبحر الشمال .

فلو حدث واتفقت ألمانيا وحليفتها إيطاليا مع فرنسا ، لكانت

الكارثة على انجلترا وعلى مركزها فى البحر الأبيض المتوسط والعالم ، ولقد حدث أن اتفقت فرنسا وألمانيا فى سنة ١٨٨٥ فتزعزع مركز انجلترا فى مصر ، وأخذت تفكر فى الجلاء ، واضطرت إلى أن تسلم بمطالب الألمان والفرنسيين فيما يختص بالمستعمرات وراء البحار . واضطرت إلى أن تسوى المسألة المالية فى مصر تسوية ترضى فرنسا . فإذا تكرر نفس الاتفاق فى سنة ١٨٩٨ أو سنة ١٩٠٠ ، وكانت فرنسا تفكر جدياً فى الانضمام إلى المعسكر الألمانى ، فماذا يكون مركز انجلترا فى مصر وقناة السويس وبقية أجزاء العالم .

فلكى تطمئن انجلترا تماماً إلى مركزها فى مصر وإشرافها على قناة السويس وقواعدها فى جبل طارق ومالطة لابد من الوصول إلى اتفاق تام مع فرنسا وتسوية كل المسائل المتنازع عليها بينهما وخاصة مسألة مصر والقناة . وتم ذلك فى الاتفاقية (لانزدون كامبون) فى ربيع سنة ١٩٠٤ .

وبهذه الاتفاقية زالت المعارضة الحقيقية للاحتلال الانجليزى لمصر وضمنت انجلترا نهائيا وإلى حين تفوق مركزها على ضفاف النيل والقناة . وبذلك لم تعد فى حاجة إلى التحفظ الذى ألحقته باتفاقية سنة ١٨٨٨ .

فنصت الاتفاقية الجديدة فى المادة السادسة على زوال ذلك

التحفظ ، وأعلنت الدولتان تمسكهما بحرية المرور فى القناة وبشروط معاهدة سنة ١٨٨٨ .

وبهذه الاتفاقية بين انجلترا وفرنسا زالت كذلك معارضة الروسيا للاحتلال الانجليزى لمصر ، وستنضم الروسيا إلى الوفاق الفرنسى الانجليزى بعد ثلاث سنوات من هذه الاتفاقية . بقيت الدول الكبرى مثل ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا ، فالى قيام الحرب الكبرى الأولى لم تكن لهذه الدول مصالح مباشرة ومهمة تدعوها إلى معارضة الاحتلال معارضة جدية أو مناقشة مركز انجلترا الممتاز فى القناة .

ولكن هناك مسألة تستوقف النظر بالنسبة للقناة ، وهى محاولة ألمانيا إنشاء طريق آخر للمواصلات بين الشرق والغرب وهو طريق ب. ب . ب . برلين . بيزنطه . بغداد . أخذت ألمانيا تستغل مركزها الممتاز فى الدولة العثمانية من بعد سنة ١٩٠٠ لإنشاء سكة حديدية تخترق الأناضول والجزيرة والعراق إلى بغداد . ومنها تكمل السكة الحديدية إلى البصرة على مدخل الخليج الفارسى . وبذلك هيء لألمانيا إمكان تحويل جانب كبير من تجارة الشرق عن طريق قناة السويس إلى الطريق الجديدة .

وأخذ الألمان فى تنفيذ مشروعهم . ففى سنة ١٩٠٣ استطاعت ألمانيا أن تأخذ امتياز سكة حديد بغداد ، وكان الألمان يرون فى ذلك

الوقت أنه « يمكن الحاق الضرر الجسيم بانجلترا فى نقطة واحدة هى مصر ، وإن فقدان انجلترا لمصر ليس معناه انتهاء إشرافها على قناة السويس والطريق إلى الهند ، ولكن معناه أيضاً ضياع ممتلكاتهـــا فى أواسط وشرق أفريقية » . أعتبر الألمان قناة السويس شرياناً حيوياً من شرايين الأمبراطورية ، فأى عطب يلحق به يصيب انجلترا بخسارة جسيمة .

وعلى أى حال لم تلحظ الحكومة البريطانية ذلك الخطر الجديد من أول الأمر بل وساهمت فى تمويل المشروع الألمانى ، ولكنها حين تنبهت لخطر المشروع أسرعت بالسيطرة على الخليج الفارسى ، وعقدت حلفاً مع روسيا لنشل حركة الألمان والأتراك معا . ثم قامت الحرب العالمية الكبرى الأولى ، فلم يكمل تنفيذ المشروع كما كان يبغى الألمان ، وظلت طريق قناة السويس بغير منافس ، إذ أنه بعد انتهاء هذه الحرب سيطرت انجلترا على العراق سيطرة كاملة من الناحية السياسية لمدة ثم عقدت معه معاهدة تحالف تضمن عدم انضمامه إلى جانب أعدائهـا . ومع ذلك فلم تعمل انجلترا على إحياء طريق الخليج الفارسى — العراق — البحر الأبيض ، بحيث ينافس طريق قناة السويس :

وقبل قيام الحرب الكبرى الأولى ، قامت حربان : الحرب الأولى بين روسيا واليابان ، وكانت انجلترا صديقة لليابان وحليفة لهـــا ، ويهمها بطبيعة الحال ألا تخرج الروسيا من هذه الحرب منتصرة . وكان على انجلترا كما تنص اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن توافق على مرور

الأسطول الروسى فى القناة إلى الشرق الأقصى ، وترددت الحكومة الانجليزية فى أول الأمر ، ولكنها لم تحاول منعه من المرور ، فمر ليلقى حتفه فى المياه اليابانية .

وفى المرة الثانيـة كانت الحرب بين الدولة العثمانية وإيطاليا فى سنة ١٩١١ ، بسبب مسألة طرابلس التى كانت إيطاليا ترمى إلى الاستيلاء عليها ، والتى كانت جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية .

وطرابلس مجاورة لمصر من الناحية الغربية ، ومصر من ناحية القانون الدولى لازالت تحت السيادة العثمانية ، ويحق لإيطاليا أن تهاجمها وتعتدى على قناة السويس ما دامت فى حالة حرب مع الدولة العثمانية ، كما هاجمت جزر الدوديكانيز التابعة للدولة العثمانية أيضاً .

كان من الممكن حدوث هذا ، لو لم تقف انجلترا فى مصر موقف الحياد التام بين المتحاربين . والواقع أن انجلترا كانت قد وافقت منذ صيف سنة ١٨٧٨ على ألا تثير معارضة إذا ذهب الإيطاليون إلى طرابلس . قبلت انجلترا هذه الفكرة حين قررت احتلال قبرص . ولذلك طلبت انجلترا من الحكومة المصرية ألا تساعد فريقاً من المتحاربين على الفريق الآخر ، بالرغم من أن الرأى العـــام المصرى كان يود لو استطاع مساعدة الطرابلسيين فى محنتهم الشديدة . وفعـلا تم لانجلترا ما أرادت ، ولذا حين طلبت الحكومة العثمانية ، بعد أن فرض الإيطاليون بالقوة الحصار البحرى عليها ، مرور الجنود العثمانية

فى مصر لم توافق انجلترا . وكذلك لما طلبت الحكومة العثمانية من حكومة مصر إرسال فرقة من جيشها لمساعدة الأتراك فى طرابلس ، احتج المعتمد البريطانى هربرت كتشنر على ذلك ، وبين أنه إذا أرسلت مصر جزءاً من جيشها إلى طرابلس ، فستجد انجلترا نفسها حينئذ مضطرة إلى زيادة عدد جنودها فى مصر الأمر الذى لاتقبله تركيا راضية . وذكر كتشنر الدولة العثمانية أنها كانت لاتوافق أبداً على تعزيز انجلترا لجيوشها فى مصر .

وعلى ذلك مرت الحرب الطرابلسية دون أن تقوم إيطاليا باعتداء على مصر أو القناة .

وقبل قيام الحرب الطرابلسية أثارت شركة قناة السويس فى سنة ١٩٠٩ موضوع مد الامتياز الممنوح لشركة القنـــاة . ورأت الحكومة البريطانية من جانبها ألا تتدخل فى هذا الموضوع ، ولذا حين أثيرت هذه المسألة فى البرلمان الانجليزى فى نوفمبر سنة ١٩٠٩ لم يرد جراى وزير الخارجية البريطانية أن يدلى برأى فى الموضوع ، واقتصر على أن قال إن الأمر معروض على مصر لإبداء رأيها فيه . ولكن يظهر أن المعتمد البريطانى فى مصر سير إلدن جورست كان أكثر حماسة من حكومته لمد الامتياز فلقد اعتقد أن مد الامتياز يهم حاضر المصريين ومستقبلهم ، ولكن حكومته لم تشجعه على تأييد ذلك المشروع تأييداً عملياً ، وعرض المشروع على مصر فى ٩ فبراير سنة ١٩١٠ فرفضته .

فلم تتخذ الحكومة البريطانية موقفاً معيناً ، بل بالعكس فإنها لم تحزن لرفض مصر له . إذ لما أثير ذلك الموضوع فى مجلس العموم البريطانى ذكر بعض النواب الانجليز أن مستقبل القناة يهم انجلترا كما يهم مصر وسأل بعض النواب الآخرين عن التدابير التى اتخذتها الحكومة البريطانية لحماية مصالح البريطانيين المالية والتجارية فى قناة السويس بعد أن رفضت مصر مشروع المد ، أجاب لورد جراى بأن هذا أمر يتعلق بالحكومة المصرية وبشركة القناة . وأن بريطانيا لا يجب أن تؤيد المد قبل أن تستشير مصالحها الخاصة ، فيجب أن تعرف أولا رأى الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة ، وتعرف رأى الخزانة البريطانية ورأى وزارة التجارة .

ويظهر أن أصحاب السفن فى بريطانيا لم يكونوا يهتمون كثيرا بمسألة مد الامتياز الممنوح لشركة القناة . وكذلك الحكومة البريطانية

وحين قامت الحرب الكبرى الأولى ، وانضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا والدول الوسطى الأوربية ، أعلنت الحكومة البريطانية فى أواخر سنة ١٩١٤ زوال السيادة التركية وقيام الحماية البريطانية وأصبح بذلك إشرافها تاماً على القناة بالرغم من أن هذا الإعلان جاء من جانب واحد ولم توافق عليه بطبيعة الحال تركيا ولا أصدقاؤها ولا مصر .

وراعت انجلترا مصالح البريطانيين هم وحلفاؤهم قبل كل شيء، ولم يعد لمعاهدة سنة ١٨٨٨ خلال أزمة الحرب الكبرى الأولى وجود حقيقي، فلم ينفذ من قراراتها إلا ما كان في صالح الحلفاء، فلم تراع انجلترا فيها حرية المرور، وقبضت على السفن المعادية في مياهها بحجة أن هذه السفن تنوى القيام بأعمال عدوانية في القناة أو تعمل على عرقلة حرية الملاحة فيها.

وقررت الحكومة البريطانية كذلك اتخاذ القناة خط دفاع من الناحية الشرقية، فتحولت بذلك القناة إلى منطقة عسكرية وموضع عمليات حربية، ومنع مرور السفن المعادية فيها، ووضع نظام خاص للقناة يكفل مصالح الحلفاء. قسمت القناة إلى ثلاثة أجزاء لتنظيم الدفاع عنها، وجعل مركز القوات المدافعة في الإسماعيلية، ووضعت في القناة سفن حربية بريطانية وفرنسية لتساهم في الدفاع، ووضعت شركة القناة مالديها من سفن ومعدات وأدوات ومهندسين وعمال في خدمة الدفاع. وعاونت الحكومة المصرية بكل ما تستطيع من قوة وموارد، وقامت باتخاذ الاحتياطات لمنع أي تلف يلحق بالقناة وقامت قوات الهجانة بحراسة شواطىء القناة.

ولقد قام الأتراك والألمان بقيادة جمال باشا بمهاجمة القناة، ونشبت بالفعل معارك بينهم وبين الإنجليز والفرنسيين انتهت بانهزام الأتراك وانسحابهم من منطقة القناة. وكان يظن أن الأتراك سيعودون

إلى الهجوم على القناة ، إذا خف الضغط عليهم ، وبعد أن فشل الحلفا فشلا تاما فى الاستيلاء على الدردنيل ، على أن الأتراك لم يقوموا بذلك الهجوم ، ومع ذلك ظلت القناة مركز العمليات الحربية فى شرق مصر ، وظلت كذلك إلى أن عين الجنرال اللنبى فى يونيو سنة ٩١٧ وتقدم الإنجليز إلى العريش وقاموا هم بالهجوم ، وطهروا شبه جزير سينا ، فحينئذ انتهى الخطر التركى على القناة .

وحين انتهت الحرب نصت مادة ١٥٢ فى معاهدة فرساى على تحويل سلطة الأتراك فى حماية القناة إلى انجلترا ، وأكدت نصوص معاهد سنة ١٨٨٨ ، وعادت إلى السريان من جديد .

خرجت بريطانيا من هذه الحرب قوية المركز مهيبة الجانب فى الشرق الأدنى جميعه ، فلقد سيطرت على كل المناطق المشرفة على القنا والمحيطة بها ، واعترفت بحمايتها على مصر الدول المنتصرة والدول المنهزمة على السواء ، وانتدبت لفلسطين ، وشرق الأردن .

وفى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت انجلترا من جانبها انتها الحماية البريطانية على مصر ، واعترفت باستقلال مصر مقيداً بالتحفظات الأربعة . ويهمنا فى هذا المكان التحفظ الخاص بالمواصلات البريطانية وكانت الحكومة الإنجليزية على اختلاف ألوانها ترى أن القناة هى الحلقة المهمة فى هذه المواصلات الإمبراطورية ، فكأن انجلترا فى هذا التحفظ قد احتفظت لنفسها بحق حماية قناة السويس وحرية المرور فيها ، والدفاع

عنها ، إذا قام عليها اعتداء من أية ناحية ، على أنه يجب ألا ننسى هنا أن انجلترا كانت تربط مسألة القناة دائماً بمسألة مصر ، فنى ذلك الوقت كانت انجلترا تعتقد أن مصر كلها بما فيها قناة السويس حلقة فى خطوط المواصلات الإمبراطورية يجب على انجلترا حمايتها والدفاع عنها ضد كل اعتداء . ولذلك احتفظت لنفسها بحق الدفاع عن مصر .

وعلى هذا الأساس بررت انجلترا بقاء الاحتلال فى كل جهات مصر التى تراها لازمة للدفاع وحماية المواصلات البريطانية بين الشرق والغرب.

ولذا كان تاريخ مصر السياسى من بعد سنة ١٩٢٢ هو تاريخ جهاد مصر للتخلص من القيود التى فرضها تصريح ٢٨ فبراير ، الواحد تلو الآخر .

فمصر ظلت متمسكة بفكرتها ومطلبها العادل ، وهو وجوب جلاء الإنجليز عن كل أراضى مصر. وانجلترا من ناحيتها متمسكة بما تراه حقوقاً لها ، ومنها الحق الذى تدعيه لنفسها من ضمان حرية مرور سفنها التجارية والحربية فى كل أوقات السلم والحرب لحماية مصالحها فى الشرقين الأوسط والأقصى . ولم تكن على استعداد لتترك حماية وحراسة هذه الطريق التى تعتبرها حيوية لها لغيرها .

وظل تصريح ٢٨ فبراير مدة هو الذى يحدد علاقات بريطانيا بمصر بالرغم من أن الجانب المصرى لم يعترف به . وجرت مفاوضات فى العهود المختلفة للوصول إلى حل للمسألة المصرية يرضى الطرفين .

وكانت أهم هذه المحادثات أو المفاوضات ما قامت بين سعد زغلول باشا و مستر رمزى مكدونالد ، فاقترح الجانب المصرى فيما يختص بالموضوع الذى نبحثه أن تتنازل انجلترا عن حماية قناة السويس لعصبة الأمم وأعلن رئيس الوزارة البريطانية أنه لا يستطيع قبول هذه الفكرة ، وأكد أهمية قناة السويس للمواصلات البريطانية الإمبراطورية ، وذكر أنه لا تستطيع حكومة بريطانية إعطاء هذا الحق لغيرها حتى ولو كان حليفاً لها . ويظهر أن انجلترا وإن كانت قد اشتركت فى بناء نظام عصبة الأمم إلا أنها لم تكن تؤمن تماماً بقدرتها على حماية مصالحها .

وفى المفاوضات التى جرت بين سير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية وثروت باشا رئيس مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٧ ، وانتهت إلى وضع مشروع معاهدة ، لم تذكر مسألة القناة كمسألة منفصلة عن المسألة المصرية . وإنما ذكرت خطوط المواصلات البريطانية كأنها تشمل الأراضى المصرية جميعاً . فيذكر ذلك المشروع أنه : « يسمح جلالة ملك مصر لجلالة ملك بريطانيا ضماناً لحماية خطوط المواصلات الإمبراطورية البريطانية ، وانتظاراً لعقد اتفاقية فى تاريخ قريب ، بأن تكون له القوات اللازمة لذلك الغرض ، ووجود هذه القوات ليس معناه احتلالا ، ولا يمس حقوق سيادة مصر — وبعد مرور عشر سنوات ينظر الطرفان المتعاقدان فى ضوء تجاربهما مسألة الأماكن التى

توضع فيها هذه القوات ، فإذا لم يصلا فيها إلى اتفاق يعرض الأمر على عصبة الأمم ، فإن حكم مجلس عصبة الأمم في غير صالح مصر ، يعاد النظر فيه بناء على طلب الحكومة المصرية بعد انقضاء خمس سنوات من قرار العصبة » .

وفي الملحقات المتصلة بذلك المشروع تحرم الحكومة المصرية الطيران الأجنبي على منطقة القناة ، ولا ينطبق هذا التحريم بطبيعة الحال على بريطانيا .

ورجع ثروت باشا إلى مصر ومعه « الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة البريطانية أن توافق عليه » ، فرفضت مصر ذلك المشروع .

وحين ذهب محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء إلى لندن في سنة ١٩٢٩ لغرض تعديل نظام الامتيازات ولقبول مصر في عصبة الأمم ، قامت محادثات بينه وبين الإنجليز تطورت إلى مفاوضات . ولم يتردد رئيس الوزارة المصرية في انتهاز هذه الفرصة لوضع أساس لتسوية بين انجلترا ومصر . وبدأت المناقشة بينه وبين وزير الخارجية البريطانية في حكومة العمال في ذلك الوقت مستر آرثر هندرسون في المسائل الحربية التي فشل من أجلها مشروع سنة ١٩٢٧ .

ووضع لذلك نص يختص بمنطقة القناة هو « يسمح صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة ملك بريطانيا تسهيلا وضماناً لحماية خطوط مواصلات الإمبراطورية البريطانية بأن يضع في المنطقة شرقي التل

الكبير القوات اللازمة لهذا الغرض » وفى هذا النص تقدم على مادة ٧ من مشروع ثروت باشا أوستن تشمبرلن (نوفمبر ١٩٢٧) . فلقد ترك ذلك المشروع لبريطانيا حق وضع قواتها فى القاهرة أو الإسكندرية أو أى مكان تختاره ، وذلك فى السنوات العشر الأولى التالية لتنفيذ المعاهدة وبعد مرور العشر سنوات يثار موضوع تحديد أمكنة القوات البريطانية ويعرض الأمر على عصبة الأمم إذا لم يستطع الطرفان الوصول إلى اتفاق .

ولذا ففكرة هندرسون (فى معاهدة هندرسون — محمد محمود باشا) هى تحديد أمكنة القوات البريطانية بمنطقة قريبة من القناة ، وبعيدة فى نفس الوقت عن القاهرة والاسكندرية أى بعيدة عن أنظار الشعب المصرى ، وبذلك انتهت الفكرة القديمة التى تمسكت بها بريطانيا مدة بأن أراضى مصر كلهــا حلقة فى سلسلة المواصلات البريطانية إلى الهند والشرق الأقصى .

وأكدت الفكرة الجديدة التى تقول بأن الغرض من بقاء القوات البريطانية فى مصر إنما هو حماية قناة السويس ، كما حددت أماكن هذه القوات لا كما تختار الحكومة البريطانية ، ولكن فى أماكن خاصة تتفق عليها الدولتان .

ولذلك نص فى مشروع هذه المعاهدة على ما يأتى : « لضمان حماية قنــاة السويس كوسيلة أســاسية للمواصلات بين أجزاء

الأمبراطورية البريطانية ، يسمح جلالة ملك مصر لجلالة ملك انجلترا بأن يضع فى الأراضى المصرية فى جهات اتفق عليها إلى شرقى خط ٣٢ شرقاً القوات التى يراها جلالة ملك بريطانيا لازمة لهذا الغرض ، ووجود هذه القوات لايعنى احتلالا ولا يمس حقوق مصر فى السيادة » .

ففى هذا المشروع (مشروع ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٩) أكدت انجلترا رسمياً أهمية قناة السويس لمواصلاتها الإمبراطورية ، وأعطت لنفسها حق الدفاع عنها ، ولذا قررت أن تعسكر جنودها فى منطقة القناة .

ولقد أعلن مستر هندرسون فى خطاب له فى البرلمان الإنجليزى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ أن هذه المفاوضات هى امتداد لمفاوضات سنة ١٩٢٧ ، واشترط مستر هندرسون أن يعرض ذلك المشروع على الشعب المصرى ووافق محمد محمود باشا على ذلك .

ثم جاءت وزارة الوفد إلى الحكم فى أول يناير سنة ١٩٣٠ ، لتستمر فى المفاوضات مع وزارة العمال ، وواصل النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ، ومعه وزير خارجيته واصف غالى باشا إلى لندن فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٠ فى جو صفاء وود بين الحكومتين المصرية والبريطانية وبدأت المفاوضات فى ٣١ مارس .

وتناقش الطرفان طويلا فى مسألة الدفاع عن قناة السويس واقترح الجانب المصرى وضع كل القوات البريطانية على الحافة الشرقية للقناة

فى بور فؤاد أو القنطرة . ولم يقبل المفاوضون الإنجليز وعلى رأسهم هندرسون ذلك الاقتراح .

عندئذ وافق الجانب المصرى على تركيز القوات الإنجليزية بقرب الإسماعيلية ، وتقصير أجل بقائها هناك من خمسة وعشرين عاماً إلى عشرين عاماً ، ولقد استمرت المفاوضات إلى ٥ مايو ، وكاد يصل الطرفان إلى مشروع إتفاق ومعه ملحقات ، ولكن هذا المشروع فشل نهائياً بسبب الاختلاف على مسألة السودان .

اشترط مشروع هذه الإتفاقية إنشاء تحالف بين الطرفين « تأكيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودى وعلاقتهما الطيبة » . وفيما يختص بموضوع القناة نصت المادة التاسعة من هذا المشروع على ما يلى : « نظراً لأن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ، هى طريق عالمية ، ووسيلة مهمة للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإلى الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى مركز يستطيع فيه بموارده حماية وسلامة الملاحة فى القناة ، فإن جلالة ملك مصر يسمح لجلالة ملك بريطانيا بأن يضع قريباً من الإسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة قوات لا يزيد عددها عن العدد المتفق عليه ، وهدفها هو التعاون مع القوات المصرية فى حماية القناة . ولنفس الغرض ينقل مركز القوات الجوية الملكية البريطانية من أبو قير إلى بور فؤاد . ووجود هذه القوات لا يعنى احتلالا

ولا يمس حقوق مصر فى السيادة » .

« ومن المفهوم أنه فى نهاية مدة العشرين سنة المبينة فى مادة ١٤ ، إذا حدث خلاف بين الطرفين المتعاقدين على مسألة عدم لزوم بقاء القوات البريطانية ، لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة تمكنه بموارده من حماية حرية الملاحة فى القناة ، فيعرض هذا الخلاف على عصبة الأمم»

« ومع ذلك فبعد انتهاء عشر سنوات من تنفيذ المعاهدة يصح أن تبدأ بموافقتهما المفاوضات لإجراء أى تعديل (فى المعاهدة) » .

يلاحظ فى هذا المشروع أن انجلترا اعترفت لأول مرة رسمياً بأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر وقررت أنها طريق عالمية ، وأنها وسيلة مهمة للمواصلات البريطانية بين أجزاء الإمبراطورية ، كما اعترفت بأن الجيش المصرى له الحق الأول فى الدفاع عن القناة ، ولكن نظراً لحالته الراهنة فتتعاون معه القوات البريطانية ، وحددت أماكنها فى الاسماعيلية ، وهذا بلا شك تقدم على مشروع سنة ١٩٢٨ من هذه الناحية .

ولقد انقطعت المفاوضات بين وزارة العمال ووزارة الوفد فى ٥ مايو . وظلت العلاقة بين الدولتين علاقة الضعيف بالقوى . وكانت الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعيد الكرة فى استعمال القوة أو التظاهرة بالرغبة فى استعمالها كلما تحدى المصريون السياسة البريطانية ، وكان وجود جيش الاحتلال رمزاً لاستذلال المصريين وقمعهم لا ريب فى ذلك ، فكانت العلاقات بين الفريقين بصفة عامة علاقة عداء ، والجو بينهما مسموماً .

لقد استخدمت بريطانيا القوة فى مارس سنة ١٩١٩ لقمع الثورة ، ولجأت إلى استخدام القوة والتهديد عقب مقتل السرلى ستاك فى ١٩٢٤ ، فأرسلت إلى مصر بقوات برية وبحرية جديدة وفرضت شروطاً عنيفة، وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ أرسلت من مالطة إلى مصر ثلاث بوارج حربية لتأييد رأى انجلترا فى مسائل خاصة بتنظيم الجيش المصرى وبعد ذلك بسنة تقريباً ضغطت انجلترا على حكومة القاهرة . وجاءت خمس سفن حربية بريطانية فى ٣٠ إبريل سنة ١٩٢٨ لتأييد الانذار النهائى للحكومة البريطانية ، ولما قامت بعض الاضطرابات فى يوليو سنة ١٩٣٠ أرسلت انجلترا سفناً حربية إلى الاسكندرية وبور سعيد والسويس . ثم جاءت سنة ١٩٣٥ وأذن الله لذلك الجو أن يتغير .

٧ ـ موقف انجلترا ازاء القناة

من بعد ١٩٣٥

تغير الجو السياسى الذى اعتادته انجلترا طوال الخمسة عشر عاماً التى تلت الحرب الكبرى الأولى .

فالظروف الدولية لم تعد مواتية لإنجلترا كما كانت فى القديم ، وهددت انجلترا فى قوتها البحرية وفى مركزها فى البحر الأبيض المتوسط . فظهرت قوة إيطاليا الموسولينية لحين من الدهر جارفة ، وأيدتها ألمانيا الهتلرية ، وقبعت الروسيا فى دورها تنظم شئونها الداخلية وتنتظر الفرصة لتنال من الرأسمالية الأوربية .

وأخذت النظم الدولية التى كانت انجلترا قد ركنت إليها بعض الشيء فى الانهيار ، فعصبة الأمم لم يعد لها احترام كبير بعد أن نفضت الولايات المتحدة الأمريكية يديها منها ومن الأمور الأوربية ، ونمت قوة اليابان فى شرقى آسيا ، وهددت تفوق انجلترا ونفوذها فى الصين وفى جنوب شرقى آسيا ، وأصبحت الهند فى ثورة دائمة على الحكم البريطانى مطالبة بالاستقلال . ونادت الشعوب المهضومة بحقها فى تقرير مصيرها وثابرت فى كفاحها ، فانتهى إلى حد كبير عهد التهديد باستخدام القوة

بالنسبة لانجلترا ووجدت أن مصلحتها تقتضى النظر إلى مصالح الشعوب بجانب الإهتمام بالمصالح الانجليزية . وكانت انجلترا قبل ذلك تنظر إلى مصالحها وحدها وتضعها فوق كل اعتبار .

وأهم العوامل التى كان لها الأثر الأكبر فى توجيه سياسة انجلترا نحو مصر — موقف إيطاليا الفاشستية من أثيوبيا . فتبينت كل من انجلترا ومصر ضرورة الوصول إلى تسوية الأمور المتنازع عليها بينهما ووضع علاقاتهما على أساس جديد .

أما من حيث مصر فلقد تركت الأزمة الحبشية فيها أثراً بليغاً ، فلقد كانت ميول مصر وعواطفها إلى جانب الأحباش الذين كانوا يناضلون عن حريتهم . وكان على مصر أن تقرر موقفها فى هذا النزاع المحتوم بين جارتيها ، فإيطاليا جارة لمصر من الناحية الغربية ، والحبشة جارتها من ناحية السودان ، والطريق التى تصل بين الجارتين تمر فى أراضى مصر ، وهى قناة السويس .

وجدت مصر نفسها فى مركز محفوف بالخطر ، من ناحية حدودها الغربية ومن ناحية الحدود الجنوبية الشرقية . وزاد الموقف ارتباكا أن موقف مصر بالنسبة لبريطانيا كان غير واضح وغير محدود .

فالموقف الدولى الجديد ، والخطر المحدق بحدود مصر ، بعث موضوع العلاقات المصرية البريطانية من جديد . وازداد الخطر على

مصر وعلى مركز بريطانيا فى الشرق الأدنى ، بعد تفكير عصبة الأمم فى فرض عقوبات على إيطاليا .

ولم تقف إيطاليا جامدة ، ولم تقتصر مساعيها على تنمية نفوذها وقوتها فى أثيوبيا ، بل طلبت أن يعمل لمركزها فى البحر الأبيض ومصر وقناة السويس حساب آخر . فلقد عززت حامياتها فى ليبيا ، ووصل الأسطول الإيطالى فى القوة إلى مركز مساو للأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ، إذ وصلت حمولته إلى ٣٥ ٪ من مجموع حمولة الأسطول البريطانى كله . وكان الأسطول الإيطالى أحدث فى نشأته ، تعززه قوة جوية تجعل مركز الأسطول البريطانى وقواعده فى مالطة والإسكندرية والقناة فى خطر شديد ، إذا قامت حرب بين بريطانيا . وكانت هذه الحرب محتملة الوقوع . لا سيما وأن انجلترا لم تكن واثقة تماماً من تأييد فرنسا البحرى لها إذا تحرجت الأمور بينها وبين إيطاليا ، وتخشى فى نفس الوقت أن تنتهز اليابان هذه الفرصة لتسطو على ممتلكات انجلترا فى الشرق الأقصى ، وتقضى على ما لانجلترا من نفوذ فى هذا الجزء من العالم .

ولقد كان اتجاه الرأى العام المصرى مساعداً للحكومة المصرية فى مسايرتها لسياسة انجلترا بأزاء إيطاليا . فلقد كانت مصر الدولة الوحيدة خارج عصبة الأمم التى عملت على تنفيذ العقوبات التى فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا ، وكان احتجاج إيطاليا الشديد على تنفيذ

مصر لهذه العقوبات من العوامل التى عادت فأشعرت مصر بالخط الإيطالى الدائم ، لاسيما وأنه اقترح فى بعض الأوساط السياسية أن يكو ضمن العقوبات إغلاق قناة السويس فى وجه السفن والمعدات الإيطالية

وكان الإيطاليون مستعدين لاعتداء جديد إذا تحدت دولة مركز الجديد فى شرق أفريقية ، ورأى المصريون أنه أفضل لهم أن يصلوا إ اتفاق مع انجلترا ، هذا خير لهم من الوقوع فريسة لغزو إيطالى محتم الوقوع .

وشعرت انجلترا من ناحيتها ، بالرغم من وجود قوات الاحتلا بضعف مركزها فى مصر ، فمركزها كان قائمـــاً على القوة والتهدي باستخدام القوة ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه انجلترا ، برلمانها وصحف وحكومتها فى الظاهر ، تعيب على إيطاليا الالتجاء إلى القوة كوسيلة لفض منازعاتها مع الشعوب الأخرى ولقمع حرياتها !

وكانت الدعاية الإيطالية ضد انجلترا قائمة على قدم وساق تحض مصر على التقرب من إيطاليا ، وتندد بسياسة انجلترا الإمبراطورية ف مصر وتطالب بنصيب فى إدارة شركة قناة السويس ، وظنت إيطاليا أ مطلبها الأخير ليس فيه إساءة للمصريين وإنما فيه كيد لفرنسا التى كان لها نصيب الأسد فى إدارة شركة القناة ، فكانت إيطاليا تخشى دائماً أن تغلق القناة فى وجه سفنها وفى طريق مواصلاتها الإمبراطورية ، وكما طالبت إيطاليا بنصيب فى إدارة القناة طالبت بتخفيض الرسوم التى تفرضهـ

الشركة على حركة المرور فى القناة .

فالأزمة البريطانية الإيطالية فى خريف سنة ١٩٣٥ وجدت انجلترا لاتزال لها الحرية المطلقة فى استخدام الموانى والأراضى المصرية بما فيها القناة بحرياً وبرياً وجوياً . ولقد أثار تركيز القوات البريطانية فى مصر لدى المصريين الفكرة القائلة بأن انجلترا قد حولت مصر إلى معسكر معاد لإيطاليا . وهذا من شأنه أن يبرر اعتداء الدول المعادية للانجليز على مصر .

ولذا فالأزمة الإيطالية الحبشية أثارت مسألة إعادة النظر فى العلاقات المصرية البريطانية التى ظلت متوترة منذ صيف سنة ١٨٨٢ ، ووجدت انجلترا نفسها مضطرة إلى تعزيز قواتها فى مصر لمقابلة الخطر الإيطالى .

ولكن الشعب المصرى لم يكن يرضى عن ذلك الموقف الجديد ، فالسكوت على ذلك قد يؤدى إلى سابقة خطيرة يستند عليها الانجليز فى المستقبل . وقد يؤدى فى نفس الوقت إلى اعتداء إيطاليا على مصر ، ثم فيه ما فيه من استهتار الإنجليز بالشعور الوطنى فى البلاد ، لا سيما بعد أن أعلن مستر رنسيمان فى خطاب انتخابى له فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ أن انجلترا قد جعلت قاعدتها البحرية المهمة فى الأسكندرية بدلا من مالطة .

ظهرت الحاجة فى مصر لتوضيح علاقة البلاد بانجلترا ، ظهر فى الخطب التى ألقاها زعماء الأحزاب المختلفة فى البلاد أن مركز انجلترا

فى مصر سيجلب على مصر ضررا وبيلا ، دون أن تستفيد منه البلاد أقل فائدة . وطالب الرأى العام بتكوين جبهة متحدة . واضطرت انجلترا فى الواقع أن تبين سياستها نحو مصر . وفى خطابين ألقاهما سير سميول هور فى ٩ نوفمبر ، ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أعلن فيهما أن انجلترا لم تسع إلى استغلال الموقف الحاضر لخدمة مصالحها على حساب المصالح المصرية ، وأن بريطانيا تعطف على الأمانى المصرية .

ولكن الخطابين لم يجدا قبولا فى مصر لموقف الحكومة الانجليزية بأزاء دستور سنة ١٩٢٣ بأنه « غير مناسب » ، ولإعلان سميول هور بأن الوقت لم يحن بعد للمفاوضات الفعلية لتحديد علاقة انجلترا بمصر .

فثارت فى مصر احتجاجات عنيفة ، لأن معنى التصريح البريطانى أولا أن انجلترا لا زالت مصرة على التدخل فى الأمور الداخلية للبلاد ؛ وثانياً أن مسألة حيوية لمصر ، هى مسألة حياة أو موت لها تضعها انجلترا فى المرتبة الثانية بعد العلاقات الإيطالية الإنجليزية . وتذكر المصريون رفض انجلترا لمناقشة المسألة المصرية مع وفد مصر فى سنة ١٩١٩.

ولكن فى سنة ١٩١٩ كان مركز انجلترا أقوى بكثير من مركزها فى سنة ١٩٣٥ . فلقد خرجت انجلترا من الحرب العالمية الأولى منتصرة تعنو لها الوجوه ، بينما فى سنة ١٩٣٥ كانت انجلترا مهددة بحرب لا تعرف

منتهاها ولا تدرى ماذا يكون مصيرها .

وعلى أى حال ، دعا موقف انجلترا هذا إلى تآلف الجهود فى مصر وتكوين جبهة متحدة . عند ذلك بينت انجلترا أنها لا تمانع فى رجوع دستور سنة ١٩٢٣ ، وعاد الدستور ، وجاءت حكومة الوفد . وكانت الحكومة المصرية الجديدة تريد أن تقيد بريطانيا بما وصل إليه اتفاق سنة ١٩٣٠ ، وخاصة الاتفاق على المسائل الحربية ، وأن تتركز المفاوضات الجديدة فى المسائل التى اختلفت عليها ، وهى مسألة السودان .

ولكن مستر إيدن وزير الخارجية البريطانية الجديد عند ما وافق على فتح باب المفاوضات ، صمم على أن تنظر المسائل الحربية من جديد ، هذه المسائل التى كان قد اتفق عليها فيما قبل ، فجاء هذا التصميم من الجانب الإنجليزى صدمة جديدة لمصر ، ولقد برر الانجليز ذلك الموقف على أساس أن مشروع سنة ١٩٣٠ لم تصبح له قوة المعاهدة . وأن الموقف الاستراتيجى العالمى فى سنة ١٩٣٦ قد تغير كثيراً عن الموقف فى سنة ١٩٣٠ ، فالإيطاليون يهددون ليبيا والقناة ، بعد أن عززت قواتهم فى غربى مصر فى ليبيا ، وعلى جانب حدود مصر والسودان من ناحية الحبشة . وهذا الموقف الجديد لم يكن يتكهن به الساسة الإنجليز أو المصريون سنة ١٩٣٠ ، حين كانوا يتفاوضون .

ولكن الصدمة الكبرى كانت عند ما قدم سير مايلز لامبسون

المعتمد البريطانى فى مصر للمصريين موافقة مستر إيدن على فتح باب المفاوضات ، إذ بين المعتمد البريطانى بأنه إذا فشلت المفاوضات هذه المرة ، فإن بريطانيا ستعيد النظر فى موقفها بأزاء مصر . فكان هذا تهديداً صريحاً لمصر . وكان المصريون يؤملون قبل وصول ذلك التهديد بأنه إذا فرض ولم تصل المفاوضات إلى نتيجة ، فتعود الحالة فى مصر إلى ما كانت عليه قبل الدخول فى المفاوضات .

وعلى أى حال وافق الطرفان على بدء المفاوضات ، وضمت انجلترا إلى جانب معتمدها فى مصر الفنيين من كبار رجال الحرب والبحرية والطيران وتكون الجانب المصرى من زعماء مصر جميعاً فى ذلك الوقت.

وبدأت المفاوضات فى جو من التشاؤم ، ولكنها نجحت ، والفضل فى ذلك يرجع إلى موسولينى بطريقة غير مباشرة ، فلقد زادت مطامع إيطاليا ، وزادت مطالبها فى البحر الأبيض المتوسط ، فأثارت مخاوف المصريين والإنجليز معاً .

وعند ما افتتحت المفاوضات بدىء بالأمور الحربية (وهى التى تهمنا فى هذه الدراسة لاتصالها بمسألة قناة السويس ،) واصطدمت آراء الفريقين ، ولم يستطيعا الإتفاق فى أول الأمر ، ورأى سير مايلز أن يسافر إلى لندن ليتصل بحكومته . وأنقذت هذه الزيارة الموقف حينذاك . ولقد بينت صحيفة « التيمز » فى ١٠ يونيو (بتلخيص) « أن السبب فى تعثر المفاوضات هو غلو الهيئات العسكرية البريطانية فى طلباتها،

وأوضحت سخف الفكرة التي تقول بضرورة تنفيذ مطالب انجلترا كاملة ، مائة في المائة ، ضد عواطف وشعور شعب ناهض اعترفت انجلترا ذاتها باستقلاله منذ أربعة عشر عاماً ، وأن أية معاهدة إذا أريد نجاحها فيجب أن تعمل هذه المعاهدة على احترام شعور المصريين القومي ، ويجب أن تقوم حرية التفاوض ، لا على قوة الإملاء ، وإنما على الثقة المتبادلة بين الجانبين . فلا تكون عن طريق إرغام الجانب الآخر المفاوض على التنازل عن حقوقه ، وأن على الحكومة البريطانية ألا تصغي لآراء العسكريين فحسب ، ولكنها تشاورهم وتراعي في نفس الوقت أهمية المسائل السياسية بجانب الإعتبارات الحربية » .

ولقد أيد هذا المقال وجهة النظر التي نادى بها سير مايلز في لندن ، وحين عاد ، بدأت المفاوضات من جديد ، وفي ٢٢ يوليو وصل الفريقان إلى اتفاق على المسائل العسكرية .

ويرى الكتاب الإنجليز أن سبب غلو الهيئات العسكرية البريطانية في مطالبها هو تغير وسائل الحرب ومداها ، فقاعدة مالطة أصبحت محاطة بقوات إيطاليا في صقلية وليبيا ، وكذلك ضؤل مركز قاعدة عدن بجانب إفريقية الشرقية الإيطالية . فكان أن احتج العسكريون الانجليز على قصر مركز القوات التي كانت مشرفة على كل مصر ، على قناة السويس فقط .

فكان إذن على الجانبين المتفاوضين الانجليز والمصريين ، كما وجدا ،

الاحتفاظ بقوات الانجليز فى مصر فى جهة غير ظاهرة ، حتى لا يقف وجودها فى سبيل نمو علاقات طيبة بين مصر وانجلترا . واتفق على أن يزاد عدد هذه القوات قليلا عن مشروع سنة ١٩٣٠ . (وكان الخبراء العسكريون الإنجليز يريدون أن يزيد عددها كثيراً .) كذلك ووفق على أن تقتصر هذه القوات فى وقت السلم على قناة السويس فقط ، وجعلت مدة بقائها فى القناة عشرين عاماً من وقت تنفيذ المعاهدة .

وعند انتهاء هذه المدة تستطيع الحكومة المصرية أن تطلب إعادة النظر فى أمر بقاء القوات الإنجليزية فى القناة .

ونظير المسائل الثلاث السابقة ، وافق الجانب المصرى على ثلاث مسائل ، وهى : أن يكون جو مصر كلها مباحاً للقوات البريطانية الجوية ، ويسمح للبحرية البريطانية باستخدام ميناء الاسكندرية لمدة ثمانى سنوات من إمضاء المعاهدة . والمسألة الثالثة السماح للجيش البريطانى فى وقت الحرب باستخدام كل أراضى مصر ومياهها ومطاراتها ، وسهلت للقوات البريطانية كل وسائل التنقل بين أجزاء مصر . وذلك بأن أخذت الحكومة المصرية على عاتقها إنشاء وإصلاح طرق وسكك حديدية معينة . كذلك أعطيت الحكومة البريطانية الحق فى إرسال بعثات من الضباط الانجليز (فى ثياب مدنية) إلى الصحراء الغربية لمسائل تكتيكية .

ولقد وضح مستر إيدن فى حديث له فى مجلس العموم البريطانى (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦) السبب الذى دعا حكومة انجلترا إلى التنازل

عن احتلال القاهرة والاسكندرية والاقتصار على منطقة قناة السويس، هو أن قوات انجلترا أصبحت ميكانيكية .

وبعد إنشاء الطرق المعبـــدة والسكك الحديدية التى تنص عليها المعاهدة ، تستطيع الفرق الانجليزية الانتقال خلال مصر بسرعة عظيمة وقت الخطر ، ثم من ناحية ثانية سمح لقوات انجلترا الجوية بالطيران فى جو مصر جميعه ، وقت الحاجة ، وأعطيت لقوات مصر الجوية نفس الحقوق فى بريطانيا .

ولقد ظنت انجلترا أن رحيل الجنود الانجليز من القاهرة والاسكندرية بعد مرور ثمانى سنوات إلى منطقة القناة فيـــه إرضاء لشعور المصريين الذين كان يسوؤهم دائماً أن يروا القوات البريطانية معسكرة فى عاصمتهم ، وفى أكبر ميناء لهم ، وخيل لبعض الكتاب الإنجليز أن وجود قوات أجنبية فى بلاد دولة أخرى لا يحمل معه فكرة عدم وجود المساواة بين الفريقين ، لا سيما بعد اتفاق الطرفين على ذلك .

وهذا هو نص الجزء الخاص بقناة السويس من هذه المعاهدة :

مادة ٨ : « بما أن قناة السويس التى هى جزء لايتجزأ من مصر ، هى طريق عالميـــة للمواصلات ، ووسيلة للمواصلات أساسية بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فإنه إلى حين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان الساميان على أن الجيش المصرى أصبح

فى موقف يستطيع فيه بموارده حماية القناة ، وحرية الملاحة فيهـا ، يخول صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة ملك انجلترا وضع قواته فى الأراضى المصرية فى منطقة القناة ، فى المنطقة التى يحددها الملحق لهذه المعاهدة ، وذلك لضمان التعاون مع القوات المصرية فى الدفاع عن القناة . ووجود هذه القوات لايكون له معنى الاحتلال ولا المساس بحقوق السيادة فى مصر » .

« ومن المفهوم أنه فى نهاية العشرين سنة المذكورة فى مادة ١٦ إذا لم يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على أن وجود القوات البريطانية أصبح غير ضرورى ، نظراً لأن الجيش المصرى أصبح قادراً بموارده على حماية القناة وسلامة الملاحة فيها ، فإن هذا النزاع يعرض على مجلس عصبة الأمم ليحكم فيه على أساس مواد ميثاق العصبة المعمول به فى ذلك الوقت الذى أمضيت فيه هذه المعاهدة ، أو على شخص أو هيئة ليحكم فيه بالطريق التى يرتضيها الطرفان المتعاقدان الساميان » .

وملحق مادة ٨ حدد عدد القوات البريطانيـة المسلحة البرية بعشرة آلاف جندى والجوية بأربعمائة . وهذه الأعداد لا يدخل فيها المدنيون والكتاب والصناع والعمال .

وحددت الأماكن التى توضع فيهـا القوات البرية والجوية وما يلزمها من ثكنات وتسهيلات الإقامة ، وتقوم الحكومة المصرية بانشاء الثكنات وتسهيلات الاقامة على حسابها الخاص ، كما تقوم

بانشاء وصيانة الطرق من الاسماعيلية إلى الاسكندرية ، ومن الاسماعيلية إلى القاهرة ، ومن بور سعيد إلى الاسماعيلية إلى السويس؛ ومن البحيرة المرة إلى طريق السويس — القاهرة . ووضعت مقايسات خاصة لهذه الطرق وشروط معينة لتعبيدها . كما وافقت الحكومة على تسهيل النقل بالسكة الحديدية لمقابلة الظروف الجديدة وحاجات جيش حديث . كما وافقت على عمل تسهيلات فى بور سعيد والسويس للدواد والعتاد الحربى اللازم للقوات البريطانية .

وأما المادة ١٦ فتنص على ما يأتى « وفى أى وقت بعد انتهاء عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، يدخل الطرفان الساميان المتعاقدان ، بناء على طلب أحدهما ، فى مفاوضات لإعادة النظر فى شروط الاتفاق ، وفى حالة عدم استطاعتهما الوصول إلى اتفاق ، يعرض الخلاف على مجلس عصبة الأمم للقرار فيه ، طبقاً لأحكام الميثاق الموجودة وقت إمضاء هذه المعاهدة أو إلى شخص أو هيئة يرتضيها الطرفان ، ومن المفهوم أن أى تعديل لهذه المعاهدة يجب أن ينص على استمرار التحالف بين الطرفين الساميين المتعاقدين .

« ويجوز للطرفين بالاتفاق بينهما ، الدخول فى مفاوضات عقب انتهاء عشر سنوات من هذه المعاهدة للنظر فى تعديلها » ، وأمضيت المعاهدة نهائياً فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ فى دار وزارة الخارجية بلندن .

أمضى هذه المعاهدة من الجانب المصرى : مصطفى النحاس ، أحمد

ماهر ، محمد محمود ، إسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، واصف غالى
عثمان محرم ، النقراشى ، حمدى سيف النصر ، حلمى عيسى ، حافظ عفيفى
ومن الجانب الإنجليزى أنتونى إيدن ، رمزى مكدونالد ، جورد
سيمون ، هاليفاكس ، ميلز لامبسون .

وقبل إمضاء هذه المعاهدة ، كانت إيطاليا قد طالبت بمطالب فى القناة
سبق أن ذكرت وهى ، أن تمثل إيطاليا فى شركة القناة ، وأن تخفض
الرسوم ، وأن تؤكد دولية القناة . ولقد دخلت انجلترا وإيطاليا فى
مفاوضات لتسوية المسائل المعلقة بينهما والخاصة بالقناة ، ووصل
الفريقان إلى اتفاق فى إبريل سنة ١٩٣٨ ؛ سجل فيه احترام الطرفين
لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، واعترفت الحكومة المصرية بهذه الاتفاقية بين
الدولتين ، لأن هذه الاتفاقية تقوى مركز الدولة المصرية فى القناة .

٨ ـ انجلترا والقناة

من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥٠

حين قامت الحرب الكبرى العالمية الثانية . اصطلت قناة السويس بنارها . فبالرغم من أن البحر الأبيض المتوسط قد أغلق إلى حد كبير أمام الملاحة بين الشرق والغرب ، وخاصة بعد استيلاء الألمان على بلاد اليونان وكريت وإمطارهم مالطة ناراً حامية . إلا أن القناة رأت جانباً لايستهان به من نشاط الألمان وحلفائهم . فهاجمها الألمان بطائراتهم ، وحاولوا إتلافها وتعطيل الملاحة فيها ، ولكنها لم تتعرض لغزو برى أو بحرى كما تعرضت أجزاء مصر الغربية .

وعلى العموم فلقد انتهزت مصر هذه الفرصة لإثبات حقوقها عملياً فى القناة ، فقامت بحماية القناة ، والدفاع عنها من الناحية الجوية . ولكن انجلترا استفادت استفادة تامة هى وحلفاؤها بطبيعة الحال من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وخاصة بعد أن اعتدى جوياً على القناة فأغلقت القناة أمام سفن الأعداء ، وحين سقطت باريس فى يد الألمان أشرف الإنجليز على إدارة القناة .

بعد انتهاء الحرب الكبرى الثانية وجدت الحكومة المصرية أن المعاهدت استنفذت أغراضها ، وأنها أصبحت حجر عثرة فى سبيل

السلام العالمي ، فميثاق الأمم المتحدة كما رأت فيه ضمان لحقوق الشعوب المحبة للسلام ، وإن وجود القوات البريطانية في منطقة القناة أصبح لا مبرر له ، فمصر هي التي دافعت عن القناة من الناحية الجوية إبان حرب سنة ١١٣٩ ، وكذلك أخذ الجيش المصري في النمو والقوة والتسلح ، وقطع في سبيل ذلك شوطاً بعيداً ، وإن وجود قوات أجنبية في بلاد دولة صديقة بغير رضاها أصبح لا يتفق أبداً والمواثيق التي أعلنها الحلفاء في أكثر من موقف أثناء الحرب وبعدها .

لقد اعترفت الحكومة البريطانية نفسها بضرورة تحديد العلاقات بين الدولتين من جديد وفقاً للظروف العالمية التي جدّت بعد الحرب ، وخاصة بعد أن قررت الحكومة البريطانية نفسها بأن مصر أبلت في هذه الحرب ضد أعداء انجلترا بلاء حسناً ، إذ تعرضت أراضيها للغزو ووضعت جميع مرافقها ومواصلاتها وموانيها لخدمة الحلفاء وقضيتهم .

قبلت الحكومة البريطانية بالفعل مبدأ الجلاء عن مصر وقناة السويس ، على أساس وضع العلاقات بين البلدين على أساس مطمئن للجانبين في وقت السلم وحين نشوب الحرب أو التهديد بها . وظهرت فكرة الدفاع المشترك .

وفي مشروع صدقي باشا ومستر أرنست بيفن وزير الخارجية في وزارة العمال وافقت بريطانيا على أن يتم الجلاء عن القاهرة والإسكندرية في سنة ١٩٤٧ ، وعن قناة السويس في سنة ١٩٤٩ . ولقد قسمت الحكومة

البريطانية مشروع الاتفاق إلى أجزاء ، الجزء الأول خاص بمعاهدة جديدة ، والثانى خاص بالجلاء ، والثالث بالسودان، ونبه مستر بيفن إلى أنه يصح التصديق على الجزأين الأوليين فى حالة حدوث خلاف على الجزء الثالث وعندئذ يترك هذا الجزء للوصول إلى تسوية له فيما بعد عن طريق المفاوضات أيضاً . ولكن العقبة الكأداء فى نجاح المشروع لم تكن مسألة السودان فحسب ، بل أيضاً مسألة الدفاع المشترك أو التعاون المتبادل التى اقترحها الجانب الانجليزى وأصر عليها .

لقد وجدت الحكومة المصرية فى ذلك الدفاع المشترك بالشكل الذى رسمته بريطانيا إرتباطاً لا تجنى منه مصر سوى الغرم ، ويقيدها بقيود تضيق من حريتها . لقد بنت مصر آمالا كبيرة على وزارة العمال ، وظنت أن بلاءها فى الحرب العالمية الماضية ، وما تفوه به ساسة انجلترا وزعماؤها إبان الحرب من ضرورة احترام حقوق الشعوب فى الحياة والكرامة والاستقلال ، وما نعوه على الألمان من احتلال لبلاد الشعوب التى لا تدانيهم فى القوة وهضم لحقوقها . كل هذا أوجد عند كثير من المصريين بعض الأمل فى انتهاء عهد القوة والارهاب والتهديد، وبزوغ فجر عهد جديد فيه تحترم حقوق الشعوب الصغيرة ومطالبها العادلة ، وخاصة بعد إنشاء نظام هيئة الأمم المتحدة ووضع ميثاق له يتفق وكرامة الأمم .

ولكن هذه الآمال لم تعمر طويلا بعد الحرب ، فلقد أظهرت

وزارة العمال ، بالرغم من أنها اعترفت بتضحيات مصر الجسيمة وبلائها خلال الحرب الماضية ، وبالرغم من أنها وافقت على فتح باب المفاوضات للنظر فى تعديل المعاهدة ، وبالرغم من أنها أعلنت أنها لا تتمسك باستعمارية القرن التاسع عشر ، إلا أنها لم تنحرف كثيراً عن سياسة انجلترا الخارجية التقليدية فى القرن العشرين فيما يختص بالشرق الأدنى وقناة السويس والبحر المتوسط . وإن كانت تجارب الحرب الماضية قد أثبتت بشكل لا يقبل الشك أن قيمة قناة السويس كحلقة مهمة فى المواصلات بين الشرق والغرب ، وخاصة بريطانيا وإمبراطوريتها الشرقية ، تكاد تنعدم إذا كانت الدولة التى تسيطر على وسط البحر المتوسط ، فى إيطاليا أو تونس دولة معادية لانجلترا ، لا سيما بعد التطور الهائل الذى شمل وسائل الحرب وخططها ، وبعد أن أصبحت القوة الجوية أساسية فى الحرب لا تقل أهمية عن القوة البرية أو البحرية ، فأهمية قناة السويس قائمة على أن البحر المتوسط مفتوح للمواصلات العالمية . فإذا استطاعت دولة أو دول تطل على البحر المتوسط معادية لانجلترا إغلاقه تضاءلت قيمة قناة السويس ، وتضاءلت الحركة خلالها ، ومع ذلك فأية قوة جوية معادية من قاعدة قريبة تستطيع تعطيل حركة المرور فى القناة وعرقلة الملاحة فيها إذا أرادت .

فهمت حكومة العمال فى أول الأمر هذه الحقيقة ، فهى إذن لم تتمسك ببقاء جنود الاحتلال فى قناة السويس ، ولم يكن هناك من

داع جوهرى بعد أن تضاءلت المصالح والإمبراطورية الإنجليزية الشرقية باستقلال الهند والباكستان ودخولها ضمن نظام الكومنولث . ولكن إرنست بيفن أراد نظير عدم تمسكه ببقاء الاحتلال أن يربط مصر بتحالف أو تعاون مشترك فى وقتى السلم والحرب يخدم سياسة انجلترا العامة فى الشرق الأدنى أو الأوسط ، (كما أصبح يطلق عليه) ، فينص مشروع صدقى باشا — مستر بيفن فى المادة ٢ على « أن الطرفين المتعاقدين الساميين متفقان على أنه فى حالة اعتداء مسلح على مصر أو فى حالة دخول المملكة المتحدة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على بلاد جارة (ملاصقة) لمصر ، يتخذان متعاونين ومتشاورين ، الإجراءات التى يريانها لازمة ، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية لإعادة السلام» . وتنص مادة ٣ على أنه « لضمان التعاون المتبادل والمساعدة بين الطرفين المتعاقدين الساميين ، ولإيجاد التنسيق فى الإجراءات التى تتخذ للدفاع المتبادل ، يتفق الطرفان المتعاقدان على إنشاء لجنة للدفاع مشتركة تتكون من الهيئات الحربية للدولتين يساعدها من ترى الدولتان تعيينه ، واللجنة استشارية ، وظيفتها . . دراسة مشاكل الدفاع المتبادل للطرفين . . . فى البر والبحر والجو . وخاصة ما يستلزمه ذلك التعاون والخطوات اللازمة لقوى الطرفين . . . المسلحة لمقاومة الاعتداء بنجاح . . . »

فكأن انجلترا فى هذا المشروع استعاضت عن احتلال قناة السويس

والدفاع عنها برأى جديد هو التعاون المشترك . وهذا بلا ريب تطور فى وجهة النظر الإنجليزية ، تطور يخدم انجلترا أولا يقنع مصر . وإن كانت هذه الفكرة الجديدة لم تستمر طويلا ، إذ كما سنجد . عادت بريطانيا فى سنة ١٩٥٠ تؤكد مرة أخرى قيمة قناة الاستراتيجية وأهميتها للملاحة الدولية . ولم يكن الرأى العام المصرى بمستعد أن يقبل هذا الرأى أو أن يستبدل بالدفاع المشترك كما أرادته انجلترا الجلاء عن القناة.

فهذا كان من أسباب فشل مشروع صدقى — بيفن ، وفشل المفاوضات التى تلته بل وقطعها . فأعلن رئيس الحكومة النقراشى فى أواخر يناير سنة ١٩٤٧ أن معاهدة سنة ١٩٣٦ « غير قائمة » ، وأعلن مستر بيفن من جانبه فى مجلس العموم تمسكه بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . واشتدت الأزمة من جديد . وأصبح لا معدى للحكومة المصرية، كما رأت من التقدم بشكواها إلى مجلس الأمن ، وهو الهيئة الدولية القائمة المعترف بها .

لذلك لم تجد الحكومة المصرية بدآ من أن تتقدم فعلا فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بشكوى إلى مجلس الأمن ، معلنة أن وجود قوات أجنبية فى وقت السلم فى الأراضى المصرية التى اشتركت فى هيئة الأمم المتحدة ، وبغير رضا المصريين ، فيه استهتار بوجودها كدولة مستقلة وفيه اعتداء على كرامتها ، وجرح لشعورها ، وتناقض صريح مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارها الذى صدر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . بل إن وجود

الجنود الإنجليز فى القناة ومنطقتها يحمل فى طياته خطراً كبيراً على السلام العالمى ، ويتعارض مع نمو مصر كدولة مستقلة . ووجود هؤلاء المحتلين لم يجعل المفاوضات حرة فى الماضى ، ولن يجعلها حرة فى المستقبل . وأعلنت الحكومة المصرية أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعد تربط مصر ، لتعارضها مع ميثاق أعم وأوسع هو ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولذلك تطالب مصر بالجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر وعن السودان أيضاً .

وذهب النقراشى رئيس الحكومة المصرية ، إذ ذاك ، إلى ليك سكسس، وفى خطاب طويل وصف العلاقات المصرية الانجليزية من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وبعد أن أعلن ثقته التامة فى عدالة ميثاق هيئة الأمم والمبادىء التى تضمنها ميثاق الأطلنطى ، أبان أن مسألة النزاع بين مصر وبريطانيا لم تعد مسألة محلية تمس دولتين فحسب ، بل هى مسألة ذات خطر كبير تمس السلام فى كل الشرق الأوسط . وأن مصر قد تريثت وطال تريثها ، انتظرت إلى انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لتناقش بريطانيا فى أمر علاقاتهما ، والرأى العام المصرى يجمع على جلاء الانجليز عن كل المناطق التى يحتلونها ، ولهذا لم تجد الحكومة المصرية بدأ من أن تتقدم بمطالب الشعب المصرى إلى الحكومة الانجليزية مبينة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد عقدت فى ظروف دولية خاصة تختلف تماماً عن الظروف الحاضرة ، وأن موادها

وضعت لمعالجة مسائل خاصة مؤقتة . ولكن انجلترا أصرت فى أول الأمر على بقاء قواعدها الحربية فى مصر ، ولكنها عادت فأعلنت « أن سياستها هى تأكيد روابط التحالف بينها وبين مصر كدولتين متساويتين لهما مصالح مشتركة ... وأن حكومة المملكة المتحدة تقترح على ذلك سحب كل قواتها البحرية والجوية من الأراضى المصرية ، وأن تسوى بالمفاوضات مراحل وتاريخ ذلك الجلاء والتنظيمات التى من شأنها تسهيل التعاون بين الدولتين فى حالة الحرب أو التهديد بالحرب . »

فكأن الحكومة البريطانية ، كما قال رئيس الحكومة المصرية فى ليك سكسس ، قد جعلت الجلاء عن مصر مشروطاً ، وقدمت على هذا الأساس مشروعاً لمعاهدة تحالف ومشروعاً لمعاهدة حربية يشتملان تقريباً على الشروط الحربية البغيضة التى كانت تنطوى عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ . وتبع هذا اقتراحات من كل من الجانبين ، إلى أن سافر صدقى باشا إلى لندن ليتصل بمستر بيفن وزير الخارجية البريطانية ، ووصل الطرفان إلى مشروع لاتفاق ، ظهر فيه فيما بعد اختلاف وجهات النظر ، وذلك بعد أن رجع صدقى باشا إلى مصر .

ولم يستطع الطرفان — المصرى والانجليزى كما نص خطاب رئيس الحكومة المصرية — الوصول إلى نتيجة حاسمة فيما اختلفا عليه ،

ولذا لم يبق أمام مصر إلا أن تتقدم لمجلس الأمن ، تطلب إنصافها ، بأن يحكم هذا المجلس بجلاء الإنجليز مباشرة عن مصر ، عن قناة السويس والسودان بغير شروط . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ لم تقم فى جو من الحرية يكفل للجانب المصرى حقوقه ، فلقد عقدت وجنود الاحتلال قائمون فى مصر ، عقدت تحت التهديد ، بأنه إذا لم تسفر المفاوضات عن نتيجة فستتخذ انجلترا لنفسها موقفاً جديداً .

وبعد ذلك فهذه المعاهدة متعارضة مع المعاهدة الدولية التى عقدت فى سنة ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس والتى نصت على أن القناة مفتوحة لكل السفن وقتى السلم والحرب ، وأن الدفاع عنها موكول للحكومة المصرية . فبريطانيا قد نقضت هذه المعاهدة الدولية إذ أعطت لنفسها فى معاهدة ١٩٣٦ من الناحية الفعلية حماية القناة .

وبعد ذلك فمعاهدة ١٩٣٦ متناقضة مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، فهى تنص على تحالف أبدى ، فى الوقت الذى ليست فيــه لبريطانيا حدود مع مصر ولا روابط مشتركة ، فكل ما تريده بريطانيا هو أن تربط مصر بعجلة الاستعمار البريطانى ، وهذا فى ذاته يخالف كل المخالفة مبدأ المساواة الذى ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، فالميثاق قد نص على احترام مبدأ المساواة فى حقوق السيادة لكل الشعوب المشتركة فى هيئة الأمم ، ولذا فلن تستطيع مصر أبداً قبول وجود قوات أجنبية فى بلادها بغير رضاها ، وخاصة فى وقت يسود فيه السلم ، وأن مصر التى

قبلت الدخول فى نظام فيه التعاون الجماعى لمستعدة لتحمل نصيبها من المسئولية .

كانت هذه حجج الجانب المصرى . وأما الجانب البريطانى الذى كان يمثله فى مجلس الأمن سير الكسندر كادوجان ، فلقد ذكر أن المعاهدة موجودة ولم تنته بعد ، ولذا فقوات انجلترا باقية فى قناة السويس .

وأن الحكومة البريطانية قد وافقت فى مشروع صدقى — بيفن على أن يتم الجلاء عن مصر وقناة السويس فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وأن الإنجليز قد نفذوا ما وعدوا به إذ انسحبوا من القاهرة والإسكندرية فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، ولكن المشروع الذى ووفق عليه فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ رفضته مصر ، ولو أن مصر وافقت على بروتوكول الجلاء ومعاهدة التعاون المتبادل لتم جلاء القوات الإنجليزية فى الموعد المضروب ، ولكن المشروع كله رفض لعدم الاتفاق على مسألة السودان . ولذا فالنسبة لمسألة الجلاء عن القناة ليس لمصر قضية تقدمها لمجلس الأمن .

وأضاف سير الكسندر كادوجان بأنه لما رفضت مصر ذلك المشروع ظلت معاهدة سنة ١٩٣٦ باقية ، وتبقى إلى سنة ١٩٥٦ . وشرع مندوب انجلترا يدلى بوجهة نظر الحكومة الإنجليزية بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ معاهدة قانونية .

ثم أخذ بعد ذلك يدلل على أن وجود القوات البريطانية فى القناة

لا يتنافى وميثاق هيئة الأمم المتحدة، فطالما وجود هذه القوات قد نصت عليه المعاهدة هذا يجعله غير متناقض مع الميثاق . ثم عرج على مسألة الرضا والإجبار فى إمضاء المعاهدة ، وذكر أنه منذ سنة ١٩٢٢ ومصر ترفض بالفعل مشاريع معاهدات مع انجلترا ، فهل كان ممثلو مصر فى سنة ١٩٣٦ — كما يقول — أقل حرية من النحاس فى ١٩٣٠ أو ثروت فى ١٩٢٧ أو محمد محمود فى ١٩٢٩ ؟ ثم ذكر أن هذه المعاهدة عرضت على البرلمان المصرى ووافق عليها بأغلبية ٢٠٣ إلى ١١ صوتاً ، واستشهد ببعض تصريحات لرجال السياسة المصريين فى ذلك الوقت مؤيدة لهذه المعاهدة واستمر يعدد فيما رآه محاسن لهذه المعاهدة .

وذكر سير الكسندر كادوجان أن وجود القوات الإنجليزية فى القناة بمعاهدة لا ينقص من حقوق مصر فى السيادة ، دلل على ذلك بضرب أمثلة لمعاهدات من هذا النوع ، تنص على وضع قوات أجنبية فى بلاد دولة محالفة ، ففى اتفاقيـــة ١٩٤١ ، كما يقول، تتمتع الولايات المتحدة بوضع قوات فى جملة قواعد على أرض بريطانيا . . والاتحاد السوفييتى بمعاهدة أغسطس ١٩٤٥ مع الصين أصبح له الحق فى استخدام ثغر بورت آرثر لقواته الحربية والبحرية والجوية لمدة ثلاثين عاماً .

وقال فى آخر خطابه أنه لا يهم بعد ما ذكر أن يرضى الشعب المصرى الآن أو لا يرضى عن وجود الإنجليز فى القناة .

وصرح الجانب المصرى عن دهشته لهذه النغمة المتكررة التى تبرر

استعمارية القرن التاسع عشر ، والتى ظن أنها انتهت نهائيـاً بالقضاء على الفاشية والنازية . أخذ الجانب المصرى يردد مساوىء الاحتـــلال البريطانى فى مصر مستعرضاً تاريخ الحكم الإنجليزى فى وادى النيل منذ سـنة ١٨٨٢ ، وذكر بمجلس الأمن بأن مسألة معاهدة سنة ١٩٣٦ ليست مسألة قانونية فحسب ، « فمهمتكم ، الوزير المصرى ، يخاطب أعضاء مجلس الأمن ، ليست الحكم فى حقوق الطرفين المتخاصمين القانونية ، إن مهمتكم الأولى هى المحافظة على السلام والأمن ، هى إيجاد الظروف التى تنمو فيها العلاقات الودية والسلمية بين الشعوب .. وكثيراً ماأدت المعاهدات الفاسدة إلى اضطراب السلام ... » .

ثم استعرض الجانب المصرى معاهدة سنة ١٩٣٦ نصاً نصاً ،وبين أن قيمة أى تحالف ليس فى الشروط التى تكتب أو النصوص التى تسطر، وإنمـا فى روح الصداقة الذى يربط بين الشعوب . . . ، فهو بلا شك خير وأبقى .

قارع الجانب المصرى بريطانيا الحجة ، ووضح وجهة نظره فى مسألة السودان ، وأبان أن نظام عصبة الأمم الذى نصت المعاهدة على الاحتكام إليه ، فى حالة الاختلاف ، قد زال من الوجود ، وأن مصر قد لجـأت الآن إلى الهيئة الدولية الموجودة وهى هيئة الأمم المتحدة ترجو الانصاف وتحقيق مطالبها .

ولـكن احتكام مصر إلى مجلس الأمن لم يؤد إلى نتيجة فى تحقيق

المطالب المصرية والجلاء عن قناة السويس والسودان . على أن مصر بالرغم من ذلك أسمعت العالم أجمع شكواها وأفصحت حكومتها رسمياً على مشهد من جميع الدول عن رأيها فى العلاقات المصرية الانجليزية .

---

٩ ـ انجلترا والقناة

من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢

وظلت الأزمة السياسية بين مصر وانجلترا مستحكمة ، تتقـدم خطوة وتتأخر خطوات . وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تزداد إيماناً بقضيتها ، وبعدالة حقوقها . استمر الانجليز مشرفين على القناة محتلين لها لا يتزحزحون عنها . ثم شغلت مصر فترة من الوقت بالدفاع عن فلسطين وحقوق العرب ، حتى إذا وقعت الهدنة ، عادت مسألة تحديد العلاقات المصرية الانجليزية إلى الظهور مرة ثانية تستلزم حلا حاسماً .

فعادت الحكومة المصرية إلى الاتصال من جديد بالحكومة الانجليزية . وأرادت وزارة الوفد منذ توليها في أول سنة ١٩٥٠ العمل على تصفية الجو بينها وبين بريطانيا في الشرق الأوسط . وتقدمت إلى الحكومة البريطانية مبينة أن مطالبها هي « جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزاً وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري » وعلى أساس تحقيق هذين المطلبين تستطيع مصر تأدية واجبها في سبيل السلام العالمي .

وفي أوائل صيف سنة ١٩٥٠ رحب مستر أرنست بيفن بفتح باب المفاوضات ، واقترح « أن يجرى أولا بين رئيس أركان حـرب

الأمبراطورية فيلد مارشال سير وليام سليم وبين الحكومة المصرية بحث صريح رسمي للنواحي العسكرية للمسألة التي تواجهنا في الشرق الأوسط ، وأضاف إلى « أن ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير النواحي العسكرية »ورأى أن تسير هذه المباحثات « بأقل ما يمكن من العلانية»

وأسرعت الحكومة المصرية إلى إجابة الحكومة البريطانية إلى رأيها على أساس« الموافقة على مبدأى جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان » ، كما بينت رغبتها في الاتصال بالسفير البريطاني الجديد لدى وصوله والمارشال سليم .

وجاء المارشال سليم إلى مصر ، وكان الوقت صيفـــاً (٥ يونيو ١٩٥٠) ، واتصل بولاة الأمور في مصر ، وبين لهم في جلاء أولا أنه لا يمكن فصل المسألة السياسية عن العسكرية . وأكد وجود الخطر الروسي الدائم وأنه لا يمكن لدولة واحدة مقاومته . وأن الحـــل الوحيد هو تكتل الدول ذات المصلحة في مقـاومته « من الوجهتين العسكرية والصناعية» «والتنازل عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية» ، وقد تنازلت انجلترا نفسها وغيرها عن بعض السيادة وقبلت وجود قوات أجنبية في بلادها.وتركت الولايات المتحدة سياسة العزلة القديمة ، واشتركت اشتراكا فعلياً في الدفاع عن العالم الغربي .

وأضاف المارشال سليم بأنه « إذا نشبت الحرب فستكون مصر موضعاً من مواضع اهتمام السوفييت . . . هي والشرق الأوسط ...

وقد تقولون أن وجود القوات البريطانية فى مصر يجتذب الروس إليها لطردهم منها، ولكن ما يبتغون هو مصر. فأنتم بلد ذات ثروة وموارد وكل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب أن يملك مصر، فمصر مفتاح الشرق الأوسط »، ومضى قائلا:

« ولا يتسنى لمصر أن تقف بمنجاة ببقائها على الحياد إذ لا تستطيع الحياد إلا إحدى دولتين ، إما قوية وليست مصر هذه الدولة ، أو صغيرة (لا مطمع فيها) . . . »

وإذا لم تستطع مصر الحياد ، ففى نظره ليس أمامها إلا الدفاع ، والدفاع يستلزم حلفاء ، وبريطانيا هى الحليف . والدفاع يستلزم الحرب والحرب تستلزم الإسراع بالإعداد لها . ثم انتقل المارشال سليم إلى هدف بريطانيا الحقيقى وهو « إننا كما يقول نريد الوصول إلى اتفاق عسكرى معكم وسيكون إتفاقاً دفاعياً محضاً » . وذكرت أن بريطانيا لا تريد فى هذا التحالف أن تقف موقف «المعلم» بل موقف «الشريك» ، « وأنه يتطلع إلى نظام للدفاع يظهر بجلاء أن وجود الجيوش البريطانية فى قناة السويس ليس له معنى الاحتلال بأية حال، ولكنه يرمى إلى الدفاع لمواجهة الموقف الدولى .... ، وأن السلطات العسكرية المصرية تستطيع أن تجد نظاماً لمصلحة بلدينا المشتركة » .

ووجد رئيس الوزارة المصرية أن يبين عن رأى الحكومة المصرية الوفدية فيقول بأن الشعب المصرى « لا يمكن أبداً أن يركن لوعود

جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية إلى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأية صفة ».

« . . . ولقد وقفت إلى جانبكم ووجهت الشعب إلى أن يبذل لكم معاونة مادية ومعنوية فى الحرب الأخيرة ، ولم أفعل ذلك طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فحسب وإنما فعلته إيماناً بقضية الحرية .... ولا أستطيع . . . قطع الصلة بين الماضى والحاضر ، فإن الماضى ماثل أمامنا لا يمكن تجاهله أو نسيانه ، ويتلخص فى الاحتلال الطويل والوعود التى لم تتحقق . إن ثقة الشعب المصرى قد ضعفت فى وعودكم ونظرياتكم ، وكذلك الدول الكبرى المسيطرة على العالم . لماذا نقف إلى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل ، وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا إذا لم نكن نعرف يقيناً أن مطالبنا ستحقق فى هذه المرة الثالثة . . . »

« يجب أن نبحث عن طريقة أخرى فى تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء عن قناة السويس ويكفل المصالح المشتركة ، وأحب أن تعرف أنه ليس فى العالم قوة تستطيع إقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء فإنما يسبب ذلك وجود جيش أجنبى فى بلادنا هو الذى يوجه إليه العدوان الروسى »، وطالب رئيس الحكومة المصرية بمعاونة انجلترا مخلصة فى تسليح الجيش المصرى، « فالجيش المصرى سيتمتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله . إن جلاءكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ويجعل الجيش

يتفانى فى خدمة قضية السلام المشترك » .

وختم كلامه بهذه العبارة « لماذا تبقون قواتكم فى القناة وليس فى فلسطين أو غزة مع أن هذه القوات الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل إلينا فى مدى أسبوع ، وتكون عندنا وقت الحرب » .

وعندئذ دافع المارشال سليم عن الفكرة التى تقول بأن وجود الجيوش لا يحمل معنى الاحتلال ، وإنما هو « نظام دفاع مشترك لحسب قائم على المساواة » ، وأنه لا يستطيع « أن يوصى حكومته بالجلاء التام» عن القناة . وأن انجلترا « تتقدم فى أفكارها بشأن الدفاع » ولذا فهى لا تقبل الآن ما قبلته فى مشروع صدقى — بيفن من الجلاء التام عن الأراضى المصرية وقناة السويس .

ولذلك اضطر رئيس الحكومة المصرية أن يدلى للجانب الإنجليزى فى ٦ يونيو سنة ١٩٥٠ ببيان شامل عن مطالب مصر وعن أهمية الجلاء عن قناة السويس فهو كما قال :

« ا — حق مصر الطبيعى . . .

ب — وعود بريطانيا بالجلاء قد جاوزت الستين وعداً كان آخرها ما قبلته الحكومة البريطانية فى مشروع بيفن — صدقى . . ولا يصح الإدعاء بتغير الظروف عما كانت عليه فى سنة ١٩٤٦ ، فالظروف الدولية لم تتغير منذ انتهاء الحرب فإن توقع الخطر الروسى قائم منذ ذلك الحين.

حـ — أحكام الميثاق وقرارات هيئة الأمم المتحدة .

د ـ تقدم الفنون العسكرية والأسلحة يجعل الإحتفاظ بهذا العدد المحدود فى منطقة القنال عديم الجدوى من الناحية العسكرية .

هـ ـ من الميسور أن تستبدل مصر قوات مصرية أكثر عدداً (بهذا العدد المحدود) ... مصر تستطيع سد هذا الفراغ بقواتها الوطنية .

و ـ (ومن مصلحة انجلترا كسب ثقة الشعب المصرى) .

ز ـ بأن القول بأن حالة التهديد بالحرب فى الوقت الحاضر يبرر الاحتفاظ بقوات بريطانية فى قناة السويس معناه تأييد الاحتلال لأن هذا الخطر لا يرجى له زوال . . . وسيكون من الميسور دائماً التعلل بوجود خطر الحرب .

ح ـ أن الدول المجاورة لروسيا نفسها مثل تركيا وإيران والمعرضة لخطر الغزو المباشر لاتوجد فيها قوات احتلال أجنبية .

وتملك بريطانيا كثيراً من القواعد الجوية والاستراتيجية فى البلاد المحيطة بمصر مثل مالطة وقبرص وبرقة والأردن التى يسهل إرسال القوات منها إلى مصر زمن الحرب » .

« وأما المقارنة بين مصر والمملكة المتحدة ، كما يقول بيان رئيس الوزراء ، بالنسبة لوجود قوات أجنبية فى بريطانيا فالجواب .. (١) ألا نزاع فى أن وجود تلك القوات لا ينطوى على أى مساس بالسيادة البريطانية نظراً لأن الدولتين على قدم المساواة (٢) هذا الموقف طارىء ومؤقت . أما فى مصر فيعتبر امتداداً لاحتلال ظل ستين عاماً (٣) لو أن

انجلترا طالبت أمريكا بإجلاء قواتها عن أراضيها لفعلت ذلك فوراً .

(٤) تباين نظرة كل من الشعبين المصرى والبريطانى إلى وجود تلك القوات الأجنبية فى أراضيه » .

« وترى مصر أن الأمر ينبغى أن يعالج على الوجه الآتى :

١ — جلاء القوات البريطانية عن مصر (قناة السويس) جلاء ناجزاً .

ب — لما كانت مصر شديدة العناية بتقوية جيشها وتزويده بأحدث الأسلحة والعتاد . . . وإتمام التجهيزات المدنية والعسكرية اللازمة . . . ووسائل المواصلات كل ذلك يقتضى أن تبادر بريطانيا ببذل معونتها لإجابة مطالب مصر فى هذا السبيل .

ج — عند قيام حالة تهدد الأمن فى الشرق الأوسط فإن الحكومتين تتبادلان الرأى فيما يتصل بالموقف .

د — إذا وقع اعتـــداء مسلح على مصر أو إذا دخلت بريطانيا الحرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على إحدى الدول المتاخمة لمصر ، فإن مصر تتعاون عسكرياً فى داخل حدودها وفى نطاق إمكانياتها مع بريطانيا العظمى للدفاع عن مصر . وتفصيلات هذا التعاون يجرى الاتفاق عليها فيما بعد » .

« وفى مثل هذه الأحوال إذا تبين أنه من الضرورى استقدام قوات بريطانية إلى الأراضى المصرية ، فإنها سوف تلقى جميع التسهيلات

اللازمة لاستقبالها ، والتي يمكن الاتفاق عليها مقدماً ، ومن المقرر أنه بمجرد انتهاء العمليات الحربية فإن القوات البريطانية تغادر الأراضي المصرية .

وأن الحكومة المصرية مستعدة لبحث أي مقترحات من الجانب البريطاني طالما أن أساسها الجلاء الناجز عن الأراضي المصرية » .

ولكن ذلك البيان الذي حاول فيه رئيس الوزارة المصرية التوفيق بين وجهتي نظر مصر وانجلترا لم يلق القبول عند المارشال سليم الذي أصر على ضرورة وجود القوات البريطانية وقت السلم ، لأن دول الدومنيون لا تقبل إرسال قوات لمساعدة مصر إذا لم تكن قوات بريطانيا في مصر في القناة بالفعل .

وبعد شهر تقريباً ، في يوليو من نفس هذه السنة حاول السفير البريطاني نفس المحاولة مع وزير الخارجية المصرية فبين أن ليس من مصلحة مصر إزالة المنشآت والقوات البريطانية من قناة السويس ، ثم محاولة إعادتها بعد ذلك على أساس جديد « فهذا ليس عملياً » . وقال « إن من الضروري على أية حال (للدفاع) وجود قاعدة عسكرية لتكون في حالة تسمح باستخدامها في وقت قصير وأن يكون بها فنيون وموظفون إداريون ، وأغلب القوات في منطقة قناة السويس الآن من الفنيين » .

وردد وزير الخارجية المصرية بيان رئيس الحكومة السابق ذكره . فبين أن مصر مصممة على الدفاع عن نفسها ، « وهي توافق على عقد محالفة

دفاعية مع بريطانيا بشرط الجلاء الناجز الكامل ، وأن تكون هذه المعاهدة معاهدة الند للند على قدم المساواة » . وأجاب على استشهاد الجانب الإنجليزى فى مقابلات أخرى بمسألة كوريا الجنوبية واكتساح الشيوعيين لها الأمر الذى ما كان يحدث لو أنه كان بكوريا الجنوبية قوات أمريكية من قبل ، فأجاب وزير الخارجية بأن البون شاسع بين المسألتين ، فمثلا روسيا ليست ملاصقة لمصر ورجا من الفيلد مارشال سليم ، الذى أثار هذه الفكرة ، ألا ينظر إلى الموقف على ضوء الحقائق العسكرية البحتة وحدها ، وأن ينظر إلى الحالة النفسية للشعب المصرى أيضاً ، فمصر المتحررة من قوات الاحتلال تكون حليفاً أقوى وأخلص » .

ولكن الجانب البريطانى أصر على ضرورة « توفر قاعدة تكون معدة لاستقبال جميع النجدات فى الحال وإقامتها ، وهذه القاعدة هى قناة السويس .

وبين فى أغسطس سنة ١٩٥٠ بأنه لا يمكن إنشاء هذه القاعدة فى غزة إلا إذا « عقد صلح بين مصر وإسرائيل » . ثم إن غزة « بعد ذلك ليست مكاناً صالحاً فليس فيه مواصلات أو موانىء أو قوة عاملة » ، فإذن لابد من بقاء القاعدة الحالية فى القناة لأن « مصر لا تستطيع من وجهة النظر الفنية أن تقوم بصيانة القاعدة دون مساعدتنا ، ولا بد من بقاء الدفاع المشترك .

والسبب الأساسى فى تمسك بريطانيا بوجهة نظرها هذه كما يقول السفير البريطانى فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ « هو موقع مصر الجغرافى

وامتلاكها لقناة السويس وهى حلقة مواصلات حيوية تهتم بها جميع الدول البحرية » . . . . « ونحن لا نطلب منكم أن تسلمونا منطقة القنال ولكنا نطلب أن نشترك معكم فى الدفاع عن منطقة القنال . وأهم جزء فى الدفاع هنا هو الدفاع الجوى . ويجب على مصر أن توافق على أن يكون لها دفاع جوى مشترك إذ أنها لاتستطيع أن تدافع عن منطقة القناة بمفردها » .

وهذا التمسك من الجانب البريطانى دعا وزير الخارجية المصرية صلاح الدين إلى القول (فى مقابلة ١٤ أغسطس مع السفير البريطانى) « إن مصر تعتبر بحق أن وجود قوات لكم فى أرضها مهما كانت صفتها مخل بسيادتها فلها كل الحق فى أن ترفض هذا الاحتلال ... مهما تكن أهمية قناة السويس الاستراتيجية بالنسبة لكم . . . على أن قناة السويس لم تعد لها هذه الأهمية السابقة من الوجهة العسكرية . ودليل ذلك أن أكثر حركة النقل إلى الشرق الأقصى كانت فى أثناء الحرب العالمية الأخيرة تمر من رأس الرجاء الصالح فضلا عن إمكان تعطيل الملاحة فى القنال وقتاً طويلا إذا ألقيت عليه قنبلة من القنابل الذرية . . . ومن هذا يمكن أن يقال أن مصر نفسها هى مطلبكم الحقيقى لا قنال السويس » .

وفى مقابلة ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ « ردد السفير البريطانى مرة أخرى

وجهة النظر الإنجليزية فقال « ليست بريطانيا أو مصر حرة التصرف ، فكلانا يواجه مستقبلا نقاتل فيه من أجل حياتنا ولا يمكننا أن نؤمل فى الحياة منعزلين . . . إن مصر تواجه الآن حيرة شديدة ، فهى تريد من جهة أن تدافع عن نفسها ، وأن تحقق من جهة أخرى مطالبها القومية ، وهذا الغرضان لا يمكن بلوغهما فى آن واحد ، ويجب على الحكومة المصرية أن تقبل هذه الحقيقة القاسية ، وهى أن الجلاء الكامل الناجز (عن قناة السويس) لا يتفق مع الدفاع عن البلاد ، ويجب أن نجد وسيلة للتوفيق بين مطالب الدفاع العاجلة وبين كرامة مصر القومية . . . »

ولكن وزير الخارجية المصرية لم يقتنع بهذه الفكرة ولم يزد إلا استمساكا بوجهة النظر التى عبرت عنها الحكومة المصرية فى ذلك الوقت .

وحين زار وزير الخارجية المصرية مستر بيفن فى لندن ، لم يجد إلا نفس الرأى السابق ، فيقول مستر بيفن فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ « إنه يشعر بأنها تكون مسئولية بالغة الخطر إذا تركت معاهدة سنة ١٩٣٦ دون إعداد تدبير فعال ليحل محلها ... وأن العبارة المصرية المعادة من الجلاء ووحدة مصر والسودان لا تنهض أساساً عملياً يمكن البناء

عليه . . . » ، وأشار إلى « الموقف الدولى الذى يهدد بالخطر » « وأنه لا داعى للإشارة إلى مناقشات ١٩٤٦ بين مصر وانجلترا » .

ولم يقدم السفير البريطانى مقترحات فعلية من حكومته إلا فى يوم ١١ إبريل ١٩٥١ . وذلك لحل مسألة الدفاع ، موضحاً فى نفس الوقت « السخط الحقيق الذى أثاره فى بريطانيا استمرار القيود على ناقلات البترول التى تمر بقناة السويس » .

ونص هذه المقترحات هو « إن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد لأن تستأنف المفاوضات لتعديل معاهدة التحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ .

« تعلم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بالصعوبات الكبيرة التى تواجه الحكومة المصرية فى هذه المسألة . على أنها لا تستطيع بالنظر إلى التزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى شمال الأطلنطى وفى الشرق الأوسط أن تقبل تبعة اتخاذ أية تدبيرات تضر بقدرتها على المساهمة فى الدفاع عن هذه المنطقة بنجاح ضد أى معتد . ومثل هذا الدفاع لن يكون ممكناً إلا إذا استمرت القاعدة المصرية فى المستقبل فى أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فوراً وقت الحرب ، وإلا إذا كان الدفاع الجوى عن مصر مكفولا .

« فلهذه الظروف تقترح حكومة . . . المملكة المتحـــدة أن

تعدل معاهدة التحالف المعقودة فى سنة ١٩٣٦ ، بحيث تنص على ما يأتى :

« ا ــ انسحاب الجنود البريطانيين من مصر (قناة السويس) على مراحل ، ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهى فى سنة ١٩٥٦ .

« ب ــ تحويل القاعدة إلى المدنيين تدريجياً ، ويقترح أن يتم ذلك لغاية سنة ١٩٥٦ ، بإحلال الموظفين المدنيين الضروريين محل الموظفين العسكريين المنسحبين ، ويعهد بالقاعدة بعد ذلك إلى القوات المسلحة المصرية للمحافظة عليها . على أن تدار وفقاً للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإدارى العام لمجلس إشراف انجليزى ــ مصرى . . .

« حـ ــ إنشاء نظام انجليزى ــ مصرى طويل الأجل للدفاع الجوى . . .

« هـ ــ وفى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر ، وعلى أن تمنحها والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات بما فى ذلك استعمال الموانى والمطارات ووسائل

المواصلات المصرية » .

وأضاف السفير البريطانى أن انجلترا « لا تستطيع أن تقبل إقرار الرأى القائل بأن مسألة السودان لا يمكن فصلها عن مسألة الدفاع » .

ولكن الحكومة المصرية لم تقف عند الرفض ، فوضعت اقتراحات من ناحيتها قدمتها للسفير البريطانى فى ٢٤ إبريل ١٩٥١ تحدد نهائياً وجهة نظرها فى حل الموقف . ويبدأ رد الحكومة المصرية بالتعبير عن « أسف مصر البالغ وخيبة الأمل المؤلمة » وبعد أن يرفض الرد المصرى هذه المقترحات جملة وتفصيلا يتقدم بالمقترحات الآتية :

« ١ — الشروع فى إجلاء القوات البريطانية عن مصر (قناة السويس) بمجرد عقد الاتفاق مباشرة ، وضرورة إتمام هذا الجلاء براً وبحراً فى مدة لا تتجاوز سنة .

« ٢ — تسليم القاعدة إلى القوات المصرية المسلحة بمجرد إتمام الجـــلاء .

« ٣ — إعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات اللازمة فى أقرب وقت باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية .

« ٤ — وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . . .

« ٥ — (خاص بالسودان) .

« ٦ — عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه عودة القوات البريطانية

إلى الجهات التي يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها إليها للمعاونة في الدفاع عن مصر في حالة ما إذا وقع عليها اعتداء مسلح أو في حالة اشتباك المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر .

« ٧ — إذا عادت القوات البريطانية إلى مصر وفقاً للبند السابق فيتعين الشروع في إجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء براً وبحراً وجواً في أجل أقصاه ثلاثة أشهر .

« ٨ — إلغاء معاهدة . . . ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها وكذلك اتفاقي سنة ١٨٩٩ بمجرد سريان الاتفاق الجديد » .

تمهلت الحكومة البريطانية في الرد على المقترحات المصرية ، وأطالت التمهل ، والواقع أنه لم يكن لديها شيء جديد في ذلك الوقت تقدمه . وكثرت الأقاويل والشائعات . فقيل حيناً أن المشكلة الرئيسية في نظرها هي اهتمامها بالمحافظة على التزاماتها قبل دول الكومنولث وحلف الأطلنطي ، فهي لا تستطيع البت في مسألة مثل الجلاء عن قناة السويس دون معرفة رأي شركائها هؤلاء ودون استشارتهم وموافقتهم . وهي لذلك تنتظر حتى يضع وزراء الدفاع في الكومنولث تقاريرهم . وكان الغرض من اجتماعهم في لندن في ذلك الوقت هو دراسة إنشاء نظام للأمن في منطقة شرق البحر المتوسط بدلا من إقامة نظام دفاعي بين دول الشرق الأوسط . ولقد وجد ذلك المؤتمر

أن اشتراك الولايات المتحدة مع انجلترا متعاونة مع الدول العربية ضروري في إقامة سد أمام التوسع الشيوعي الذي كان يخشى خطره عقب قيام النزاع الإيراني الانجليزي على مسألة البترول . لقد اتجهت الآراء أخيراً في ذلك الاجتماع على اقتراح إنشاء هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط من انجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا ومن يريد من دول الكومنولث .

ولم تكن انجلترا تثق قليلا أو كثيراً في ميثاق الضمان الجماعي وحده ، ذلك الميثاق الذي عقدته الدول العربية باستثناء شرق الأردن ، هذا الميثاق الذي ينص على وجوب التعاون المتبادل بين أعضائه وإنشاء مجلس عسكري دائم .

وكانت الحكومة الانجليزية العمالية مضطرة أن تحسب حساباً كبيراً لذلك الفريق من الرأي العام الانجليزي الذي كان يطالب بالتمسك بالبقاء في القناة . ويرى أن تركها يضير المصالح البريطانية ضرراً بليغاً . فبعض الصحف مثل صحيفة الديلي اكسبريس ترى « أن الجلاء عن القناة لايكون إلا خيانة للمصالح البريطانية الحيوية . . . وما قيمة أي وعد يقدمه المصريون بالسماح للبريطانيين بالعودة » . وحمل المحافظون في البرلمان البريطاني حملة عنيفة على السياسة المتراخية لوزارة العمال بأزاء مصر . وكان المحافظون قوة لايستهان بها ويحسب حسابها . وأضيفت إلى آراء المحافظين آراء العسكريين ، وكان هؤلاء أشد الناس

تمسكاً بالبقاء فى قاعدة قناة السويس ، ويرون أن انجلترا أقدر من غيرها على حماية هذه القاعدة وصيانتها ، ويجب ألا تترك تلك المهمة لغيرها كلية . وأنه لامانع عندهم من إشراك مصر إذا أرادت مشاركة بريطانيا فى أمر الصيانة والدفاع عن هذه القاعدة — لهذا كله لم تر حكومة العمال إجابة مصر إلى مطلبها فى الجلاء عن قناة السويس . وهى وإن كانت قد اتخذت هذه الخطة ، إلا أنها آثرت الصمت ، وفضلت الانتظار .

ولكن ذلك الموقف لم يرق الحكومة المصرية التى ملت الانتظار ونفد صبرها ، ورأت ألا مناص من أن ترسل مذكرة قوية اللهجة إلى السفارة البريطانية فى ٦ يوليـة سنة ١٩٥١ تذكرها « بأن الحكومة الملكية المصرية تجد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار إلى غير حد فى المحادثات الجارية بين الطرفين منذ شهر يوليو سنة ١٩٥٠ ، وأن انجلترا لن تخسر شيئاً » من هذه المطاولة ، وأن الحكومة الملكية المصرية قد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأى العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى » .

وفى نفس اليوم الذى قدمت فيه هذه المذكرة اجتمع السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بصلاح الدين باشا ، وأخذ السفير البريطاني

يبين قيمة التعاون فى مشروع دفاع مشترك ، وأن « على الحكومة المصرية أولا أن تدرك أنها أمام واحد من أمرين :

١ — التعاون فى مشروع دفاع واف قد يجنب مصر الغزو كلية .

٢ — أن تتعرض مصر لغزوين أحدهما . . . . لاحتلال البلاد . والآخر لطرد المعتدين » . والتعاون فى مشروع دفاع أكثر فائدة لمصر هذا فضلا عن أن ميثاق الأمم المتحدة يبيح الاتفاقات الأقليمية ، وأن انجلترا تحاول عقد اتفاق لضمان الأمن الأقليمى . واعتذر عن تأخير رد الحكومة البريطانية بأنه ناشىء من مشاغلها الكثيرة .

وأمام هذا وجد وزير الخارجية المصرية نفسه مضطراً لأن يلاحظ بأن مشاغل انجلترا لن تنتهى ، وأبان بأن المطالب المصرية مسألة « حياة أو موت بالنسبة لمصر » ، وهى مسألة مع ذلك تهم السلم العالمى . وأن الحكومة المصرية مضطرة بعد قليل إلى الإدلاء ببيان عن هذه المفاوضات للبرلمان ، وأن حكومة مصر تعتقد أن « السياسة التى تتبعها بريطانيا فى مصر والسودان منافية لميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه ، فهى منافية لمبدأ المساواة فى السيادة ، ولمبدأ استقلال الدول الأعضاء وسيادتهم ، وللمبدأ الذى يقضى بوجوب امتناع كل دولة عن المساس باستقلال غيرها من الدول الأعضاء أو بوحدة أراضيها ، كما أنها تنافى قرار هيئة الأمم المتحدة بوجوب جلاء القوات الأجنبية عن أراضى الدولة المحتلة بغير رضاها » . وأما المحالفات الأقليمية فهى فى نظر

الحكومة المصرية يجب أن « تعقد بالرضى والاختيار »، «وأن مصر شعباً وحكومة لا ترغب فى أى محالفة على أساس احتلال أراضيها والعبث بوحدتها» .

ولقد توترت العلاقات بين انجلترا ومصر من ناحية أخرى فى صيف سنة ١٩٥١ نتيجة لإصرار مصر على عدم مرور السفن الناقلة للبترول خلال القناة إلى اسرائيل ، وخاصة بعد حادث السفينة البريطانية أمباير روش فاحتجت انجلترا ، وأعلنت أنها ستشكو مصر إلى مجلس الأمن ، وأرسلت أربعة مدمرات إلى البحر الأحمر ، وطالب بعض الأعضاء فى البرلمان البريطانى الحكومة الانجليزية بضرورة إرسال سفن حربية لحراسة السفن البريطانية أثناء مرورها بالقناة حتى لا تتعرض لها مصر ، ورفضت الحكومة البريطانية اتباع رأى المحافظين بحماية ناقلات البترول ، حتى لا تشجع المصريين على المطالبة بتأميم القناة . ولكنها التجأت إلى مجلس الأمن ، وأمام هذا الموقف أعلن وزير الخارجية المصرية للسفير الأمريكى بأن النزاع على الملاحة فى قناة السويس يمكن فضه بالوسائل الدبلوماسية وأن إثارته فى مجلس الأمن ستحدث قطيعة بين الدول الغربية .

لم تكن إذن مسألة الملاحة فى القناة من العوامل للتقريب بين انجلترا ومصر ، وربما كان لها أثرها السىء على العلاقات المصرية الإنجليزية .

وبينما الأمور سائرة فى بطء شديد ، ومصر تنتظر إجابة مرضية من بريطانيا على المقترحات التى قدمتها ، إذ بوزير الخارجية البريطانية يعلن فى مجلس العموم البريطانى فى ٣٠ يوليو ١٩٥١ تمسك الحكومة البريطانية بوجهة نظرها وبالدفاع المشترك بحجة الضرورات الدولية .

بسط مستر موريسون فى بيانه سياسة الحكومة البريطانية تجاه الشرق الأوسط ومصر ، وبين بوضوح لامزيد عليه أن بريطانيا فى هذه الظروف العالمية الحالية غير مستعدة لقبول وجهة النظر المصرية فيما يختص بجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس ، وفيما يختص بالدفاع عن مصر وعن الشرق الأوسط . وكان هذا الخطاب فى الواقع رداً حاسماً على المقترحات المصرية ، وتبريراً لموقف انجلترا إزاء هذه المقترحات .

يقول مستر موريسون :

« فاليوم أصبحت كل الأمم أعضاء فى مجموعة واحدة ، ولا يمكن دعم مصالح أية دولة على حساب الحاجات والحقوق المشروعة لبقية الدول .

« والصداقة القوية والتعاون الوثيق بين مصر وبريطانيا يعدان من أحجار الزاوية فى استقرار أمور الشرق الأوسط وسلامته . وقد حاولنا أن نقدر مركز مصر ، ولكننا لم نجد استجابة لما أبديناه من صبر وإدراك . ولا نزال نواجه تصميما لا يلين على مطالب ليست

لهـا أية علاقة بحقائق الموقف العالمى فى الوقت الحـاضر .

« ووجود القوات البريطانية فى مصر لم يعد مشكلة لا تعنى إلا بريطانيا ومصر وحدهما . فنحن دولة تحمل بالنيابة عن دول الكومنولث وحلفاء الغرب مسئولية كبرى .

« ومصر مفتاح الشرق الأوسط ، وأنه لسراب خادع أن تتظاهر مصر بأنها تستطيع الوقوف جانباً فى أى نزاع دولى .

« فمصر تحتل جسراً هاماً بين قارتين وتسيطر على المواصـــلات البحرية بين العالمين الشرقى والغربى ، وهى هدف هام جـداً لأية دولة تعتدى على المشرق والحوض الشرقى للبحر المتوسط .

« ومصير مصر وبريطانيا وحضارتيهما مرتبط برباط وثيق ، وليس من الواقعية فى شىء أن تدعى مصر أن فى استطاعتها النجاة من الخطر برفض التحالف مع بريطانيا وعدم الاشتراك فى النظام الدفاعى عن المنطقة .

« وفوق ذلك ليس فى استطاعة مصر أن تقف وحدها لتدافع عن أرضها ، ومثلها فى ذلك مثل بريطانيا ذاتها . وإنى لواثق تمام الثقة من أنه إذا اضطر العالم الحر إلى خوض غمار الحرب فإن الشعب المصرى سيقف إلى جانبه كما وقف فى الماضى يقاوم العدوان .

« وأهم خلاف بين مصر وبريطانيا هو عدم الاتفاق على التدابير اللازمة لمواجهة أى طارىء من هذا القبيل ، وبدون استعدادات واسعة النطاق فى وقت السلام ستتعقد قضيتنا قبل أن تبدأ المعركة .

« ومهمتنا إقناع مصر بمواجهة تلك الحقيقة التي لا مفر منها وبالأخطار التي تترتب على إهمال هذه الإستعدادات . ومن فوق هذا المنبر أدعو مصر إلى المساهمة بنصيبها وعلى قدم المساواة فى الجهود المشتركة لتأمين سلام العالم . نريد أن ننظم علاقاتنا على أساس جديد كل الجدة . ولكن إذا رفضت مصر تلك الدعوة ، فلن نسمح للموقف الذى ينشأ عن هذا الرفض بعرقلة جهودنا للوفاء بالتزاماتنا الدولية .

« ومع ذلك لن نيأس من إقناع مصر بالمساهمة معنا من تلقاء نفسها حتى تسهل مهمتنا . . . . » .

وقرع مصر فى آخر خطابه « فمصر بموقعها الجغرافى الفريد يجب أن تضرب مثلا على السلوك الدولى بدلا من الاساءة إلى المعاهدات الدولية واتفاقية الملاحة » .

وختم حديثه بضرورة حماية مصالح بريطانيا المشروعة فى الشرق الأوسط .

ولقد وجدت نغمة موريسون ترديداً فى بعض الصحف الانجليزية فتقول صحيفة الأبزرفر (عن الأهرام ٢٠ أغسطس) « أوضح هربرت موريسون أنه بينما ترغب بريطانيا فى الوصول إلى اتفاق مع مصر بشأن هذه القاعدة ستحافظ بريطانيا على تلك القاعدة وتتمسك بها فى فترة التوتر الراهنة رضيت مصر أو لم ترض . . . وهذه ضرورة مؤلمة ، ولكن يجب ألا يعمينا النزاع مع مصر عن حاجتنا إلى الارتباط معها

برباط الصداقة والود . ويجب علينا .. . أن نواصل مساعينا لجعل مصر تشترك فى حلف عام يضم دول الشرق الأوسط حتى تبدو القواعد الموجودة على أرضها جزءاً من نطاقها الدفاعى ، وأغلب الظن أن يكتب لهذه السياسة النجاح إذا كان واضحاً أننا نزمع بتأييد الأمريكيين التمسك بمنطقة القناة ، وأن الاحتجاجات مهما كانت لن تبدل هذا القرار أو تغير منه شيئاً » . . .

وأما من ناحية الجانب المصرى فلقد وجد وزير الخارجية المصرية ضرورة الرد على تصريح موريسون الذى أحدث رجة كبيرة فى مصر ، ففى ٦ أغسطس فى البرلمان المصرى تحدث عن الاحتلال وآثاره السيئة ، وأبان عن تواكل انجلترا وتخاذلها فى أمر تسليح الجيش المصرى ، ورد على فكرة موريسون بوجود خطر الحرب ماثلا فقال « ومتى خلص العالم من خطر الحرب ... وسيكون على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ، ويجوز القول بأنه يهدد السلام ، فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن نقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الاحتلال أبد الآبدين ... » ، وأبان عن تمسك مصر بحقوقها ومطالبها ، واستمساكها بميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وأعلن أن مستر موريسون بخطابه هذا قد أوصد باب المفاوضات .

لقد وجدت الحكومة المصرية إذن « عمق الهوة » التى تفصل بين وجهتى نظر الطرفين ، وذلك كما يقول بيان رئيس الحكومة فى

٨ أكتوبر « لإصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة ، سياسة ادعاء المسئوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الحجج والتعلات » .

اعتبرت الحكومة المصرية تصريح وزير الخارجية البريطانية إغلاقاً صريحاً لباب المفاوضات بين الدولتين . ولكن مستر موريسون تراجع ، وفى خطاب خاص له إلى الحكومة المصرية ذكر أن الباب لا زال مفتوحاً ، فالحكومة البريطانية « تدرس مشروعاً جديداً لعلاج وسائل الدفاع » . وأجابت الحكومة المصرية بأن جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس ليس كل القضية المصرية ، وإنما هو جزء منها ، وأن القضية المصرية كل لا يتجزأ ، واكتفت الوزارة البريطانية بالصمت ، فلم تستطع أن تعين موعداً محدوداً لإرسال مقترحاتها الجديدة .

وهكذا كانت الحكومة البريطانية تؤجل فى ردودها ، وإذا خرجت عن الصمت لا تعطى رأياً واضحاً نهائياً ، وتحاول كسب الوقت ، فالانتظار لا يضيرها ولا يضعف مركزها ، ويظهر أن الحكومة البريطانية لم توجه إلى علاقاتها مع مصر ما يلزمها من عناية ودراسة تتفق ونمو الوعى القومى فى مصر ، وخضعت لآراء العسكريين ورجال الحرب فلم تحاول فهم وجهة النظر المصرية .

والواقع أن موريسون الذى تولى وزارة الخارجية البريطانية بعد موت إرنست بيفن كان حديث عهد بأمور السياسة الخارجية ؛ وليست

لديه خبرة عملية فى ذلك الميدان ، وليس له العزم لتنفيذ ما يرى ، فهو يقدم رجلا ويؤخر أخرى ، وسرعان ماتراكمت عليه المشاكل من كل جانب ، وتجمعت المصاعب أمامه بشكل خطر ، فازداد الموقف الدولى تعقداً بالنسبة لانجلترا . لقد كان موقف الحكومة العمالية صعباً فى البرلمان ، فلقد أصر المحافظون على إثارة المشاكل أمامها ، وهاجموا سياستها نحو مصر ، وأعلنوا عن خشيتهم من أن تضيع وزارة العمال الامتيازات التى حصلت عليها بريطانيا بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦، ونعوا عليها سياسة التهدئة التى تتبعها .

وليت الأمر اقتصر على هذا الحد ، فلقد ازدادت حالة المالية البريطانية سوءاً أمام حركة التسابق إلى التسلح ، واختلفت انجلترا مع الولايات المتحدة بشأن مسألة التسلح ومسألة الاعتراف بالصين الشيوعية والحرب الكورية، ثم انقسم حزب العمال على نفسه فريق يرى الاستمرار فى سياسة التسلح مهما كلف انجلترا الأمر ، وفريق يرى ألا تكلف انجلترا نفسها فى هذا الميدان ما لا تطيق ، فحذر أنيورين بيفان أحد الوزراء المنشقين بريطانيا من السير « فى ركاب فوضى الرأسمالية الأمريكية » ، وتوقع انتشار البطالة وازدياد التضخم فى بريطانيا — واختلفت انجلترا أيضاً مع دول غرب أوربا على مسألة الاشتراك فى الجيش الأوربى .

ولم يقف الأمر عن هذا الحد . إذ تعقدت العلاقات الايرانية

الانجليزية بشأن البترول الايرانى و تأميمه ، وقام نزاع خطير بين الدولتين ذهب بالعلاقات الطيبة بينهما ، واضطر الانجليز آسفين إلى الانسحاب من عبادان ، بعد أن رفضت الولايات المتحدة تقديم أى تأييد سياسى لهم.

فكانت هذه أول ضربة سياسية قاسية تلقاها الانجليز بعد الحرب الكبرى الثانية . أخذ نفوذ الانجليز فى الشرق الأوسط بعدها فى التضاؤل والضعف ، ولم يعد لسياسة انجلترا الخارجية ولا لاسمها نفس الاحترام الذى كان لها من قبل منذ ربع قرن من الزمان .

ورأت الحكومة المصرية فى أوائل اكتوبر سنة ١٩٥١ أن الوقت قد آن لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . فلقد سرد رئيس الحكومة فى ذلك الوقت فى بيانه فى ٨ أكتوبر فى البرلمان قصة المحادثات بينه وبين انجلترا والأسباب التى دعت الحكومة المصرية إلى اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة .

وشرعت الوزارة (الوفدية) على الفور ، كما يقول رئيسها ، فى أن تكون أولى خطواتها محاولة الاتفاق مع الإنجليز ، فدخلت معهم فى سلسلة طويلة من الاتصالات والمحاولات ، وتعددت الاتصالات وطالت المحادثات ، وتذرعت الوزارة بالحكمة والصبر ، وواجهت المشكلات مواجهة واقعية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية ، وبين الملابسات الدولية التى يتعلل بها الإنجليز . ولكن شيئاً من ذلك لم يفلح فى إقناعهم بضرورة احترام حقوق مصر ، فلم تجد الحكومة والحالة هذه

بدأ من أن تعلن فى خطاب العرش الذى ألقى فى البرلمان المصرى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ أنه لامناص من إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ومايتبع ذلك من إعلان إنهاء اتفاقيتى ١٦ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان .

استمرت المحادثات ، وقصد وزير الخارجية المصرية إلى لندن ، حيث تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا ، وانتهت هـــذه المباحثات فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، بأن قرر وزير الخارجية البريطانية أنه عرض على مجلس الوزراء بصفة شخصية محضة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد لمشكلة الدفاع .

ولكن المقترحات الموعودة لم تصل إلى الحكومة المصرية إلا فى ١١ أبريل سنة ١٩٥١ ، أى بعد التاريخ المضروب بثلاثة أشهر ، وقد جاءت مع ذلك أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية .

وفى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١ ردت الحكومة المصرية برفض هـذه المقترحات فى جملتها وتفصيلاتها مقدمة مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر والسودان .

ووعد الجانب البريطانى بدراسة هذه المقترحات المضـادة والرد عليها ولكن رده لم يصل إلا فى ٨ يونيو سنة ١٩٥١ .

ثم استؤنفت المحادثات ودار البحث حول السودان ، وبينما هى سائرة تتعثر ، ألقى وزير الخارجية بيانه المعـــروف فى مجلس العموم

البريطانى يوم الإثنين ٢٠ يوليه سنة ١٩٥١ ، يعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم ، بحجة الضرورات الدولية ، ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع مشيئة السودانيين .

وقد جاء هذا البيان ناطقاً بعمق الهوة التى تفصل بين الطرفين ، لإصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة ، سياسة إدعاء المسؤوليات ، وانتحال التبعات ، ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الحجج والتعلات .

وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رد وزير الخارجية المصرية على هذا البيان . . . قال فيه : إن وزير الخارجية البريطانية قد أغلق بتصريحاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات . ولكن وزير الخارجية البريطانية بعث برسالة شخصية ينفى فيها أنه أغلق باب المحادثات ، ويقول أنه يبحث على وجه الاستعجال مشروعاً جديداً لعلاج مسائل الدفاع ، فرددت عليه مبيناً الأسباب التى من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابه فى مجلس العموم البريطانى أغلق باب المحادثات ، وأضفت أن جلاء القوات البريطانية ليس إلا شطر القضية المصرية ، وأن هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وأن الشطرين كل لا يتجزأ . . .

أرسل هذا الرد فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ، ولم تصل هذه المقترحات

حتى الآن ، ولكنى تلقيت من وزارة الخارجية البريطانية فى ٢١ سبتمبر ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى ، يقول فيها إنه لا يستطيع أن يعين على وجه التحديد تاريخاً لإرسال مقترحاته ، ولكنه يتوقع أن يكون ذلك فى موعد قريب .

وقد كلفت السفير البريطانى الذى حمل هذه الرسالة ، أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة المصرية مرتبطة بإعلان خطتها فى البرلمان قبل فض دور الانعقاد الحالى فى أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير ، فلا معدى والحالة هذه ، من أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل ذلك التاريخ .

هذا هو تاريخ المحادثات حتى الآن ، وغنى عن البيان أن الجانب البريطانى لا يخسر شيئاً من هذا التطويل والتأخير فالاحتلال قائم فى قناة السويس . . .

لقد جادل الانجليز فى حق مصر فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، ولكن الأمثلة لا تنقصنا على سوابق إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد (وذكر رئيس حكومة مصر ثمانية عشر مثلا) .

. . . .

. . . أسباب الإلغاء التى أجملها الآن :

أولا — أن هذه المعاهدة عقدت فى ظل الاحتلال البريطانى فلم

يكن شرط الاختيار الكامل متوفراً للجانب المصرى . . . (هذا) رأى وزير الخارجية البريطانية المغفور له مستر بيفن أعلنه بصريح العبارة فى مجلس الأمن عند ما طرح عليه النزاع الروسى الإيرانى إذ قال بالحرف الواحد « إن الحكومة البريطانية ليؤسفها أى اتفاق يبدو أنه قد انتزع من الحكومة الايرانية قسراً على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتى جزءاً من إيران » . كما قال فى المناسبة نفسها « نحن دول قوية توصف أحياناً بالثلاث الكبار ، ولكننا نمثل القوة دون ريب ، وللقوة ولا شك حسابها فى المفاوضات » .

وقد أخذ مجلس الأمن بهذا الرأى ، فتضمن قراره فيما تضمن أن وجود القوات الأجنبية فى أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات .

لا بد لى هنا أن أفصح عما نقصده بضغط الاحتلال ، ليس القصد أن أحداً أكرهنا إكراها مادياً على توقيع المعاهدة ، ولكننا نقصد حالة الإكراه الأدبى التى كانت تساور نفوسنـــا ، إذ نرى مصر تكاد تختنق تحت ضغط الاحتلال المتغلغل فى كل مرافقها العابث بكل مصالحها . والامتيازات الأجنبية الجاثمة على صدرها ، فأردنا أن نلتمس لها من هذا الإسار مخرجاً يطلقها من عقالها ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع لاستكمال وحدتها واستقلالها .

ثانياً — تغير الظروف التى عقدت فيها المعاهدة . . .

ثالثاً — أنها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس ومع ميثاق الأمم المتحدة ، وكلاهما أولى منها بالتنفيذ والاحترام . فاتفاقية قناة السويس عقدت قبلها بزمن طويل بين دول متعددة ، لتقرير وضع دولى عام هو حيدة القناة وحرية المرور فيها على قدم المساواة التام بين الجميع .

ولذلك حرمت هذه الاتفاقية على الدول الموقعة عليها محاولة الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية أو أية مزية أخرى فى أى اتفاق دولى يعقد فى المستقبل بشأن القناة . كما ناطت بمصر وحدها — وهى الدولة صاحبة الإقليم حق الدفاع عن حيدة القناة وسلامة المرور فيها . وهذا ما أهدرته معاهدة سنة ١٩٣٦ إهداراً تاماً . إذ ليست هذه المعاهدة إلا مجموعة من من الميزات الصارخة لمصلحة بريطانيا وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها . وما كان لبريطانيا بصريح النص فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تنتهز فرصة الاحتلال فتحصل لنفسها على هذه المزايا.

أما ميثاق هيئة الأمم المتحدة . (فضرورى) وجوب تغليب أحكامه على ما يتناقض معها من أحكام المعاهدات والاتفاقيات الأخرى .

رابعاً — تكرار الإخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة ، والواقع أن الإنجليز لا يتمسكون بالمعاهدة إلا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتـــلال أو العبث بوحدة مصر والسودان . . . فهم يتجاوزون عدد القوات التى ترخص المعاهدة بإبقائها فى منطقة القناة ، ويتجاوزون المناطق المحددة لها ، ويأبون الخضوع للاجراءات الصحية

والجمركية التى تفرضها القوانين المصرية ، ويحاربون تدريب الجيش المصري وتجهيزه بدلا من أن يتعاونوا فى إعداده وتقويته وفقاً لتعهدهم فى المعاهدة . . . . إن المعاهدة توجب عليهم ألا يتخذوا فى علاقاتهم مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة (يشير رئيس الحكومة إلى موقف انجلترا من اسرائيل) .

إننا نعمل فى حدود حقوقنا . . . إن مصر إنما تعمل فى حدود حقها القانونى والدولى إذ تلغى معاهدة سنة ١٩٣٦ وتنهى العمل بأحكامها ،

لم تعد مصر تعترف بمركز الانجليز فى قناة السويس ، ولكن الحكومة البريطانية أعلنت أن المعاهدة لا تشتمل على حق الإلغاء من جانب واحد ، وأنها ألغيت بالفعل من جانب واحد هو الجانب المصرى بغير موافقة الجانب الإنجليزى ، وأنها لا تستطيع أن تقر مصر على هذه الخطوة ، ففى نظرها إقدام الحكومة المصرية على إلغاء المعاهدة عمل غير شرعى يتنافى مع ميثاق هيئة الأمم المتحـــدة الذى نصت مقدمته على احترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات والارتباطات الدولية الأخرى ، ولذا فهى وإن كانت لا تزال راغبة فى المفاوضات إلا أنها أثناء ذلك ستظل متمسكة بهذه المعاهدة التى تبرر استمرار الانجليز فى احتلال قناة السويس إلى سنة ١٩٥٦ .

ولكنه بالرغم من إعلان انجلترا تمسكها بمعاهدة ١٩٣٦ ، يظهر أن الحكومة الانجليزية لم تكن مؤمنة تماماً بقوة حجتها بعد أن أقرت

هى قبل ذلك بخمسة أعوام مبدأ الجلاء التام عن مصر والقناة . ثم د
لاتستطيع أن تفصل نهائياً فى مسألة مصر والشرق الأوسط بمفردها
فلقد انتهى الوقت الذى كان فيه لانجلترا سياسة مستقلة فى هذه المنط
من العالم . ولذا أسرعت إلى حلفائها من الأمريكيين والفرنسيين ؛
والأتراك تطلب منهم التأييد لسياستها والنجدة لحل المشكلة المصرية
فتقدمت هى وحلفاؤها بمشروع الدول الأربع . (أنظر الملحقات)

وينص ذلك المشروع على إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط
تشترك فيه الدول التى تريد وتستطيع الدفاع عن الشرق الأوسط
وتشترك مصر فى هذه القيادة المتحالفة على أساس المساواة .

وعندئذ توافق انجلترا على سحب القوات البريطانية التى لاتخصص
للقيادة المتحالفة ، وتقدم مصر فى أراضيها التسهيلات الاستراتيجي
والدفاعية ، ويدخل فى هذا فى حالة الحرب استخدام الموانى والمطارات
والمواصلات المصرية ، كما تكون مصر مقر القيادة العليا المتحالفة
وتسلم القاعدة البريطانية فى قناة السويس بصفة رسمية إلى مصر
ولكنها تصبح قاعدة مشتركة للدول المشتركة فى التحالف ، ويكون
لمصر نصيب فى إدارتها وقتى الحرب والسلم .

وبنى ذلك المشروع على أساس أن الدفاع عن الشرق الأوسط
ضد العدوان الخارجى أمر حيوى للعالم الحر أى المعسكر الغربى ، ولن
يكون هذا الدفاع عملياً إلا بالتعاون مع الدول التى يهمها الأمر .

ولقد وجدت الحكومة المصرية أن ترفض هذه المقترحات . . .

نص مشروع الدول الأربع :

« يتشرف السفير البريطاني بناء على تعليمات من (حكومته) . . . بأن يقدم إلى الحكومة المصرية مقترحات لتسوية الخلافات القائمة بين مصر والمملكة المتحدة في مسألة وجود قوات بريطانيا في منطقة قناة السويس ، وفي مسألة الدفاع بوجه عام ، وبمقتضى هذه المقترحات التي توافق عليها حكومات تركيا وفرنسا والولايات المتحدة موافقة تامة وتؤيدها ، فتقام هذه المسائل على أساس هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط تساهم فيها مصر كشريك مع الدول الأخرى التي يهمها الأمر .

وكانت الحكومة المصرية قد أبلغت بوضوح أن اقتراحات بعيدة المدى لتسوية هذه المسائل كانت على وشك أن تقدم إليها عند ما عمدت في ٨ أكتوبر إلى تقديم تشريع لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية وإتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بشأن الحكم الثنائي في السودان .

وعلى الرغم من حيرة حكومة جلالة الملك في إدراك العمل الذي قامت به الحكومة المصرية ، ولا يمكنها الاعتراف بشرعيته ، إلا أنها قررت بالاتفاق مع حكومات تركيا وفرنسا والولايات المتحدة أن تقدم إلى الحكومة المصرية هذه المقترحات ، بأمل أن تعيرها أكبر قسط من العناية الجدية ولإظهار مبلغ ما أوليت هذه المسائل من دراسة دقيقة ومدى استعداد حكومة جلالة الملك متحدة مع سائر الحكومات

التى يهمها الأمر ، للسير فى سبيل رغبتها لملاقاة آمال مصر الوطنية ، جهة ، واحتياجات الدفاع عن هذه المنطقة الهامة من جهة أخرى .

١ — إن مصر دولة من دول العالم الحر ، وبالتالى فإن الدفاع ع وعن الشرق الأوسط عموماً أمر حيوى لهـــا وللأمم الديموقراط على السواء .

٢ — لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر وعن الدول الأخرى الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجى إلا بالتعـاون بين جمي الدول التى يهمها الأمر .

٣ — لا يمكن ضمان الدفاع عن مصر إلا عن طريق الدفاع الفعا عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المتاخمة .

٤ — بناء على ذلك يبدو من المرغوب فيه إنشاء قيادة متحال للشرق الأوسط ، تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنط والراغبة فى المساهمة فيـه ، وإن المملكة المتحدة والولايات المتحد وفرنسا وتركيا مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى التى يهمها الأ فى إنشاء مثل هـذه القيادة فضلا عن أن استراليا ونيوزيلندا واتحا جنوب إفريقيا قد أعربت عن اهتمامها بالدفاع عن هذه المنطقة ووافقت من حيث المبدأ على الاشتراك فى القيادة .

٥ — مصر مدعوة للاشتراك كعضو مؤسس فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، على أساس المساواة والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين .

٦ — إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل فى هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وفقاً لأحكام الملحق المرافق ، فإن حكومة جلالة الملك تكون من جانبها راغبة فى الموافقة على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التى لا تخصص للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، باتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول المشتركة كذلك ، كأعضاء مؤسسين فى هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٧ — وفيما يختص بالقوات المسلحة المزمع وضعها تحت تصرف القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، وتقديم التسهيلات الضرورية للدفاع الاستراتيجى إلى هذه القيادة كالقواعد العسكرية والجوية والمواصلات والموانى ... الخ ، فإنه ينتظر من مصر أن تبذل مساهمتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشتركة .

٨ — وتمشياً مع روح هذه الترتيبات ، تدعى مصر لقبول مركز عال من حيث السلطة والمسئولية فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ولتعيين ضباط مصريين لإدماجهم فى هيئة أركان حرب القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٩ — ستقدم إلى مصر التسهيلات لتدريب وإعداد قواتها من قبل الأعضاء المشتركين فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط الذين هم فى مركز يسمح بتقديمها .

١٠ — ستضع الدول التى يهمها الأمر فيما بعد ، بالتشاور فيما بينها ،

النظام التفصيلي للهيئـــة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وتحدد علاقاتها بهيئة معاهدة شمال الأطلنطي ، ولهذا الغرض يقترح أن يرسل جميع الأعضاء المؤسسين للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ممثلين عسكريين إلى اجتماع يعقد فى المستقبل القريب بغرض إعداد مقترحات تفصيلية لعرضها على الحكومات صاحبة الشأن .

ملحق :

١ – بالمساهمة مع الدول الأخرى المشتركة التى تساهم بقسط مماثل فى الدفاع عن المنطقة :

(ا) توافق مصر على أن تمنح قيادة الشرق الأوسط المقترحة على أرضها تسهيلات للدفاع الاستراتيجى وجميع التسهيلات الأخرى اللازمة لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط وقت السلم .

(ب) وتتعهد مصر بأن تمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية فى حالة الحرب أو التهديد بحرب وشيكة أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها بمـــا فى ذلك استعمال الموانى والمطارات ووسائل المواصلات .

٢ – ويؤمل كذلك أن توافق مصر على أن تكون قيادة القائد الأعلى للحلفاء فى أرضها .

٣ – تمشياً مع روح هذه الترتيبات يكون مفهوماً :

(ا) أن تسلم إلى مصر رسمياً القاعدة البريطانية الحالية فيها ، على أن يكون مفهوماً أنها تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء تتبع القيـادة

المتحالفة فى الشرق الأوسط مع اشتراك مصر اشتراكا تاماً فى إدارتها فى وقت السلم وفى وقت الحرب .

(ب) يحدد من وقت لآخر بمعرفة الأمم المشتركة بما فيها مصر عدد القوات المتحالفة للأمم المشتركة التى ترابط فى مصر وقت السلم ، وذلك تبعاً لاطراد نمو القوات التابعة للقيادة المتحالفة فى الشرق الأوسط .

٤ — ويكون مفهوماً كذلك أن تنشأ هيئة للدفاع الدولى تضم قوات مصرية ومتحالفة تحت قيـــادة ضابط ذى مسئوليات مشتركة نحو الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة فى الشرق الأوسط ، وذلك لحماية مصر وقاعدة الحلفاء .

. . . . ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

١٠ ـ الجلاء الانجليزى عن القناة

فى صيف سنة ١٩٥٢ انتهى العهد القديم فى مصر وافتتحت مصر صفحة جديدة فى حياتها ، فلقد جاءت الثورة منصورة وثبتت أقدامها فى وادى النيل . وكان هدفها الخارجى الأول هو تحرير السودان ومصر من قيود التسلط الانجليزى ونجحت الثورة فى أن تعيد للسودان وجدته وأن تحقق له حقه فى تقرير مصيره .

ولقد شجعت اتفاقية السودان الجانبين المصرى والإنجليزى على الدخول فى مباحثات فيما يختص بموضوع قناة السويس والجلاء ، فلقد ذكر بمناسبة ذلك الاتفاق « أنه يفتتح صفحة جـــديدة فى علاقة مصر بالمملكة المتحدة تعيد الثقة بينهما وسيكون لها أثرها فى حسم المسائل المعلقة بين البلدين » .

فكان الجو الذى سبق المباحثات جو تفاؤل يحوطه التحفظ والاستعداد من الجانب المصرى ، فبدأت المباحثات فى الوقت الذى بدأت فيه معسكرات التدريب فى تخريج الفدائيين . وكانت مصر تؤمل أن تؤيد الولايات المتحدة مطالب المصريين وأن تقنع انجلترا بالنظر إلى مسألة القناة نظرة عملية ترضى الجانب المصرى ، فيقول قائد الثورة جمال عبدالناصر فى خطابه الذى يستعرض فيه موقف الولايات المتحدة

بإزاء الشرق الأوسط فى (١/٣/٥٣)، وتستطيع أمريكا أن تكسب صداقتنا بالعون المخلص وحده، وبالعمل بالمبادىء السامية التى أشعلتها ثورة التحرير الأمريكية . . . وبالعمل الصادق بمقتضى ميثاق تصفية الاستعمار ».

ولقد وضحت الثورة شروط مصر قبل بدء المفاوضات بأيام وهى : أولا : جلاء غير مشروط ، ثانياً : عدم استعداد مصر لمناقشة أية منظمة للدفاع المشترك . ثالثاً : ضرورة الاحتفاظ بالمعدات العسكرية والجوية الموجودة بالقناة . رابعاً : رغبة مصر فى السلام . خامساً « إصرار مصر على حقوقها المستمدة من حق الشعوب الطبيعى فى الحرية والاستقلال والمستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة ».

وقامت المباحثات وعلى رأس الجانب المصرى قائد الثورة جمال عبد الناصر ، وعلى رأس الجانب البريطانى سير رالف ستفنسون ، وفى أثناء هذه المباحثات ذكرت أسماء نهرو رئيس وزارة الهند وظفر الله خان وزير خارجية الباكستان ومستر كافرى السفير الأمريكى فى مصر كساسة حاولوا التقريب بين وجهتى النظر المصرية والإنجليزية .

وذكر لنا جمال عبدالناصر فى وضوح وصراحة فى (٥/٥/٥٣) موقف الجانبين فى المفاوضات ونتيجتها فيقول : « مصر طلبت أثناء المباحثات التى توقفت بسبب عنت السياسة البريطانية ما يأتى :

أولا — جلاء القوات البريطانية ويبلغ عددها . . . ثمانين ألف مقاتل ، بينما تنص معاهدة ١٩٣٦ الملغاة والتي تتمسك بها بريطانيا على ألا يزيد عدد هذه القوات على عشرة آلاف مقاتل ، ولست بصدد تعداد خرق البريطانيين لنصوص المعاهدة التي ألغتها مصر بسبب اعتبار البريطانيين إياها وثيقة كلها حقوق لم يتجاوزوها كما يقولون ، وبسبب تناقضها مع روح العصر ومع ميثاق الأمم المتحدة .

ثانياً — لم نمانع في بقاء العدد الضروري فعلا من الفنيين الأجانب الذين لا يمكن توافرهم في المصريين للقيام بالأعمال الفنية اللازمة للاحتفاظ بالقاعدة في مستوى نشاطها العادي ، على أن يكونوا تحت السيطرة المصرية ، وأن يقوم هؤلاء الفنيون الأجانب بتدريب المصريين ليحلوا محلهم ، في فترة محدودة من الزمن يتفق عليها ، مع مراعاة مصلحة القاعدة . على أن الحكومة البريطانية بينت لنا النوايا السيئة فهي تريد أن تستغل من مسألة الفنيين اللازمين للقاعدة وسيلة لجعل الاحتلال البريطاني غير المشروع لمصر احتلالا شرعياً وأبدياً . إنهم يوافقون على مبدأ السيادة الإسمية لمصر على القاعدة على أن تشرف عليها وتديرها لندن ، ثم يصرون على فرض هؤلاء الفنيين على مصر إلى الأبد ، ويشترطون أن يكونوا من العسكريين البريطانيين وأن تكون لهم السيطرة الكاملة . . .

وليعلم العالم أننا أول من يهمه الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس

فى مستوى عملى فعال ، بل يهمنا أكثر من غيرنا أن تعزز هذه القاعدة وتقوى حتى لا تتعرض لاحتلال أو سيطرة أخرى فى المستقبل . . . ولهذا لن نقبل بأى حال من الأحوال أن تكون هذه القاعدة وسيلة لاستمرار الاحتلال البريطانى أو إبقاء أى سيطرة لنفوذ الاحتلال » .

وكان نتيجة لذلك أن قطعت الأحاديث الرسمية وقتاً ولكن الحكومة البريطانية لم تغلق باب المفاوضات نهائياً ، بالرغم من أن جانباً من النواب المحافظين وصل عددهم إلى واحد وأربعين هالتهم مطالبة الثورة المصرية انجلترا بالجلاء الناجز ، فأجمعوا أمرهم فيما بينهم وأعلنوا تمردهم على خطة حكومة المحافظين ، ونادوا بغلق باب المفاوضات حتى تتقدم مصر بشروط معقولة فى نظرهم . لقد أعلن هؤلاء المتمردون أن انسحاب انجلترا من قناة السويس سيكون أمراً وخيم العاقبة ، وكالوا الاتهامات لمصر فقالوا : إنها أخلت باتفاقية السودان وخلفت مبدأ حرية الملاحة فى القناة وأنها ـ أى مصر ـ قد أعلنت مراراً عداءها لانجلترا ، وتساءلوا عن المناطق التى يستطيع الجنود الانجليز الجلاء إليها ، واقترحوا توفيراً للنفقات الباهظة التى تتحملها انجلترا كل عام تقليل عدد القوات لا إجلاءها ، فهم يرون ضرورة بقاء انجلترا فى القناة مادامت فى نظرهم سلامة القناة غير مضمونة ، وقال قائلهم : إنه يجب على بريطانيا الاحتفاظ بقواعد ومطارات وتسهيلات كافية فى موانى القناة ، وأن يكون بها عدد كاف من البريطانيين لتشغيلها ، وأنه يجب لذلك الاحتفاظ بوحدات مقاتلة

قوتها كافية وأن تكون بريطانيا هي الحكم الوحيد في هذا الأمر .

لم يأخذ تشرشل رئيس الحكومة البريطانية برأى هؤلاء النواب فهو يعترف أن من صالح بريطانيا « عسكرياً ومالياً » العمل على إعادة توزيع القوات الانجليزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقية . يؤيده ذلك زعيم المعارضة كلمنت إتلي الذي صرح « بأن مركز قناة السويس مهم كطريق دولي وبأنه لأمر خطر أن تغلق القناة بإدارة الحكومة المصرية ورغبتها . . إننا لانريد إبقاء قوات كبيرة في مصر، ولكننا نهتم اهتماماً حيوياً بالسلم في الشرق الأوسط كله ، وأنه من الخطر أن يؤدى انسحابنا من منطقة القناة إلى زيادة قوة إحدى دول الشرق الأوسط زيادة غير مقبولة » .

فمن مصلحة انجلترا إذن كما ترى المعارضة وكما بين وزير الخارجية إيدن السير قدماً في المباحثات وعدم قطعها حرصاً على السلام في الشرق الأوسط .

وكانت الحكومة البريطانية ترى أن واجباً على العالم الحر وخاصة الولايات المتحدة تأييد وجهة النظر الانجليزية ، على أساس أن انجلترا في موقفها بإزاء القناة إنما هي تدافع عن مصالح العالم الحر جميعه . على أن الولايات المتحدة وإن كانت قد وافقت على إطلاق يد انجلترا في الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها إلا أنها أخذت ترى سوء مغبة هذه السياسة ، وأخذت ترعى مسائل الشرق الأوسط بعناية أكبر

نظراً لنمو مصالحها البترولية فى هذه المنطقة من ناحية ، ولنمو الشعور القومى العربي من ناحية أخرى ، وللفشل الذى أصاب الامبريالزم الفرنسي والإنجليزى فى هذا الجزء من العالم ، ذلك الفشل الذى ربما أدى إلى نمو النشاط الشيوعى وزيادة نفوذ روسيا السياسى ، وهذا ما تفزع منه الولايات المتحدة . ولكن الولايات المتحدة كان يهمها مع ذلك أن تصل الدولتان مصر وانجلترا إلى تسوية سلمية وبهذا يتحقق سلام الشرق الأوسط واستقراره .

وكانت الظروف إذن ميسرة لعودة المفاوضات من جديد ، ولكنها عادت وتعثرت مرة أخرى وتوقفت ، مما أدى برجال الثورة إلى التفكير جدياً فى « إتباع سياسة عدم التعاون مع انجلترا » وكما يقول عبد اللطيف البغدادى موضحاً (الاهرام ٢٢ فبراير ١٩٥٤) « والقصد إقرار سياسة عدم التعاون مع انجلترا كخطوة أولى فى كفاحنا لنيل استقلالنا ،هو أن تصبح قاعدة القنال ، بعد أن انقطع الأمل نهائياً فى حل هذه القضية ... دون أى فائدة لانجلترا ... فإنها لن تجد اليد العاملة اللازمة لتشغيلها أو طرق المواصلات الحديدية والبرية والبحرية والموانى اللازمة لها ، ولن تحصل على المواد التموينية اللازمة لقواتها . . . أما موعد تنفيذ هذه السياسة فى وقت السلم تنفيذاً شاملا كاملا فسيكون عند ما نستكمل استعداداتنا لخوض معركة التحرير ... »

ولكن الظروف الدولية ومصالح الفريقين ستدعو مرة أخرى

إلى استئناف الفريقين المفاوضات ومحاولة الوصول إلى اتفاقية مرضية لكل منهما . فمن ناحية الجانب المصرى رأت الثورة أن مصلحة البلاد تقتضى تدعيم مركزها الخارجى حتى تستطيع توجيه نشاطها إلى معالجة شئون البلاد الداخلية ، ولا مفر لمصر من أصدقاء يؤيدونها فى معترك السياسة الدولية . فلا تستطيع دولة فى الوقت الحاضر المعيشة فى عزلة سياسية أو إقتصادية ، وخاصة دولة كمصر بما لها من موقع جغرافى ممتاز تعمل حكومتها جاهدة على تشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية .

وأما من ناحية الجانب الآخر فيظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية التى يهمها استقرار الأحوال السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى الشرق الأوسط قد لعبت دوراً فى إقناع انجلترا بضرورة الوصول إلى إتفاق معقول مع مصر ، فمصالح الولايات المتحدة البترولية كانت من الأسباب الداعية إلى الإتفاق مع انجلترا فى مسائل الشرق الأوسط البترولية والسياسية من ناحية وإلى التعاون مع الدول العربية التى بها منابع البترول والتى تحتل بينها مصر مركزاً ممتازاً ، وإلى مكافحة النفوذ الشيوعى فى الشرق الأوسط ما استطاعت إلى ذلك سبيلا .

ولما كانت دول الجامعة العربية قد أعلنت تساندها مع مصر وأنها يهمها تسوية مسألة القناة تسوية مرضية لمصر ، رأت الولايات المتحدة أن ليس من مصلحتها تأييد الامبريالزم البريطانى فى كل تصرفاته ، كما رأت من واجبها إقناع انجلترا بالعدول عن موقفها المتصلب بإزاء القناة .

ولعل أكبر دليل على اهتمام الولايات المتحدة بوصول الطرفين إلى اتفاق تصريح مستر دلاس وزير الخارجية الأمريكية مباشرة بعد عقد الإتفاق بين مصر وانجلترا ، بأن الحكومة الأمريكية قد بذلت جهداً كبيراً في سبيل إبرامه ، لأن حكومة أيزنهاور كانت تعد مشكلة قناة السويس من أخطر المسائل التي واجهتها ، وأن الحكومة الأمريكية قد طلبت بالفعل إلى كل من الجانبين أن يعمل بجد وعناية لإيجاد حل للمشكلة . وأضاف دلاس إلى ذلك أن هذه المشكلة كانت موضع بحث كل مؤتمر عقد بين انجلترا وأمريكا ، كما كانت موضع الإهتمام الشخصي لجيفرسون كافرى سفير أمريكا في مصر . لقد حاولت الولايات المتحدة أن تقنع انجلترا بأن الموافقة على الجلاء ليس فيها فقط توطيد لدعائم السلام في الشرق الأوسط ورعاية مصالح الدولتين وإنما فيها إطلاق يد بريطانيا في استخدام قواتها الكبيرة المرابطة في القناة في جهات أخرى ، إذ أن القناة قد فقدت جانباً من قيمتها الحربية والاستراتيجية بعد التقدم الكبير الذي تم في الأسلحة الذرية . ومن ناحية ثالثة سيسمح هذا الاتفاق لحكومة الثورة المصرية بأن تركز اهتمامها في الأمور المتعلقة بالنهضة الاجتماعية والاقتصادية بما يؤدي إلى استقرار الأحوال في مصر وبالتالي في الشرق الأوسط .

وأما من ناحية انجلترا ، فلقد رأت وزارة المحافظين وكانت غير مستريحة في مقاعدها الوزارية ، فهناك هذه الأغلبية الضئيلة العــدد

التى أجلستها فى كراسى الحكم ، وهناك الرغبة فى الحزب ذاته فى إدخال عناصر جديدة في الوزارة لتدعيمها قبل مواجهة الانتخابات القادمة ، رأت وزارة المحافظين أن الاستمرار في العناد ومقاومة مطالب مصر المشروعة لن يؤدى إلى نتيجة عملية مفيدة . فمصر الثورية قد أصبحت قوة يعتد بها واثقة بنفسها متمسكة بقضيتها . وانتهى العهد الذى كانت انجلترا تستطيع فيـــه التدخل في تعيين الوزارات أو المحافظة عليها أو استخدام حزب ضد حزب آخر لمصلحتها الخاصة ، فلقد انقضى عهد الأحزاب القديمة فى مصر .

ومن ناحية ثانية كانت وزارة المحافظين مطمئنة إلى حدما إلى موقف حزب العمال فلقد أبدى رجال من أمثال اتلى وانيورن بيفان آراءهم بأنهم لن يعارضوا فكرة الجلاء بل إنهم يؤثرون الاتفاق مع مصر بصدده . ولقد أخذ معظم حزب العمال بهذا الرأى .

كذلك وجدت انجلترا فى ذلك الوقت أن الدفاع عن مركزها فى الشرق الأوسط ومصالحها البترولية يستدعى شيئاً من التقارب مع مصر والتنازل عن سياسة الامبريالزم القديمة ، فالتمسك بها ربما قوى من نفوذ روسيا ، وربما أطاح بما لانجلترا من مركز فى هذه المنطقة من العالم ، فلقد زلزل النفوذ الشيوعى مركز انجلترا فى إيران ، وكان من العوامل التى أدت إلى تأميم البترول الإيرانى ، لاسيما بعد أن نجح الشيوعيون نجاحاً مدوياً فى الصين وفى جنوب شرق آسيا ، فنالت

سياسة الأمبريالزم الأوربي أكبر لطمة عرفتها بعد الحرب الكبرى الثانية .

مهدت الظروف الدولية إذن للتفاهم بين مصر وانجلترا ، فكان كل ماترغب فيه حكومة الثورة هو إرضاء أمانى مصر القومية بجلاء القوات الانجليزية عن القناة واستكمال سيادة مصر على أراضيها وعدم التقيد بمواثيق للدفاع المشترك وفتح أسواق السلاح العالمية أمامها ، وأما الولايات المتحدة فكان يهمها الاستقرار السياسى والاجتماعى فى الشرق الأوسط ، وما ترغب فيه انجلترا هو المحافظة على مصالحها البترولية وبقاء القناة مفتوحة أمام كل السفن فى وقتى السلم والحرب .

فلا عجب إذ قامت المفاوضات بين المصريين والإنجليز فى جو أكثر تفاؤلا من ذى قبل ، وكان يرأس الجانب المصرى رئيس مجلس الوزراء جمال عبد الناصر ، وأما الجانب الإنجليزى فكان على رأسه سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى وظهرت أول بادرة علنية لاستعداد انجلترا لمقابلة مطالب مصر حين بين ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية فى ١٤ يولية فى لجنة الجيش التابعة لحزب المحافظين بأن الوقت قد حان لكى تسحب بريطانيا قواتها من منطقة قناة السويس معلناً بأن تغير الظروف بعد أن أمكن صنع القنابل الهيدروجينية هو الذى يملى مثل هذه السياسة . ولم يعر اكتراثاً كبيراً لاحتجاج بعض النواب المعارضين بأن انسحاب انجلترا من القناة قد يستتبع فقدان كرامتها فى الشرق الأوسط

أو لتقريرهم التصويت ضد أى اتفاق تعقده حكومته مع مصر يكون من شأنه جلاء كل القوات الإنجليزية عن القناة .

وكانت جلسة البرلمان الإنجليزى فى ١٤ يوليو موضحة لموقف الحكومة البريطانية وحزب العمال من حيث مسألة الجلاء ، فتشرشل يبين للمجلس فى غير مواربة ولا غموض استئناف المفاوضات مع مصر للوصول إلى تسوية لهذا الموضوع . ولمح للدور الذى قامت به الولايات المتحدة فى هذا الموضوع . فقال « إنه أصبح يرى أن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية فى مصر وفى قناة السويس باعتبارها مجرى مائياً دولياً ، وأنه أصبح يرى ألا تختص بريطانيا وحدها بتحمل المسئولية فيما يتعلق بهاتين النقطتين ، وتكلم عن « اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة وخاصة بعد التوسع فى الجناح الجنوبى لحلف الأطلنطى ، وهو التوسع الذى جعل هذا الجناح يمتد إلى تركيا » ، فلم تعد انجلترا إذن ترى لزاماً عليها وحدها الدفاع عن مصالح العالم الحر فى هذه المنطقة ! ثم ذكر السبب الذى دعا إلى تغيير رأيه القديم بأن « الأهمية الاستراتيجية لمصر وقناة السويس قد تضاءلت كثيراً بعد الكشوف الحديثة فى ميدان الذرة . » .

ولا تخلو مناقشات مجلس العموم البريطانى من طرافة ، ولذا لا بأس من الإشارة إليها هنا . فلقد لاحظ النائب ووترهاوس من المحافظين أنه واجب على انجلترا أن تستعمل شيئاً من الحزم فى إقناع مصر بضرورة

بقاء قوة انجليزية فى القناة وذلك نظير قيام انجلترا بمساعدة مصر فى الناحية المالية ، وعلى استغلال موارد البلاد الطبيعية ، فهو بذلك يناوىء فكرة الجلاء التام .

وأما النائب العمالى بلنجر فلقد رأى أن منطقة الشرق الأوسط لم تعد لها قيمتها الاستراتيجية التى كانت لها سنة ١٩٣٦ - وأنه إذا كانت الولايات المتحدة قد أبدت رغبتها فى الاشتراك فى ضمان سلامة الشرق الأوسط . فلا غبار على انجلترا إذا انسحبت من قناة السويس بعد أن ظلت وحدها تتحمل مسئولية الدفاع عن هذه المنطقة .

وقال تشارلس موت رانكليف وهو من النواب المحافظين ، (ويظهر أنه كان على علم بما تنوى انجلترا عمله . وكلف بإعداد الأذهان فى انجلترا للاتفاقية المقبلة) . إن مهمة القوات البريطانية الآن هى المحافظة على نفسها ، وإنه يفضل الوصول إلى اتفاق مع مصر ينص على صيانة بعض معدات قاعدة قناة السويس وعلى حق العودة إليها بشروط خاصة .

وأما النائبان المحافظان أمرى وآشتون ، فلقد نعيا على الحكومة الإنجليزية التفكير فى الجلاء ، لأن الانسحاب سيوهم فى نظرهما العالم العربى بأن بريطانيا قد ولت الأدبار أمام الضغط والإرهاب المصرى ، وأنه ينبغى على انجلترا الدفاع عن مصالحها الإفريقية ، وإلا نشأ فى هذه المنطقة فراغ لا تستطيع غير الشيوعية ملئه .

وأما النائبة العمالية بربارا كاسل . فلقد أبانت بصراحة عن السر فى

تحول تشرشل عن رأيه القديم ، فكما قالت إن السر هو ضغط الولايات المتحدة ، وعلى أى حال كان رأى المعارضة أن تستمر الحكومة فى محاولتها لتسوية مسألة مصر .

واختتم سلوين لويد المناقشة بالإشارة إلى الحالة السيئة فى القناة وأن الحكومة البريطانية قد تشاورت مع دول الكومنولث ، وأنه من غير المفيد لانجلترا أن تحتفظ بقوات معادية فى بلاد لا تريدها . وقال إنه لتلك الأسباب مجتمعة وافقت انجلترا على مقترحات معقولة .

ولقد وضحت رغبة انجلترا فى التفاهم مع مصر بوصول مستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانية إلى مصر . فلقد حمل إلى القاهرة نتائج دراسة مجلس الوزراء البريطانى لتطورات الموقف والمباحثات . واستطاع الفريقان أخيراً الوصول إلى اتفاق ، وفى ليلة ٢٩ يوليو أذاع الرئيس جمال عبد الناصر الكلمة التاريخية الآتية على الشعب المصرى « أيها المواطنون . إننا نعيش الآن لحظة مجيدة فى تاريخ وطننا ، إننا نقف الآن على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاح شعبنا . لقد وضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة منذ هذه اللحظة موضع التنفيذ الفعلى ، فقد وقعنا الآن بالأحرف الأولى اتفاقاً ينهى الاحتلال وينظم عملية جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر الخالدة ، وهذه هى الخطوط الرئيسية للاتفاق

١ — تم الاتفاق بين الوفدين المصرى والبريطانى على أنه رغبة فى قيام العلاقات المصرية الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل

والصداقة الوطيدة ، ومع مراعاة التزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة قد أصبح من الضرورى الآن إعداد مشروع اتفاق خاص بقاعدة قناة السويس على النحو التالى .

٢ — يسرى الاتفاق حتى نهاية سبع سنوات من تاريخ توقيعه . وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة من هذه المدة لاتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

٣ — تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس الحالية فى حالة صالحة ، وفق الحاجات المبينة فى ملحق رقم (١) ، وتكون معدة للاستخدام مباشرة وفق الفقرة التالية .

٤ — (ا) فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر ، أو على أى بلد عربى ، يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ماقد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانى المصرية فى حدود الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر .

(ب) فى حالة قيام تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد السالفة الذكر يجرى التشاور فوراً بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية .

٥ — يكون تنظيم القاعدة وفقاً للملحق رقم (١) المرافق .

٦ — تمنح الحكومة المصرية لحكومة المملكة المتحدة حق نقل أية

مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها بحيث لا تزيد هذه المهمات على القدر الذى سيتم الاتفاق عليه إلا بموافقة الحكومة المصرية.

٧ — يتم جلاء جميع قوات جلالة الملكة جلاء تاماً عن الأراضى المصرية فى مدة لاتزيد على عشرين شهراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، وفقاً للجدول الذى يتفق عليه فى أقرب وقت وتقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لهذا الغرض لنقل الجنود والمعدات.

٨ — يقرر هذا الاتفاق أن قناة السويس البحرية، التى تعد جزءاً لايتجزأ من مصر، هى طريق مائى له أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، ويعبر عن تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاق سنة ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة.

٩ — تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة بالطيران والنزول والصيانة للطائرات التى يتم الإخطار عنها وتكون تابعة لسلاح الطيران الملكى، وتمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الأكثر رعاية للطائرات المسموح بها.

١٠ — تبحث المسائل التفصيلية الباقية عند صياغة الاتفاق ومن بينها تخزين البترول والتدابير المالية الضرورية وغير ذلك من المسائل التفصيلية التى تهم كلا من الجانبين وتسوى هذه المسائل بالاتفاق الودى فى مفاوضات تبدأ فوراً.

ملحق رقم (١) تنظيم القاعدة :

١ — تمنح الحكومة المصرية حكومة صاحبة الجلالة الملكة حق إبقاء بعض المنشآت التى سيتفق عليها ، وإدارتها للأغراض المعتادة ، فإذا رغبت حكومة صاحبة الجلالة فى أى وقت ألا يحتفظ بجميع هذه المنشآت ، فإنها تبحث مع الحكومة المصرية كيفية تصفية المنشآت التى لم تعد بحاجة إليها ، ويتعين الحصول على موافقة الحكومة المصرية لإقامة منشآت جديدة .

٢ — تأخذ الحكومة المصرية على عاتقها عقب جلاء قوات صاحبة الجلالة مسئولية تأمين القاعدة وجميع المعدات الموجودة فيها أو التى تكون فى طريقها فى الأراضى المصرية من القاعدة أو إليها .

٣ — تعقد حكومة جلالة الملكة عقوداً مع شركة أو أكثر من الشركات التجارية البريطانية أو المصرية لحفظ المنشآت المشار إليها فى الفقرة (١) وإدارتها وكذلك صيانة المخازن الموجودة داخل تلك المنشآت ، ولهذه الشركات التجارية أن تستخدم فنيين وموظفين من البريطانيين والمصريين المدنيين على ألا يزيد عدد الفنيين البريطانيين الذين تستخدمهم تلك الشركات التجارية على العدد الذى سيتفق عليه فى المفاوضات التفصيلية ، ولهذه الشركات التجارية أيضاً أن تستخدم ما يلزمها من العمال الفنيين .

٤ — تقدم الحكومة المصرية المعونة الكاملة للشركات التجارية

المشار إليها فى الفقرة (٣) لتمكينها من القيام بمهامها وتعيين الجهة التى تستطيع الشركات الرجوع إليها للتعاون معها على أداء واجباتها .

٥ — تحافظ الحكومة المصرية على المنشآت والمنافع العامة والمواصلات والكبارى وأنابيب البترول وأرصفة الموانى وغيرها مما قد يسلم إليها بمقتضى الاتفاق بين الحكومتين وتمنح الشركات المشار إليها فى الفقرة (٣) التسهيلات اللازمة للقيام بأعمالها .

٦ — تمنح الحكومة المصرية لحكومة صاحبة الجلالة ما يلزم من تسهيلات للتفتيش على المنشآت المشار إليها فى الفقرة (١) والأعمال الجارية فيها ، ولتسهيل هذه المهمة يلحق بسفارة جلالة الملكة بالقاهرة ما يلزم من موظفين على أن يتفق بين الحكومتين على الحد الأقصى لعدد هؤلاء الموظفين .

وبذلك انتهى احتلال دام اثنين وسبعين عاماً واستطاع رئيس الوزراء أن يعلن المصريين بأن هذه الاتفاقية جاءت لأن «مصر تحققت فيها العزة القومية ، ولأن شعب مصر ظهر قوياً متحداً متماسكا مصمماً على أن ينال حقوقه كاملة» . وفى خطابه فى ٢٩ يوليو يقول : «إن اتفاقنا صريح واضح فلأول مرة فى تاريخ هذا الوطن الأبى يتقرر خروج آخر جندى انجليزى من بلادنا» ، وفى ٢١ أغسطس عاد جمال عبد الناصر فى خطاب تاريخى إلى الاتفاقية وتفسيرها والجهود التى بذلتها الثورة فى سبيل تحرير البلاد . . . وإلى ما حققته الثورة من «الجلاء الكامل» .

و « عدم الارتباط بأى نوع من التحالف أو الدفاع المشترك » ومن أن قاعدة القناة أصبحت « مصرية وسيشرف عليها الجيش المصرى وستكون تحت قيادة القائد العام ، وستحتلها القوات المصرية » .

لقد شاهدت سنة ١٨٨٢ دخول الجنود الانجليز القناة ونزولهم فى أرضها ، وشاهد صيف سنة ١٩٥٤ بدء رحيلهم عنها . ولعل قيمة هذه الاتفاقية بالنسبة لمصر تظهر فى اعتراف وزير الحربية البريطانية نفسه فى مجلس العموم البريطانى « بأن هذه الاتفاقية لا تتمشى كثيراً مع ما كان لبريطانيا من اسم ومركز وأنه اعاذر الكل من يعارضها ، كما تظهر فى إعلان مستر أتلى رئيس المعارضة بأن شروط هذه الاتفاقية بالنسبة لانجلترا هى أسوأ شروط للجلاء »

لقد كان الرأى العام فى إنجلترا منقسما فى البرلمان الإنجليزى بإزاء هذه الاتفاقية . فلقد كان حزب العمال بالرغم من قلقه بالنسبة لإسرائيل محبذاً بصفة عامة لها . ولو أن أغلبيته امتنعت عن التصويت عليها . وأما فريق الحكومة من حزب المحافظين فلقد انقسم فريقين أغلبية تؤيد الحكومة وأقلية لا زالت متمسكة بفكرة الإمبراطورية القديمة وعدم التنازل عن أى حق من حقوقها واستخدام سياسة الحزم والثبات بدلا من سياسة التنازل والانسحاب . ففى نظرها أن الانسحاب معناه الاستسلام والانهزام وأن ذلك الانسحاب سيؤثر فى مركز انجلترا وسمعتها فى العالم وأن العواقب ستكون فى المستقبل وخيمة .

وعبر عن رأى الحكومة البريطانية وزير الحربية هيد ورئي
مجلس الوزراء سير ونستون تشرشل . كان دفاع الحكومة البريطا
عن الاتفاقية قائماً على أسس استراتيجية أملتها الظروف العالمية الحاض
وأقرها رجال الحرب والسياسة متفقين . وهذه الأسس هى كما قال وز
الحربية : أولا مجىء القنبلة الهيدروجينية وبعض الأسلحة الذرية الفتا
الأخرى . ولما كانت انجلترا تتوقع أن تستخدم هذه الأسلحة وق
الحرب فى هذه الحالة تصبح مقدرة انجلترا تجنيد وتدريب وإرس
قوات إلى الخارج محدودة . وكذلك ستكون المحافظة على هذه القوا
أشق وأصعب . واحتمال استخدام قوات كبيرة فى الشرق الأوسط
وقت الحرب فى المستقبل أمر غير مؤكد . وثانياً دخول تركيا فى حل
الأطلنطى والتقـــدم الكبير الذى أحرزته فى التسلح على يد أمر
وحرصها بل وتصميمها على الدفاع عن أراضيها . كل هذا سيسهل م
انجلترا فى تأييدها ومساعدتها ، ويبعد مصر عن منطقة الخطر ويك
من الأصلح على ذلك إنشاء قاعدة قريبة من تركيا . وكذلك ست
كثيراً قيمة قاعدة القناة لانجلترا إذا كانت معادية لها . فما تحتاج
انجلترا فى الوقت الحاضر والمستقبل هو أن تكون مصر مسالمة لانج
متعاونة معها . فهذا من شأنه تقوية مركز انجلترا فى الشرق الأوسط .

وثالثاً — انجلترا الآن قد بعثرت قواتها فى منطقة كبيرة وليس
صالحها وليس لديها الاحتياطى الكافى ، فانجلترا مفيد لها لم شعث قو

المتفرقة فى كل مكان . وعلى هذا الأساس فمن صالح انجلترا إيجاد قاعدة أصغر والاتفاق مع مصر والشعب المصرى .

وبين وزير الحربية البريطانية أن من صالح انجلترا كذلك استخدام مدنيين فنيين فى أمر صيانة القاعدة . ولكنه مع ذلك يعترف أن اسم انجلترا وسمعتها يقتضيان غير ذلك الترتيب . ولكن الظروف الحاضرة تملى ذلك . وذكر أن رأى الكولونيل واترهاوس هو أن نقول لمصر وسنظل فى القناة بعشرة آلاف أو خمسة عشر ألف جندى إلى أن نتفق على معاهدة جديدة ملائمة . ولكن رأى وزير الحربية البريطانية أن ذلك ليس بذى عناء لانجلترا بحال من الأحوال إذ أن رجال الحرب لم يوافقوا على تلك الفكرة ، إذ معنى رأى واتر هاوس تركيز قوات بريطانيا فى فايد . وهذا يقتضى المحافظة على خطوط مواصلات طويلة وطلب وزير الحربية من أعضاء المجلس أن يحكموا عقولهم لاعواطفهم وأنه يقدر الأسباب والعواطف التى تجعل بعض أعضاء المجلس يرفضون سياسة الحكومة .

وأما زعيم المعارضة كلمنت اتلى فلقد عبر عن رأى أغلبية حزب العمال حين قال ، وكانت لهجته متهكمة لاذعة : إنه لا يظن أن الفارق بين القنبلة الهيدروجينية والقنبلة الذرية يبرر تصرف الحكومة هــذا ، وتساءل هل قبرص غير معرضة للقنبلة الهيدروجينية ، وذكر أنه آن الوقت لحكومة المحافظين أن ترى صحة وجهة نظر حكومة العمال ،

وعرض بالموقف السابق الذى وقفه تشرشل حين انتقد حكومة العمال فى هذا الموضوع وذكر أن التأخر فى الموافقة على الجلاء سبب لانجلترا خسارة جسيمة فى الأموال والأرواح ، كما سبب لهـــا من القلق مالامبرر له . ثم شرح موقف حكومة العمال فقال : إن رأى حكومة العمال كان اعتبار القناة شريان الأمبراطورية بينما نظرت إليه الحكومة الحاضرة كمجرد مسألة متصلة بهجوم يقع على دول معينة ، ثم أبدى عجبه كيف أهملت مسألة إسرائيل فى معالجة ذلك الموضوع ، وذكر أن القلق يعم الآن هذه البلاد ، أى اسرائيل . وذكر أتلى أنه لا يظن أن تستخدم القنبلة الهيدروجينية فى الحرب فى الشرق الأوسط ، وقال بضرورة وجود فرق من الجنود فى هذه المنطقة .

ولكنه سجل أن المعارضة توافق تماماً على سحب الجنود البريطانية من مصر ، وأنه قد بين تكراراً أنه لا قيمة لوجود قوات انجليزية فى مصر المعادية ، ولكنه لا يعتبر قبرص قاعدة مناسبة ، وأن لانجلترا واجبات نحو البلاد العربية وتركيا وإسرائيل ومصر . وبين أنه يوجد الآن فراغ فى الشرق الأوسط وأن حكومة العمال كانت تريد إنشاء قوة دولية للدفاع عن السلام فى هذه المنطقة ، ولكنه لا يوجد الآن فى هذه المنطقة شىء فكل ما تعمله انجلترا فى الوقت الحاضر هو أن تلتجىء إلى حمى التحالف البلقانى المكون من يوغوسلافيا واليونان وتركيا . وقال إنه لا يعتبر أن انجلترا بعملها هذا تقوم بواجبها . وأعلن سخريته من

يصدقون كلام رئيس الوزراء عن المسائل الاستراتيجية وقال إن شروط الجلاء هذه هى أسوأ شروط عرفها ، فمستر تشرشل كما يقول أتلى يعرف أنه كان ممكناً الحصول على شروط أحسن فى سنة ١٩٥٢ إذا كان قد وقف أمام الرجعيين من أنصاره من أصحاب المقاعد الخلفية وأعلن أن الحكومة بابرامها هذه الاتفاقية لم تقم بعمل عظيم وليس لها فضل كبير .

ويهم هنا كلام المعارضة من حزب المحافظين الذين يتزعمهم الكولونيل واترهاوس ، أعلن واترهاوس أنه يتكلم فى حزن وأسف ، ثم انطلق إلى تهكم على إرسال وزير الحربية البريطانية إلى مصر وعلى التعليمات التى يكون قد صحبها معه وذكر أن كل ما كانت تهتم به الحكومة هو إمضاء الاتفاقية مهما كانت شروطها .

وتكلم عن الاتفاقية كورقة هى كل ماجنته انجلترا من مجهود ونصب مدة ثمانين عاماً . وقال إن المسألة لم تكن بيعاً ، وإنما جاءت منحة وتنازلا ، وأن تصرف الحكومة لم يكن تصرفاً حكيما ولا محموداً « فما علينا الآن ألا ننسحب بسرعة ونسلم منشآتنا ، لقد دفعنا الحساب وسلمنا ماقيمته ٥٠٠ مليون جنيه للمصريين لكى يستعملوها كما يشاؤون ، وربما استعملوها ضد إسرائيل » . أعلن واتر هاوس أن هذه المعاهدة صفقة خاسرة لانجلترا وقال « لقد نعى المحافظون على العمال تسليم عبادان ، وهانحن أولاء نسلم قناة السويس » ثم بين التناقض فى القول بأنه إذا كانت

القنبلة الهيدروجينية لها مثل ذلك الخطر والأثر الذى تذكره الحكومة ؛ فلماذا تتمسك بحق العودة ؟ وأعلن أن هذا ليس سبباً حقيقياً . . « والسبب الحقيق أننا أصبحنا متعبين من تحمل مسئولياتنا ، فنحن نفقد الآن الإرادة للحكم والسيطرة ، وأن الولايات المتحدة هى التى تدفع انجلترا إلى ذلك ، فالولايات المتحدة لاتضمر حباً للأمبراطورية البريطانية . وأما ما قيل من أن الطرفين اتفقا على السير وفق شروط معاهدة سنة ١٨٨٨ فهذا مضحك ، لأن مصر ـ كما قال ـ قد خرقت هذه المعاهدة باستمرار فى السنوات الأربع الأخيرة ، واختتم كلامه بأن للأمبراطورية مهمة لابد من تأديتها وأن نسيانها أو إهمالها سيخلق لانجلترا البؤس والشقاء وقال إن بريطانيا فى قبرص ستحفر بيديها قبر عظمتها .

وكان الذى اختتم جلسة مجلس العموم وزير الخارجية أنطونى إيدن فذكر أنه بعد أن أصغى إلى المناقشة لم يجد حلا عملياً واحداً يمكن إحلاله محل الاتفاقية وأن مستر اتلى كان قاسياً فى ملاحظاته ، وبين أن مستر اتلى نفسه لم يستطع الاتفاق مع مصر ، وإنما وصلت قوات الاحتلال فى القناة إلى ٨٠ ألف فى عهده . هذا كل ما استطاعه زعيم المعارضة حين كان فى الحكم ، وأنكر إيدن وجود فراغ فى الشرق الأوسط فتركيا عنصر مهم من عناصر الدفاع فى هذه المنطقة ، وأعلن أن الحكومة لاتريد إنشاء قاعدة فى قبرص فهى غير كافية فى نظره ، وأعلن أن القاعدة فى وقت الحرب إذا اعتدى على تركيا موجودة فى مصر . وقال

إن بريطانيا ستنشيء مع ذلك قواعد أمامية فى منطقة الشرق الأوسط وأنه باتفاقية الجلاء ستكون قادرة على توزيع قواتها وتسهيل حركات جنودها وأن القوات الموجودة الآن فى القناة سترجع إلى انجلترا لتكون احتياطياً مهماً وختم كلامه بأن الحكومة مهتمة بإصلاح علاقاتها مع مصر لأن هذا من شأنه إصلاح الأحوال فى الشرق الأوسط وقال إن استراليا رحبت بهذه الاتفاقية ، وأن على مصر الآن يتوقف نجاحها النهائى . .

وأما فى مجلس اللوردات فبالرغم من أن كيلرن وهانكى حملا حملة شعواء على هذه الاتفاقية إلا أن مجلس اللوردات أبدى بصفة عامة ارتياحه لهـــا وأكد لورد سولسبرى الناطق باسم الحكومة فى هذا المجلس ضرورة التفاهم مع الولايات المتحدة والتعاون الوثيق معها فى كل أجزاء العالم .

وعلى أى حال ففى مجلس العموم الذى دارت فيه المناقشة الحقيقية تحدى ٢٦ نائباً من المحافظين الحكومة وتركوها تحت رحمة حزب العمال ولولا امتناع حزب العمال عن التصويت ضد الاتفاقية لسقطت الحكومة. لقد نالت الحكومة ٢٥٧ صوتاً منهم ستة أصوات من العمال تحدوا أمر اتلى بالامتناع عن التصويت . . ولقد استمرت مناقشة ذلك الموضوع فى مجلس العموم خمس ساعات .

ولئن دلت المناقشة التى جرت فى ذلك المجلس على شيء فهى تدل

دلالة واضحة على أن الكسب كان حقيقة فى جانب مصر وجانب الثورة المصرية .

* * *

وأما الصحف البريطانية فكان بعضها معتدلا فى نقد شروط الاتفاقية أو ربما كانت « الديلى أكسبريس » أعنف صحيفة هاجمت الاتفاقية ، إذ ذكرت أن وزارة المحافظين قد قامت بأكبر استسلام عرفته انجلترا منذ أن دبر الاشتراكيون ومونتباتن مغادرة الهند . وشاركتها فى هذه النغمة « النيوز كرونيكل » فلقد نشرت تحت عنوان « السويس عرق وبكاء » مقالة ذكرت فيها أن الحكومة البريطانية قضت فى البرلمان ليلة أمس أظلم أيام حياتها . . إذ كانت تتلقى من جانب نقد العمال اللاذع وسخريتهم ، ومن جانب آخر لوم النواب المحافظين . وضربت صحيفة « الديلى هرالد » على نفس ذلك الوتر فقالت إن تشرشل قضى ليلة أمس أسود الليالى فى حياته السياسية .

ولكنه بصفة عامة فالرأى العام الإنجليزى ـ كما مثلته الصحافة ـ كان مرتاحاً إلى الاتفاق مع مصر ، وبذلك انتهت مشكلة ضايقت الرأى الحر الإنجليزى مدة طويلة .

وتستعرض صحيفة المانشستر جارديان الأسبوعية شروط المعاهدة شرطاً شرطاً وبينت السهولة التى تم التفاهم بها تلك المرة وقالت إن هـذه الاتفاقية ستعمل على تخفيف حدة التوتر فى الشرق الأوسط وفى البلاد

العربية . وترى أنه لم يكن من المعقول أن تعطى لانجلترا « كارت بلانش » لتزيد فى حجم القاعدة فى أى وقت وكما تشاء .

وأما فى الخارج فلقد هنأت الولايات المتحدة مصر رسمياً بإمضاء هذه الاتفاقية : « إن هذا الاتفاق كما يقول كافرى السفير الأمريكى فى كتابه إلى رئيس الوزارة المصرية سيكون أساساً لتعاون أقوى حتى من الاتفاق الحالى بين بلادنا بالنسبة للمشكلات التى تؤثر فى الشرق الأوسط فإن الاتفاق سيزيد فى النهاية الاستقرار والقوة الدفاعية لهذه المنطقة » . ولقد وجدت الولايات المتحدة فى هذه الاتفاقية نجاحاً كبيراً لسياستها بصفة خاصة وسياسة العالم الديموقراطى بصفة عامة ، وفعلا لقد اغتبط أصدقاء الولايات المتحدة بهذه الاتفاقية من أمثال تركيا وفرنسا والباكستان وعدوها خطوة كبيرة فى سبيل استقرار الأمور فى الشرق الأوسط .

ولقد كان أول نتيجة لهذه الاتفاقية بالنسبة للعلاقات المصرية الإنجليزية أن رفعت الحكومة البريطانية الحظر على تصدير الأسلحة إلى مصر وكان من الطبيعى أن يكون لذلك رنة فزع فى إسرائيل .

١١ – إنجلترا وتأميم مصر لشركة القناة

بعد أن تحررت مصر التى تجرى القناة فى أرضها من الإحتلال الإنجليزى بمعاهدة ١٩٥٤ رأت مصر أن تلعب دورها السياسى فى العالم كدولة مستقلة ذات مركز جغرافى واستراتيجى ممتاز وأن تحتل مكانتها الممتازة بين دول الشرق الأوسط لتفوقها من حيث الثروة ومن حيث عدد السكان والحضارة .

ورأت حكومة الثورة أن تشق مصر لنفسها طريقاً وسطاً بين المعسكرين الغربى والشرقى ، فهى قد رفضت الارتباط بالأحلاف العسكرية ماعدا الحلف العربى فى حدود الجامعة العربية ، وهى قد رفضت المعونة العسكرية والاقتصادية طالما ارتبطت هذه المعونة بذيول أو بخيوط تقيد من حرية مصر السياسية أو تعوقها عن التصرف فى الميدان الدولى وفق مصالحها الخاصة ومصالح الشعوب العربية .

ووجدت مصر التى طالما قاست من الاستعمار والأمبريالزم الغربى ، أن تأخذ بناصر الشعوب العربية والإسلامية التى لاتزال تئن تحت عبء التسلط الأوربى ، ولم تكن مصر وحدها فى هذا التفكير فكثير من الأمم الأسيوية والإفريقية الناشئة كانت تشاطر مصر رأيها . فدول الجامعة العربية والهند وأندونيسيا قد وقفت صامدة أمام سيطرة الأمبريالزم .

لقد أصبحت سياسة مصر الخارجية إلى حد كبير نصرة الحرية ، ولم تكن حكومة الثورة بناسية أن الغرب هو الذى أرسى إلى حد

كبير قواعد إسرائيل فى فلسطين ومدها بالمعونة الاقتصادية والحربية حتى جاء وقت فاقت فيه إسرائيل أو قالت إنها تفوقت من الناحية الحربية على كل دول الجامعة العربية مجتمعة .

فكان على مصر إذن أول ما نعمل أن تأخذ حذرها من ناحية الخطر المحدق بحدودها الشرقية وبسوريا وبشرق الأردن ، وأن تكون على أهبة الاستعداد لمقابلة كل خطر يهددها أو يهدد الشعوب العربية من قبل إسرائيل ، فكان عليها أن تقوى نفسها من الناحية الحربية ، فحاولت الاتصال بالغرب ، ولكن الغرب ظل متقاعساً لا يعطف على أمانى مصر إذ كان يهمه قبل كل شيء ما سماه توازن القوى فى شرق البحر المتوسط بين إسرائيل والدول العربية ، ذلك التوازن الذى قيل أن اتفاقية ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ أقامته ، هذه الاتفاقية التى عقدت بين انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة والتى أعلنت فيها الولايات المتحدة اهتمامها الكبير بالمحافظة على السلام والاستقرار ومعارضتها لاستخدام القوة وللتسابق فى التسلح فى هذه المنطقة . فلم تستطع مصر الحصول على السلاح من ناحية الغرب بشروط معقولة تقرها هى وتقبلها .

وكان لا مفر لمصر من الالتجاء إلى الجانب الشرقى للحصول على السلاح ، ووافق الجانب الشرقى ، وكانت صفقة الأسلحة المعروفة من تشيكوسلوفاكيا ، هذه الصفقة التى أثارت مخاوف إسرائيل والصهيونية والغرب . لقد رأت الدول الغربية فى هذه الصفقة ، بل لقد ادعت أنها ترى

فيها خطراً كبيراً على السلام العالمي وعلى توازن القوى في الشرق الأوسط ، فتقدم النفوذ الروسي في هذه المنطقة معناه في نظر الغرب تخطٍ للحاجز الذي كان يظن أن حلف بغداد قد أقامه ، ومعناه عودة إلى الحرب الباردة .

وإزاء ذلك الموقف الجديد لم يقف الغرب موقفاً ثابتاً واضحاً ، بل تقاذفته تيارات مختلفة : الخوف على إسرائيل من ناحية ، الدعاية الصهيونية القوية التي استغلت هذه المسألة استغلالاً واضحاً ، ترضى الشعوب العربية التي تمتلك منابع بترول الشرق الأوسط الغنية ، ذلك البترول الذي لا يستطيع غرب أوربا الاستغناء عنه وخاصة منظمة الأطلنطي ، ذلك البترول الذي زاد استخراجه فيما بين سنتي ١٩٣٠ ، ١٩٥٤ من ٦,٣٤٠,٠٠٠ إلى ١٣٦,٠٠٠,٠٠٠ طن ، وخشية نمو النفوذ الروسي في هذه المنطقة — ثم تراءى للغرب ضرورة العمل على وقف النفوذ الشيوعي في شرقي البحر المتوسط بأن وعد مصر بمعاونتها في بناء السد العالي لكي تستطيع بناء اقتصادها القومي والمحافظة على استقرارها الاجتماعي .

ولكن الغرب لم يرقه الدور الذي أخذت مصر تلعبه في السياسة الدولية ، فلقد تعوّد أن يرى مصر عاملاً سلبياً لا إيجابياً في ذلك الميدان ، تعوّد الغرب أن يرى مصر تدور في عجلة السياسة البريطانية من ناحية السياسة ومن ناحية الاقتصاد طوال القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين . لم ترق الغرب السياسة التجارية والاقتصادية المستقلة التي استنتها مصر كما ساءه تعاملها الاقتصادي مع الدول الشيوعية . لم يعجب الغرب الدور الذي لعبته مصر في مؤتمر باندونج ، وهاله اعترافها

بالصين الشيوعية وأذهله الدور الذى قام به رئيس جمهورية مصر فى مؤتمر بريونى بيوغوسلافيا .

فمصر قد أخذت تنحو نحواً مستقلا فى سياستها لا تتعلق بأذيال الغرب ، بل فى الواقع تقاوم سياسة الغرب الاستعمارية والفكرة التى تقول بسيطرة دولة على أخرى، وتنتقد بل وتعارض فكرة التكتلات الدولية ، فلقد نادى رئيس جمهورية مصر جمال عبد الناصر فى مؤتمر بريونى (يوليو ١٩٥٦) علانية بهذه الآراء ، نادى بحل مشكلة فلسطين على الأساس الذى قرره مؤتمر باندونج ، بل وأعلن رسميا عطف مصر على حركة الجزائر الاستقلالية ، وطالب بحل المشكلات الدولية عن طريق المفاوضة والعدالة ، وارتفع صوته بضرورة قبول الصين الشيوعية عضواً فى هيئة الأمم المتحدة .

غضبت لذلك الموقف الدوائر السياسية فى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ، ورأت فى سياسة مصر الجديدة خطراً كبيراً على مصالحها . لقد ساء انجلترا بصفة خاصة أن ترى نمو مركز مصر فى الشرق الأوسط ، واعتقدت أن الحكومة المصرية تعمل جاهدة على إضعاف النفوذ الإنجليزى فى هذه المنطقة ، فتحالف مصر مع الجمهورية السورية ومع المملكة السعودية التى ساءت علاقتها بانجلترا بعض الشيء حول الاختلاف على واحة البريمى ، مثل هذا التحالف لم يكن مثيراً لاطمئنان انجلترا ، ثم مناوأة مصر لحلف بغداد الذى تؤيده انجلترا والتى اشتركت عضواً عاملا فيه ، ومساعى

مصر السياسية فى شرق الأردن ، هذه المساعى التى انتهت بطرد جون باجوت جلوب المستشار العسكرى للملك حسين فى أوائل شهر مارس ١٩٥٦ بعد خدمة خمسة وعشرين عاماً ، كل هذا عدته الحكومة البريطانية « صدمة عنيفة » لسياستها الخارجية فى الشرق الأوسط ، كذلك كانت الحكومة البريطانية على يقين أن موقف مصر هو الذى أدى بشرق الأردن إلى رفض الإنضمام إلى حلف بغداد . وأن نفوذ مصر أصبح ينافس نفوذ انجلترا فى كل البلاد العربية بل ويناوئها .

وأما فرنسا فلقد أفزعها ارتباط اسم مصر بالحركة القومية الجزائرية وبالحركات القومية فى شمالى أفريقية وبالاختفاء التدريجى للإمبراطورية الفرنسية .

رأى الغرب لذلك أن يسحب عونه لمصر، وقررت الولايات المتحدة وتبعتها انجلترا سحب العروض لتمويل السد العالى ، كما يدعى البيان الأمريكى ، على أساس أن مشروع السد العالى يؤثر فى حقوق بلاد أخرى تشارك فى مياه النيل ومنها السودان وأثيوبيا وأوغندا ، وعلى أساس الشك فى قدرة مصر على تركيز مواردها الاقتصادية فى هذا البرنامج الانشائى الضخم .

ورأى جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية أن يجيب على هذه الخطوة التى قصد بها جرح كبرياء الحكومة المصرية وإثارة الشكوك فى سياستها الإقتصادية وحرمان البلاد من أهم مشروعاتها الحيوية ، وذلك

بأن أصدر قانون (٢٨٥ لسنة ١٩٥٦) بتأميم شركة قناة السويس حتى تستطيع مصر بموارد القناة السير قدماً فى بناء مصر الاقتصادى .

فواضح إذن أن تطور مسألة القناة كبير الصلة بمركز الشرق الأوسط الجغرافى وماله من أهمية استراتيجية ، بما يعانيه الشرق الأوسط بصفة عامة من فقر وفاقة وحاجته لاستغلال موارده ورفع مستواه الاجتماعى، كبير الصلة بماضى الشرق الأوسط وخضوعه للنفوذ الغربى الانجليزى والفرنسى واستكانته لمدة طويلة للإمبريالزم السياسى والاقتصادى وبما رسب فى نفوس الشرقيين من أحقاد على الاستعمار والمستعمرين ، كبير الصلة بيقظة شعوب الشرق الأوسط ونمو الوعى القومى فيه ، كبير الصلة بنمو موارد الشرق الأوسط البترولية ، وبمشكلة إسرائيل وتمكين الغرب لها فى فلسطين على حساب الأمم العربية ، وثيق الصلة بذلك النزاع المحتدم ، بالحرب الباردة ، بين المعسكرين الروسى والغربى ، سياسة الغرب فى الاحتفاظ بما تبقى له من سيطرة سياسية واقتصادية فى الشرق الأوسط وبسياسة الاتحاد السوفيتى فى حرمان الغرب من ذلك النفوذ .

وفى إعلان الرئيس الذى أمت بمقتضاه شركة القناة (٢٦ يوليو ١٩٥٦) نص على أن تنتقل للدولة المصرية « جميع ما للشركة من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حالياً على إدارتها » ، كما نص على تعويض حملة أسهم شركة القناة « فيعوّض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص

بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانو
في بورصة الأوراق المالية بباريس » ، كما نص على إنشاء هيئة مستة
لإدارة القناة ، « وميزانية مستقلة تتبع في وضعها القواعد المعمول ؛
في المشروعات التجارية » ، وقرن الرئيس جمال عبد الناصر ذلك القانو
بأن أعلن عزم مصر على المضى في ضمان حرية المرور في القناة وف
لاتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ .

قامت مصر بالتأميم مباشرة منها لحقوق سيادتها دون تحد أو مساس
بحقوق أية دولة . ولكن ذلك العمل قوبل بالاحتجاج والتهد:
باستخدام القوة وباتخاذ تدابير اقتصادية فيها اعتداء على حقوق مصر

لما علمت انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة بقرار الحكومة المصر
أصدرت بياناً ثلاثياً أكدت فيه الصفة الدولية لقناة السويس وضرور
ضمان دوليتها ، وهى وإن لم تعارض في التأميم كحق من حقوق سياد
الدولة إلا أنها ترى في خطوة مصر « انتهاكا للحقوق الأساسية للإنسان
وأنها أصبحت « ترى أن حرية الملاحة وسلامة القناة في هذه الظروف
غير مضمونة » .

وقررت الحكومة البريطانية كخطوة أولى تجميد أرصدة مصر
ومنع تعاملها بالاسترليني ، فلقد خشيت انجلترا — كما ترى — على ضياع
نفوذها ومصالحها الاقتصادية والبترولية في الشرق الأوسط إذا لم تقف
موقفاً حاسماً بإزاء مصر ، إذ ربما قامت دول الشرق الأوسط العربي

بتقليد ما فعلته مصر وأممت بترولها ، كما ظنت الحكومة البريطانية ومعها الحكومتان الأمريكية والفرنسية أن رئيس مصر ربما استخدم القناة لأغراض سياسية قومية ، وكانتا انجلترا وفرنسا تريان فى بقاء الشركة بقاء لنفوذهما ومحافظة على استغلال مواطنيهما لذلك المرفق الذهبي . لقد كانت شركة القناة وثيقة الصلة بالحكومتين الانجليزية والفرنسية .

لقد أعلن سير أنتونى إيدن رئيس حكومة بريطانيا فى ٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ رأى حكومته وموقفها إزاء تأميم مصر للقناة ، فقال بعد أن حمل حملة شديدة على رئيس جمهورية مصر :

« إن تأميم الرئيس عبد الناصر قد أوجد حالة خطيرة ، وأن وضع هذه القناة تحت إشراف دولى مسألة حياة أو موت بالنسبة لبريطانيا » وقال : « إن انجلترا ستحاول حل هذه المشكلة باتفاق دولى على قدر الامكان » ، وأشار إلى أن رئيس جمهورية مصر أمم شركة القناة « دون مشاورات سابقة » ، « ودون رضاها » وأنه « قد شن حملة شديدة من الدعاية ضد بريطانيا » ، « ولا زلنا نذكر جيداً الثمن الواجب دفعه فى حالة الاستسلام للفاشية » ، وأيقن « بأن فى وسع مؤتمر لندن (الذى أزمعت انجلترا وفرنسا وأمريكا عقده) إيجاد مشروع معقول للقناة فى المستقبل » ، وقال : « لو أننا جميعاً اشتركنا فى إنشاء نظام دولى للقناة وأنفقنا إيراداتها على تحسينها فإن ذلك يمكن أن يعود بالرفاهية على الشرق والغرب . . وعلى الدول التى تنتج البترول وتلك التى تشتريه » .

ثم ذكر إيدن بأنه « صحيح أن القناة تجرى فى أرض مصر ولكنها ليست حيوية لها كما هى حيوية لغيرها من دول العالم » ، « وأن مسألة القناة مسألة حياة أو موت للجميع، لأنه بغير البترول الذى ينقل عبرها تتوقف الصناعات ووسائل النقل فى بريطانيا ، كما أن عمليات التصدير متوقفة عليها ، فهى تهم كل بيت فى هذه البلاد » ، وفى رأيه « أن بريطانيا تتعرض لكثير من الأخطار إذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة . وهذا هو تفسير التحركات البرية والجوية والبحرية البريطانية » .

وكرر سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية هذه النغمة فى حديثه يوم ١٤ أغسطس ، وأعلن أن التدابير الحربية التى اتخذتها انجلترا « لا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة » ، وأن الهيئة الدولية التى تقترح انجلترا إنشاءها والتى يرى أن تشترك مصر فيها هى والدول صاحبة المصالح فى القناة هى التى تقوم بإدارة القناة وتضمن لمصر نصيباً معقولا من الأرباح وللمساهمين تعويضاً عادلا » .

لقد شاركت الحكومة الفرنسية الحكومة البريطانية رأيها فى موضوع القناة ، بأن الحكومة المصرية حاولت من جانبها وحدها إنهاء ما أسمته الدولتان « نظام الإدارة الدولى لقناة السويس الذى أكدته وأكملته اتفاقية سنة ١٨٨٨ » ، وأعلنت تأييدها للإجراءات التى اتخذتها بريطانيا سلمية أو حربية ، وقامت من ناحيتها بتجميد الأرصدة المصرية وإرسال السفن والجنود والعتاد إلى قواعد الغرب القريبة من مصر .

وأعلن موليه رئيس الوزارة الفرنسية بأن فرنسا ستقف لرئيس جمهورية مصر بالمرصاد إذ أنه يرمى إلى إنشاء امبراطورية عربية من الخليج الفارسى إلى المحيط الأطلنطى . ولقد أيدت صحيفة التيمز اللندنية الحكومة الإنجليزية فى أنه « إذا ترك عبد الناصر يفعل مايشاء ستنهدم مصالح انجلترا والدول الغربية فى الشرق الأوسط (١٠ أغسطس) » .

وقبل ذلك بيومين حاولت هذه الصحيفة مناقشة مشروعية العمل المصرى ، ووصلت إلى النتيجة التى تريدها وهى أن عمل مصر غير قانونى وأن رئيس جمهورية مصر لن يصل إلى الأغراض التى استهدفها من استغلال موارد القناة لبناء السد العالى ، وبينت كيف كانت انجلترا حسنة النية بقبول الجلاء عن قناة السويس ، وامتدحت سلوك إسرائيل ! ! وفى ١٥ من ذلك الشهر اتهمت هذه الصحيفة رئيس جمهورية مصر بتسميم العلاقات بين انجلترا والدول العربية ، واتبعتها فى ذلك صحف المحافظين . وأما حزب العمال ، فلقد أيد فى أول الأمر رئيسه جيتسكل وأحد كبار زعمائه موريسون الحكومة البريطانية فى استنكار ماقامت به مصر من تأميم القناة ، وذكر جيتسكل أن المسألة هى مسألة التفوق فى الشرق الأوسط مما شجع الحكومة على السير فى طريقها ، وسنجد أن العمال سيغيرون موقفهم فيما بعد وخاصة بإزاء استخدام القوة ضد مصر .

وعلى أية حال فقد تعالت صيحات الدوائر الرسمية السياسية والمالية

فى لندن وباريس ضد مصر وضد رئيس جمهوريتها وهددت بالحرب إذا لم تقبل مصر الإشراف الدولى على القناة ، وتابعت الدولتان إرسال قواتهما إلى قبرص . حيث تكونت فى منتصف سبتمبر قوة تقرب من الثلاثين ألف جندى ، وتحدثت الدولتان عن تكوين قيادة عليا مشتركة ضد مصر .

ولم ندر فى ذلك الوقت مدى استعداد الحكومتين للدخول فى غمار حرب ضد مصر ، وهل قصد بهذه التحركات العسكرية مجرد المناورة للضغط على مصر ؟ ولكن الحقيق فى الموقف أن ظروف القرن التاسع عشر التى كانت تستطيع فيها الدولتان البطش وقمع الشعوب الصغيرة لم يعد لها وجود ؛ فلقد انتهى عهد كاننج وبامرستون وجلادستون وسولسبرى ، فالموقف الدولى فى منتصف القرن العشرين مختلف تماماً عن الموقف فى القرن التاسع عشر ، فلم يعد لبريطانيا وفرنسا مركز الصدارة فى العالم . فقد احتل هذا المركز غيرهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى . وأصبحت الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية فى حكم التاريخ . وقامت قوى جديدة فى آسيا وأفريقية والشرق الأوسط كالهند والشعوب العربية والأندونيزية والصينية تقف للأمبريالزم الأوربى بالمرصاد ولا تسمح له بالنمو .

وأما الولايات المتحدة الأمريكية فلقد ذكر رئيسها دوايت أيزنهاور أن القناة مهمة لها ، ولكن الولايات المتحدة كما تعتقد تستطيع الاستغناء

عنها وإن كانت ترى أن أوربا وخاصة منظمة الأطلنطى لا تستطيع الاستغناء عن القناة بسهولة . فالقناة كما ترى حيوية بالنسبة لغرب أوربا الذى يعتمد إلى حد كبير على بترول الشرق الأوسط . ولكن الموقف فى الولايات المتحدة كان صعباً ، فالسنة سنة انتخابات لرياسة الجمهورية ، ولا تستطيع حكومتها لهذا الظرف وضع سياسة محددة بالنسبة للقناة قد لا تعرف عواقبها . وهى حائرة بين أصدقائها من دول الغرب تخاف على وحدتهم وأعدائها فى المعسكر السوفييتى ، وهى تخشى فى نفس الوقت ثورة العرب ضدها وهم الذين يملكون معظم بترول الشرق الأوسط ، وتخاف أن يؤدى استخدام انجلترا وفرنسا للقوة ضد مصر إلى حرب ثالثة لم تختر هى وقتها المناسب أو تدفع مصر والعرب إلى أحضان روسيا نهائياً ، وخاصة بعد أن أعلنت مصر أنها ستدافع عن سيادتها إلى النهاية وبعد أن أعلن العرب تأييدهم لمصر ، ولذا فالولايات المتحدة تؤثر حسم الخلاف سلمياً عن طريق المؤتمرات وليس عن طريق القوة وتعمل لكسب الوقت .

وأما روسيا ، التى وجدت فى سلسلة المنظمات والمحالفات السياسية والحربية والاقتصادية التى أقامتها الولايات المتحدة وانجلترا ، محالفة شمال الأطلنطى وحلف بغداد (الذى يتكون من تركيا والعراق وإيران وباكستان) ، وحلف جنوب شرقى آسيا أمراً لا يتسم بالود والصداقة نحو الاتحاد السوفييتى . لقد احتدم النزاع بين روسيا وأمريكا فى جبهة

طولها سبعة آلاف ميل تضم الشعوب الآسيوية ، ولذارأت روسيا أن تؤيدكل الدول التى تعمل على التخلص من الامبريالزم الإنجليزى والفرنسى، وأن تعضد كل الدول التى رفضت الدخول فى حلف الأطلنطى وحلف بغداد وأن تقدم المعونة الفنية والاقتصادية لدول الشرق التى تحتاج إلى هذه المعونة وتطلبها . لقدنحت روسيا فى السنتين الأخيرتين إلى سياسة خارجية أكثر عملية وأكثر مرونة من ذى قبل ، فمدت يد الصداقة للعرب ، ورأت فيهم قوة توازن انضمام تركيا إلى الغرب — هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالعرب يملكون منابع بترول الشرق الأوسط الغنية ، ذلك البترول الذى تعتمد عليه منظمة حلف الأطلنطى فى سلمها وفى استعدادها للحرب ، فالروسيا تود لو استطاعت حرمان الغرب من ذلك البترول على الأقل . ولما كانت مصر تحتل مكاناً هاماً بين العرب تعمل سياستها على الابتعاد عن المحالفات ، وجدت روسيا أن تمد يد الصداقة إليها ، ووجدت الحكومة الروسية فى أزمة القناة وسيلة لإذلال الغرب وإلحاق هزيمة أخرى بسياسته بعد الفشل الذى ناله فى أمر توحيد ألمانيا .

ولذا فروسيا منذ اللحظة الأولى تؤيد مصر فى موقفها ، وعلى لسان خروشيف فى آخر يوليه « تحذر الغرب من القيام بأية عملية حربية غير حكيمة » ، وتعلن أن مصر فى تأميمها للقناة مارست حقاً لها ولم تعتد على أحد ، فالمصريون « هم الذين حفروا القناة بأيديهم » ، وأعلنت

فى صراحة أنها ترى فى الخطوة التى خطتها مصر « الشعوب التى كانت خاضعة للاستعمار بدأت تحرر نفسها من نير الاستعمار . »

لقد أكدت روسيا اهتمامها بحرية الملاحة فى القناة ، ولكنها لم تقبل الدعوة إلى مؤتمر لندن التى طلبت أمريكا وانجلترا وفرنسا عقده إلا بعد أن احتجت على تصرفات الحكومات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية ، وأعلنت أن المؤتمر يعد تدخلا فى شئون مصر ، ونادت بأنه يمكن تسوية مشكلة القناة تسوية سلمية . ووقفت إلى جانبها تؤيد سياستها الصين الشيوعية وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوكيا ويوغوسلافيا وغيرها .

وشارك الروسيا فى تأييد موقف مصر دولة الهند ، وكانت سياستها الخارجية العامة اتباع الحياد بين الكتلتين الشرقية والغربية ومقاومة الاستعمار وتأييد الأمم الآسيوية والأفريقية فى نضالها فى سبيل الحرية . ففى ٨ أغسطس ١٩٥٦ هاجم جواهر لال نهرو موقف بريطانيا وفرنسا من تأميم القناة ، ورأى أن تهديدهما باستخدام القوة وسيلة خاطئة لا تمليها الحكمة ولا تجد لها مكاناً فى العالم ، وبين أن خطوة التأميم قد جاءت نتيجة لسحب أمريكا عرضها تمويل السد العالى بطريقة جرحت كبرياء مصر ومست كرامتها ، وقال إن مؤتمر لندن لا يمكن أن يصل إلى قرارات نهائية لأن هذا يقتضى موافقة مصر ، ولقد أخذت الهند على عاتقها معارضة آراء الغرب والدفاع عن وجهة النظر المصرية

بضرورة احترام سيادة مصر على جزء مهم من أراضيها .

* * *

رأت الدول الثلاث انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة تنفيذاً لسياستها التي تهدف إلى تدويل قناة السويس الدعوة إلى عقد مؤتمر في لندن يجتمع في ١٦ أغسطس لمناقشة موضوع الإشراف الدولي على القناة . ووجهت بريطانيا الدعوة إلى أربع وعشرين دولة هي مصر وإيطاليا وأسبانيا وتركيا وبريطانيا وروسيا والنمسا وسيلان والدانمرك وأثيوبيا وألمانيا الغربية واليونان والهند واندونيزيا واليابان وإيران ونيوزيلند والنرويج والباكستان والبرتغال والسويد والولايات المتحدة ، دول أسيوية وإفريقية وأوربية كبيرة وصغيرة .

وأما مصر فلقد رفضت الدعوة لحضور ذلك المؤتمر ودعت دول معاهدة سنة ١٨٨٨ والدول التي تمر سفنها في القناة إلى مؤتمر عالمي لعقد اتفاق يؤكد ضمان حرية الملاحة ويسجل في الأمم المتحدة ويترك الباب مفتوحاً لانضمام حكومات أخرى ، وبنت مصر رفضها على أساس أن مؤتمر لندن ليس مؤتمراً دولياً بالمعنى الصحيح إذ لم تدع إليه كل الدول التي تمر سفنها في القناة ، ثم إن انجلترا انفردت بالدعوة إليه ، ثم لأنه دعي دون استشارة مصر ، وهي الدولة صاحبة الشأن ، واعتبرت مصر أن مؤتمر لندن ليس له حق مناقشة أمر يتعلق بسيادة مصر ؛ رأت الحكومة المصرية في قبول مبدأ الإشراف الدولي أمراً قد يؤدي إلى فصل القناة

عن مصر ، بل وفصل شبه جزيرة سينا أيضاً ، ورداً على تهديد البريطانيين رأت تعزيز مركز البلاد من الناحية الحربية فأعلنت التعبئة وإنشاء جيش التحرير الوطنى من الحرس الوطنى والكتائب والمتطوعين ، وقفت البلاد العربية جميعها إلى جانب مصر تؤيدها فى قضيتها وتستنكر استخدام انجلترا وفرنسا للعنف ، بل وتهدد باستخدام اجراءات إيجابية ضد الدولتين ، وكان يوم ١٦ أغسطس إضراباً عاماً فى كل البلاد العربية فأضحى مظهراً رائعاً للتساند والتعاون .

ولكن الدول الأخرى لبت دعوة انجلترا . وفى ذلك المؤتمر بسطت انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وجهة نظرها وتساندها وتبلورت فكرة الدول الثلاث فى اقتراح لدلاس وزير الخارجية الأمريكية أدخلت عليه بعض التعديلات وأقرته الدول الثلاث .

ويقول مشروع دلاس : « إن الحكومات الموافقة على هذا التصريح والمشتركة فى مؤتمر لندن . . . أقلقها الموقف الخطير الخاص بالقناة وهى إذ تسعى إلى إيجاد حل سلمى يتفق وأغراض الأمم المتحدة ومبادئها . وإذ تعترف بأن الحل السلم يجب أن يحترم حقوق مصر المستمدة من سيادتها بما فى ذلك حقها فى تعويض عادل منصف نظير استخدام القناة ، ويضمن من جهة أخرى القناة باعتبارها ممراً مائياً ودولياً طبقاً لاتفاق القسطنطينية المعقود فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، إن هذه الحكومات تتفق فى التعبير عن وجهة نظرها بما يأتى :

١ – إنها تؤكد ، كما تنص على ذلك مقدمة اتفاق سنة ١٨٨٨ وجوب إنشاء نظام محدد لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس البحر فى جميع الأوقات ولجميع الدول .

على أن يضمن مثل هذا النظام المقترح الأمور الآتية :

١ – إدارة فعالة مستقلة وصيانة القناة وتحسينها كممر مائى دولى مفتوح طبقاً لمبادىء اتفاق سنة ١٨٨٨ .

٢ – فصل إدارة قناة السويس عن النفوذ السياسى لأية دولة من الدول .

٣ – احترام سيادة مصر .

٤ – ضمان إيراد عادل ومنصف لمصر نظير استخدام القناة ويزداد هذا الإيراد بازدياد طاقتها واضطراد استخدامها .

٥ – أن يدفع لشركة قناة السويس العالمية التعويض المالى العادل الذى يثبت أنها تستحقه .

٦ – أن تكون رسوم المرور فى القناة منخفضة لتطابق الاحتياجات السابقة وفيما عدا الفقرة (٧) يجب ألا تستهدف أى ربح .

ولتحقيق هذه النتائج على أساس دائم . . يتفق على الأمور التالية :

١ – اتخاذ تدابير تنظيمية لتحقيق التعاون بين مصر والدول الأخرى ذات المصلحة فى إدارة القناة وصيانتها وتحسينها والتوفيق بين مصالحها فى القناة وضمانها . ولتحقيق هذا الغرض تكون إدارة القناة

وصيانتها وتحسينها وتوسيعها حتى تزداد حركة المرور فيها لصالح التجارة العالمية ومصر من اختصاص مجلس قناة السويس ، على أن تمنح مصر هذا المجلس جميع الحقوق والتسهيلات .

وأعضاء هذا المجلس بالإضافة إلى مصر يتألفون من الدول الأخرى الذين يختارون بطريقة يتفق عليها بين الدول الممثلة فى الاتفاق وعلى المجلس أن يرفع تقارير دورية إلى الأمم المتحدة .

٢ — إنشاء لجنة تحكيم لتسوية أى نزاع خاص بالإيرادات العادلة التى تعود على مصر أو خاص بتعويض شركة قناة السويس العالميـــة أو غير ذلك .

٣ — تقرير عقوبات رادعة لأى انتهاك للاتفاق من أى طرف .

... والنص على أن أية إساءة لاستخدام القناة يعتبر تهديداً للسلام وخرقاً لميثاق الأمم المتحدة وأهدافها .

٤ — ... تقرير قيام رابطة مناسبة بالأمم المتحدة — وحق إعادة النظر فى الاتفاق كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

* * *

ووضعت الهند فى المؤتمر مشروعاً لحل أزمة القناة يتضمن :

١ — إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية المعقودة فى سنة ١٨٨٨ لضمان وتحديد رسوم عادلة ومنصفة .

٢ — الدعوة لعقد مؤتمر من الدول الموقعة على اتفاق سنة ١٨٨٨ وجميع الدول المستخدمة للقناة لإعادة النظر فى الاتفاق .

٣ ـ ربط المصالح الدولية للدول المستفيدة من القناة بالشركة المصرية الجديدة المؤممة دون الافتئات على حق مصر فى ملكيتها وإدارتها.

٤ ـ إنشاء هيئة استشارية من الدول المستخدمة للقناة على أساس المصالح والتمثيل الجغرافى تكون لها مهام تقديم المشورة والنصح والاتصال .

٥ ـ ترفع الحكومة المصرية للأمم المتحدة كل عام تقريراً سنوياً عن شركة القناة المصرية المؤممة .

ولقد وضح كرشنا مينون المبادىء الستة التى تستند إليها مقترحاته وذكر أنها :

١ ـ الاعتراف بسيادة مصر .

٢ ـ الاعتراف بالقناة كجزء لا يتجزأ من مصر وكمر مائى ذى أهمية دولية .

٣ ـ حرية الملاحة واستمرارها لجميع الدول طبقاً لاتفاق القسطنطينية المعقود فى سنة ١٨٨٨ .

٤ ـ تحديد رسوم عادلة ومنصفة مع إتاحة التسهيلات التى تقدمها القناة لجميع الدول دون تمييز .

٥ ـ الاحتفاظ بالقناة فى حالة سليمة طبقاً للمطالب الفنية الحديثة ؛

٦ ـ الاعتراف بمصالح الدول التى تستخدم القناة اعترافاً كاملا .

ولقد انتقد مندوب الهند فى مؤتمر لندن مشروع دلاس بأنه ليس

حلا للأمر ، فمصر لن تسلم سيادتها ، وبين أن مؤتمر لندن لايمكنه فرض التدويل على مصر ، وذكر أن مشروع الهند يرمى إلى حل عملى وناشد المؤتمر رفض المشروع الأمريكى لأن مصر سترفضه .

وجدير بالذكر هذا المشروع الذى قدمته أسبانيا فهو يرمى إلى إعادة النظر فى معاهدة ١٨٨٨ لأن بعض موادها غير متلائم مع روح العصر وإلى إنشاء شكل من أشكال التعاون الدولى فى إدارة القناة لمواجهة الظروف الحالية يحترم سيادة مصر الإقليمية وحقها فى استغلال القناة تجارياً كما كانت تفعل الشركة وتمثل فيه الدول التى تستخدم القناة تمثيلا يكفى لضمان حرية الملاحة بالقناة وتأمينها .

ولم تقف الهند وحدها فى تأييد سيادة مصر على القناة ورفض فكرة الإشراف الدولى فى مؤتمر لندن ، فلقد وقف مندوب روسيا فى المؤتمر موقفاً مشهوداً ، أعلن شيبلوف أنه إذا كان لمؤتمر لندن من نتيجة فهى « أن خفتت الأصوات التى نادت باستخدام القوة ضد مصر » وهذا التطور ، كما يقول ، جاء نتيجة لضغط الرأى العالمى الذى نادى بألا تدرج فى جدول أعمال المؤتمر مسألة استخدام الإجراءات العسكرية كوسيلة لتسوية المشكلة » ، وذكر « أن المؤتمر لم يعد يناقش قانونية الإجراء المصرى بالتأميم ، كما لم يستطع أحد فى المؤتمر الدفاع عن شركة القناة القديمة » .

ثم انتقل شيبلوف إلى الدفاع عن موقف الحكومة المصرية عن

احترامها لاتفاقية ١٨٨٨ ثم إلى استعراض المشروعين الأمريكى والهندى بعد أن سجل أن المؤتمر بحكم تكوينه لا يستطيع اتخاذ إجراءات نهائية بشأن القناة من غير موافقة مصر . فانتقد المشروع الأمريكى انتقاداً شديداً ، إذ تجاهل ذلك المشروع فى نظره موقف مصر والتوفيق بين مصالح مصر والدول الأخرى،وذكر أن المشروع الأمريكى معناه تنازل مصر عن حقوقها فى السيادة على القناة « إلى هيئة دولية تتصرف فى ثروة مصر القومية » . وأكد شبيلوف حقوق مصر فى القناة من حيث السيادة ومن حيث حق التأميم ، وأعلن أن المشروع الأمريكى تحد للشعب المصرى .

وسخر المندوب الروسى من الفكرة التى عرضها مندوب استراليا لشراء حقوق السيادة المصرية على القناة . وقال إن إقامة هيئة دولية رغم إرادة مصر لإدارة ممتلكات مصرية عمل له نتائج سياسية خطيرة إذ سينتج عنه اضطراب الأمن الدولى . فتدويل القناة ليس إلا ستاراً استعمارياً ، وذكر أنه لهذه الأسباب لا يوافق الوفد الروسى على المشروع الأمريكى .

ولم يفت شبيلوف أن يشير إلى محاولة بعض دوائر الغرب عرقلة الملاحة فى القناة عن طريق إغراء موظفى القناة على تركها . وأكد شبيلوف كذلك ضرورة احترام المصالح المشروعة وعدم تجاهل حقوق السيادة المصرية ، واحترام حرية الملاحة فى القناة لكل الدول فى كل الأوقات والعمل على صيانة القناة وزيادة صلاحيتها ، والتعاون الدولى

لضمان ذلك ، ولقد نصح المندوب الروسى بإقامة لجنة استشارية لتقديم المشورة للإدارة المصرية فى القناة بشأن حرية الملاحة والرسوم ، وأن تكون لهذه اللجنة اتصالاتها بالأمم المتحدة والهيئات الدولية المهتمة بالملاحة ، كما نصح بتثبيت الرسوم التى تدفعها السفن المارة فى القناة على أساس المستوى الحالى بالتقريب . وقال بضرورة تعويض أصحاب أسهم الشركة تعويضاً مناسباً .

وأيد شيلوف المقترحات الهندية لأنها تتفق وآراء روسيا فى هذا الموضوع وختم كلامه بأن « الاتحاد السوفيتى لن يتوانى فى بذل جهده حتى يتحقق حل عادل يدعم الثقة بين الأمم ويخدم قضية السلام العالمى » .

ولقد وافقت أغلبية أعضاء المؤتمر على اقتراح دلاس وأنهى المؤتمر جلساته فى ٢٣ أغسطس ، وقد قرر إرسال لجنة خماسية على رأسها مستر روبرت جوردون منزيس رئيس وزراء استراليا ، ويتكون من مندوبى أثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة لتدعو مصر للتفاوض فى مشروع دلاس — وصاحب هذا القرار استئناف فرنسا وانجلترا لاستعداداتهما الحربية مما دعا الحكومة الروسية إلى تحذير الغرب مرة أخرى عواقب تحركاته العسكرية وإلى إعلان أن العقوبات الاقتصادية والاجراءات العسكرية لا مبرر لها فالعرب لن يقفوا وحدهم إذا قامت الحرب .

وجاءت اللجنة إلى مصر واجتمعت برئيس الجمهورية المصرية الذى لم يتردد بعد أن استمع إلى وجهة نظرها ، لم يتردد فى رفض مشروع دلاس

لأنه ينشيء دولة داخل دولة ولأنه رأى فيه «استعماراً جماعياً»، ولم يستطع قبول فكرة منزيس بأن مشروع اللجنة الخماسية يجعل من مصر مالكا ومن الدول مستأجراً . ولم يكترث لملاحظة منزيس بأن الدول تخشى أن تستخدم مصر القناة لأغراض قومية سياسية .

أسقط فى يد انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وهددت الحرب بالوقوع ، ولكن الموقف الدولى بالرغم من خطورته لم يعد فى صالح استخدام القوة ضد مصر لخدمة مصالح بعض الرأسماليين أو الاستعماريين ، فنجد الأصوات تتعالى فى انجلترا نفسها وفى فرنسا وفى بقية أجزاء العالم تطلب تسوية مسألة القناة تسوية سلمية بالاتفاق مع مصر أو بالالتجاء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن . لقد وجدت الحكومة الإنجليزية أن خطتها لاتجد تأييداً من كل أعضاء الكومنولث . فالهند وسيلان كما رأينا كانتا وظلتا مؤيدتين لموقف مصر . كذلك وجدت أن حلفاءها فى الشرق الأوسط لا يمكن الاعتماد عليهم فى حالة حرب مع مصر بل إن بعض هؤلاء الحلفاء ذهب إلى حد إعلان موقفه بتأييد مصر كالعراق ، أحد أعضاء حلف بغداد .

ولذا استبعدت فكرة الحرب إلى حين ، ولجأت الدول الثلاث انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة إلى وسيلة أخرى ، وأعلن رئيس الحكومة البريطانية فى ١٢ سبتمبر بعد أن ندد مرة أخرى بالتأميم كعمل غير قانونى ، واعترض على استخدام طريق رأس الرجاء الصالح وأكد أن شركة

القناة كانت ذات طابع دولى وأن مشروع دلاس قد فاز بتأييد ١٨ دولة ، أعلن أن الحكومة البريطانية مصرة على عدم الاعتراف بالعمل المصرى ولذا فهى ترى تأليف هيئة من الدول التى تستخدم القناة (من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ومن ممثلى أهم الدول التى تمر سفنها فى القناة) وقال « إن تلك الجمعية ستهيء للمنتفعين بالقناة الفرصة لممارسة حقوقهم وأنها ستكون ذات طابع مؤقت ، وأنها ستحصل على رسوم المرور ، وتدفع لمصر إيراداً معقولا فى نظير التسهيلات التى تقدمها لها مصر .

ولقد رأى رئيس الحكومة البريطانية أن يطلب دعوة البرلمان من إجازته الصيفية قبيل منتصف سبتمبر ليعرض عليه موقف الحكومة من مشكلة قناة السويس بعد فشل مؤتمر لندن . وفى اجتماع البرلمان أعلن إيدن رأى الحكومة فى إنشاء جمعية المنتفعين ، وحاول تبرير استعدادات انجلترا العسكرية وتحركات قواتها ، وأنذر بأنه إذا لم تتعاون مصر وهذه الهيئة أو عرقلت أعمالها فإن مصر تكون قد خرقت مرة أخرى معاهدة ١٨٨٨ التى ضمنت حرية الملاحة ، وفى هذه الحالة يكون من حق الدول الثلاث اتخاذ تدابير جديدة سواء عن طريق الأمم المتحدة أو بوسائل أخرى ، وذكر « أن ليس فى نية بريطانيا انتهاج سياسة التهدئة بأية حال » .

فأثار هذا الموقف ضجة وصخباً كبيراً فى مجلس العموم واعتراضاً قوياً عنيفاً من جانب العمال ، ذلك الحزب الذى رأت أغلبيته فى أول

الأمر تأييد الحكومة بشرط التمشى مع مبادىء الأمم المتحدة ، ولكن مرور الوقت جعل العمال يعيدون النظر فى موقفهم ، وخصوصاً فيما يختص باستخدام القوة ضد مصر . فلقد اجتمع حزب العمال وطالب الحكومة بأن تعلن أن هذه الإجراءات العسكرية لم تتخذ إلا لمجرد الاحتياط والدفاع ، وأنه لا يقصد بهذه الإجراءات التدخل العسكرى المسلح ، وفى اجتماع البرلمان هذه المرة قام رئيس الحزب مستر جيتسكل ينتقد سياسة الحكومة ، وعارض بقوة فكرة استخدام القوة ، وقال إن الحل الوحيد لمشكلة القناة هو فى الالتجاء إلى الأمم المتحدة . وتعالت أصوات كثيرة إلى جانبه تتهكم على سياسة المحافظين وتسخر منها .

ولكن هل كان من الممكن لمن يرى نفسه وريث بت وكاننج وبامستون ولويد جورج وتشرشل أن يتراجع أمام هذه العاصفة . لقد صمم إيدن على أن يجعل من مسألة القناة موضعاً لطرح الثقة بوزارته . فاقترح اقتراع المجلس على استنكار خطوة الحكومة المصرية فى الإشراف على قناة السويس، ورد زعيم المعارضة على ذلك باقتراح استنكار عمل مصر مع لوم الحكومة على رفضها الذهاب إلى الأمم المتحدة ، وطلب امتناعها عن تحدى مصر واستخدام القوة إلا تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة .

ولو أن أغلبية البرلمان أخذت باقتراح إيدن إلا أن العمال انتصروا فى استبعاد استخدام القوة إلى حين ، وزعزعوا مركز وزارة المحافظين .

وبالرغم من استحالة قيام هيئة المنتفعين المقترحة بعمل مفيد فلقد

حاول سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية أن يوضح موقف الحكومة البريطانية وشركائها : فهى تعتزم عقد اجتماع لمناقشة كيفية قيام الهيئة الجديدة بعملها ، ولم يخف الصعوبات العملية الخطيرة لذلك المشروع ، وأعلن « أن ليس من حق مصر أن تحل محل الشركة باعتبارها السلطة المديرة للقناة . . . وليس للمصريين أن يطلبوا من الدول المستفيدة من القناة الاعتراف بمشروعية الحالة الحاضرة .. وأن الدول المستفيدة من القناة تحتفظ بحق المرور طبقاً لإتفاقية ١٨٨٨ ، وهى ليست مضطرة إلى الاستفادة التى تقدمها مصر أو أن تقتصر على هذه التسهيلات » .

أبانت المناقشة البرلمانية فى مجلس العموم الإنجليزى عن فشل سير انتونى إيدن فى توحيد كلمة انجلترا بأزاء مشكلة القناة . لقد رأى فريق من الرأى العام الإنجليزى أن هيئة المستخدمين للقناة ما هى إلا حل للموقف بعد تحرجه برفض مصر لمقترحات منزيس ، وفريق آخر رأى فيه تحدياً واضحاً لمصر وحلا غير عملى قد يؤدى إلى الحرب أو إلى فشل سياسى آخر . لقد عرفت الحكومة البريطانية أن الرأى العام الإنجليزى غير محبذ للحرب على الأقل قبل معرفة رأى الأمم المتحدة .

لقد تركت مظاهرات العمال داخل المجلس وخارجه ـ كما تقول صحيفة التيمز اللندنية ـ تركت الحكومة فى مركز محزن أمام مسألة حيوية بالنسبة لانجلترا ، وذكرت المانشستر جارديان أن سياسة المحافظين ستؤدى حتما إلى الدمار فستجر انجلترا إلى الحرب أو إلى هزيمة سياسية . وأما الديلى

هرالد الصحيفة العالية فلقد أشارت إلى أن انتونى إيدن قد فقد تأييد الرأى العام العالمى كما فقد حسن سمعة دولته .

واختلفت الدول الثلاث انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة فيما بينها بخصوص هيئة المنتفعين فلقد رأت فيها حكومة المحافظين سيفاً مصلتا ووسيلة لإرغام مصر على قبول فكرة التدويل ، وكانت فرنسا ترى أن تكون هذه اللجنة بشكل يفهم منه ما فهمته الحكومة البريطانية . ولكن الولايات المتحدة رفضت قبول مثل ذلك التفسير فلقد بين دلاس فى مؤتمر لندن الثانى الذى عقد فى ١٩ سبتمبر أن اقتراح هيئة المنتفعين إنما هو حل مؤقت للمرور من القناة أو بعيداً عنها ، ولا تزال الولايات المتحدة تبحث عن حل آخر — وفى مؤتمر لندن هذا ظهر الخلاف واضحاً بين الأعضاء الآخرين ، فتساءلت إيران وباكستان عما يمنع من الالتجاء إلى هيئة الأمم المتحدة ، وأبانت اليابان عن صعوبة تحاشى القناة . فتحاشى المرور فى القناة سيضر أوربا أكثر مما يضر مصر وسيرفع من أثمان البترول بشكل ربما استدعى العودة إلى نظام البطاقات فى توزيعه . وأخيراً ووفق فى المؤتمر على إيجاد هيئة المنتفعين بغير وظيفة محددة ، وتكون مهمتها العمل على تمهيد الطريق لحل مشكلة القناة وللمحافظة على التعاون بين فيما يختص باستخدام القناة .

لقد خرجت الدول الثلاث من المؤتمر غير راضية فلقد عاد الخلاف إلى الظهور ، فانجلترا أصبحت ترى أن الولايات المتحدة تعمل على تثبيطها

عن عزمها فى اتخاذ موقف حاسم ضد مصر ، وأما فرنسا فلقد قامت فيها أزمة وزارية نتيجة لأن الحكومة لم تحقق ماوعدت به من وقف مصر عند حدها ، ولذا أعلنت حكومة باريس عندما قبلت لجنـــة المنتفعين «بأن فرنسا ستحافظ على حريتها في العمل ولن تتعاون فى أى إجراء يضر بمصالحها الهـامة » .

كانت هناك أمام الدول جملة حلول للمشكلة إما عن طريق الحرب أو باستخدام هيئـة المنتفعين أو بمقاطعة القناة أو بالمفاوضات أو بالالتجاء إلى مجلس الأمن .

أما طريق الحرب فلم يعد الرأى العالمى يقر باستخدامه ، وأما طريق المقاطعة للقناة فهو سيف ذو حدين لا يضر مصر وحدها ، وأما طريق هيئة المنتفعين فلقد وضح للكثيرين بأنه غير عملى ، بقى طريقان طريق الالتجاء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن وطريق المفاوضات المباشرة ، ولقد اقترح بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى طريقاً أخرى هى اجتماع الدول الست : روسيا والولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا والهند ومصر للنظر فى حل المشكلة ، ولكن الدول الغربية رأت فى الاقتراح الروسى تثبيتاً لدعائم النفوذ الروسى فى الشرق الأوسط نهائياً . وتوجهت صوب مجلس الأمن .

وعمل على تمسك الحكومة المصرية إيمانهـــا بقضيتها وتأييد الدول العربية لهـا وكذا روسيا والهند ، فلقد اعترضت كل من الهند وروسيا

على هيئة المنتفعين إذ لا يمكن لهذه اللجنة أن تعمل فى نظر الدولتين بغير استخدام القوة ضد مصر — وأعلنت الحكومة الروسية أن الحشود الإنجليزية والفرنسية فى قبرص لاتتفق أبداً مع مركز انجلترا وفرنسا كأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة .

ولقد وضحت الحكومة المصرية موقفها بأزاء مشكلة القنـــاة فى مذكرتها لمجلس الأمن (الأهرام ١٨ سبتمبر) ، وبينت فيها حرصها الشديد على حماية حرية الملاحة فى القناة مهما حاولت انجلترا وفرنسا عرقلة ماتبذل من مساع صادقة فى هذا السبيل .

وهذا هو نص المذكرة المصرية :

« لقد ادعت حكومتا فرنسا والمملكة المتحدة فى خطابهما المشترك إلى مجلس الأمن فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أن الحكومة المصرية قد حاولت من جانب واحد انهاء نظام الإدارة الدولية لقناة السويس الذى أكدته وأكملته إتفاقية قناة السويس لسنة ١٨٨٨ .

و « إدعاء » انجلترا وفرنسا لا يستند مطلقاً إلى أى سند قانونى أو تاريخى أو أدبى فإلى جانب النص الصريح للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية القسطنطينية التى تنص على أن الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لا تتقيد بمدة الإمتياز الممنوح لشركة قناة السويس والتى تثبت زيف هذا الادعاء فإن تاريخ شركة قناة السويس وظروف تكوينها وارتباطها بالإتفاقية وكذلك استحالة تصور الاعتراف بوضع أبدى لهذه الشركة ،

كل ذلك لا يمكن بحال أن يؤيد هذه النظرية .

«ومن ناحية أخرى فإن القانون الذى أمم بمقتضاه شركة قناة السويس قد نص على تعويض حملة الأسهم تعويضاً كاملا عادلا ، كما أنشأ لإدارة القناة هيئة مستقلة لها ميزانية مستقلة ، وقد زودت هذه الهيئة بجميع السلطات الضرورية دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية ، وقد قرنت الحكومة المصرية التأميم باعلان عزمها على المضى فى ضمان حرية المرور فى القناة وفقاً لاتفاقية ١٨٨٨ .

«وبالرغم من أن مصر قد قامت بالتأميم مباشرة منها لحقوق سيادتها دون تحد أو مساس بحقوق أية أمة فإن ذلك العمل قوبل بتصريحات من كل من حكومتى فرنسا والمملكة المتحدة تتضمن التهديد باستخدام القوة وتعلن عن تدابير قامت بها هاتان الحكومتان للتعبئة وتحركات القوات المسلحة كما اتخذت تدابير إقتصادية معادية ضد مصر .

«وقد عمدت حكومتا فرنسا والمملكة المتحدة بالاشتراك مع بعض موظفى شركة قناة السويس السابقة إلى تحريض الموظفين والمرشدين الذين يعملون فى قناة السويس على ترك عملهم محاولين بذلك عرقلة سير الملاحة فى القناة .

«وقد وجهت حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية دعوة إلى إحدى وعشرين دولة من بينها مصر لحضور مؤتمر يعقد فى لندن للبحث فى اقتراح بإنشاء إدارة دولية لقناة السويس .

« وفى ١٢ أغسطس أعلنت الحكومة المصرية رفضها لحضور ذلك المؤتمر الذى عقد لبحث مستقبل جزء لا يتجزأ من مصر دون الرجوع إلى مصر أو التشاور معها .

« وجدير بالذكر أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية قد أعلنت فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦ استعدادها للاشتراك مع حكومات الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ فى الدعوة إلى مؤتمر لإعادة النظر فى الاتفاقية فإنه لم تجر حتى الآن أية مفاوضات مع مصر .

« وقد درست الحكومة المصرية بعناية المقترحات التى قدمت إليها ووجهات النظر المختلفة التى أبديت حول مسألة قناة السويس فى مؤتمر لندن وخارجه .

« وفى ١٠ سبتمبر ١٩٥٦ أعربت الحكومة المصرية من جديد عن إيمانها بأنه من الممكن ومن الواجب العمل على إيجاد حلول بالوسائل السلمية للمسائل المتعلقة بما يلى :

ا — حرية وسلامة الملاحة فى القناة .

ب — تنمية القناة لمواجهة مقتضيات الملاحة فى المستقبل .

حـ — وضع رسوم عادلة .

« وتحقيقاً لذلك اقترحت الحكومة المصرية — كخطوة أولى — تشكيل هيئة مفاوضة تمثل فيها وجهات النظر المختلفة للدول التى تستعمل القناة ، والمبادرة إلى إجراء محادثات للاتفاق على تشكيل هذه الهيئة

ومكان وموعد انعقادها ، ويمكن أن يعهد إلى هذه الهيئة أيضاً بمهمة إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ .

« وترى الحكومة المصرية أن تتألف هيئة المفاوضة هذه من ممثلين لمصر ولحوالى ثمانى دول من الدول المستعملة للقناة ، ويمكن الإتفاق على اختيار هذه الدول بالطرق الدبلوماسية .

« وقد تلقت الحكومة المصرية حتى الآن موافقة رسمية على مقترحاتها من إحدى وعشرين دولة .

« وعلى النقيض من هذه السياسة السلمية التى تتسم بطابع الاعتدال من جانب الحكومة المصرية ، فإن رئيس وزراء المملكة المتحدة قد أعلن فى بيانه أمام مجلس العموم فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٦ أن الحكومة البريطانية قد قررت بالاشتراك مع حكومات أخرى أن تقوم دون إبطاء بإنشاء منظمة لتمكين المستعملين للقناة من مباشرة حقوقهم ... وإن هيئة المنتفعين بالقناة ستستخدم المرشدين وستقوم بمهمة تنسيق المرور فى القناة . . . وأن رسوم المرور ستدفع لهيئة المنتفعين لا للسلطات المصرية . . . كما ذهب إلى التحذير بأنه إذا حاولت الحكومة المصرية التدخل فى عمليات هيئة المنتفعين أو رفضت أن تقدم لها القدر اللازم من التعاون فإن هذه الحكومة ستعتبر أنها خرقت مرة أخرى إتفاقية عام ١٨٨٨ .

إن الحكومة المصرية ترى فى هيئة المنتفعين المقترحة ما يتعارض

مع كرامة مصر وحقوق سيادتها ، وتعده انتهاكا خطيراً لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية ١٨٨٨ ، فهيئة المنتفعين على النحو المقترح فى بيان رئيس وزراء المملكة المتحدة يهدف بطريقة لم يسبق لها مثيل إلى إقامة منظمة تخول لنفسها سلطات داخل إقليم دولة ذات سيادة وعضو من أعضاء الأمم المتحدة دون موافقة هذه الدولة .

« إن مثل هذا التدخل فى القناة سوف يهدد حرية الملاحة فيها ، وسوف يضر بمصالح الدول المستعملة للقناة ، فضلا عما تضمنه من تهديد السلام والأمن الدولى ، ذلك أن اتفاقية القسطنطينية وإن كانت تنص على حرية المرور فى القناة إلا أنها لا تسلب مصر بأى حال من الأحوال حقها فى إدارة القناة .

« وبالإضافة إلى عدم مشروعية هيئة المنتفعين ، فإنها ستؤدى إلى وضع معقد ومتناقض نتيجة لوجود هيئتين متعارضتين : إحداهما قانونية والأخرى غير قانونية ؛ إحداهما سلطة شرعية والأخرى مغتصبة ، ولا يستطيع أحد أن ينكر المخاطر التى ينطوى عليها هذا الوضع .

« إن هذا الاقتراح ليس هناك مايدعو إليه ، وبخاصة إذا ما تذكرنا أنه على الرغم من المصاعب التى أثارتها فرنسا والمملكة المتحدة وشركة قناة السويس السابقة ، فإن المرور فى القناة قد استمر بانتظام وكفاية ما يقرب من ستين يوماً ، ويؤيد ذلك أن حوالى ٢١١٦ سفينة مرت فى القناة منذ وقوع التأميم فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، ويمكن مقارنة هذا العدد

بعدد السفن التى مرّت فى القناة فى المدة نفسها من عام ١٩٥٥ وهو « ٢١٠٢ » سفينة .

« ويلاحظ بوجه خاص أنه خلال الفترة التى مرت منذ الأعمال التى قامت بها كل من فرنسا وبريطانيا ، وكذلك بعض عناصر شركة قناة السويس السابقة . ومنذ أن ترك المرشدون الفرنسيون والبريطانيون أعمالهم أن السفن تمر فى سلام تام وانتظام .

« إن هذا النجاح الملحوظ فى أعمال الملاحة فى القناة منذ تأميم شركة قناة السويس قد أمكن إحرازه رغم العقبات التى لا نهاية لها وأعمال التخريب السابق الإشارة إليها ، ويرجع ذلك إلى العناية الفائقة التى توليها الحكومة المصرية لحرية الملاحة فى القناة وإلى الجهود المتصلة للهيئة التى خصصتها لإدارة القناة ، وعلى ضوء ما تقدم ترغب الحكومة المصرية أن تعلن أنه يجب على كل سفينة تريد المرور فى القناة أن تراعى التعليمات المقررة للمرور فيها وأن تدفع الرسوم للجهة المختصة .

« إن الحكومة المصرية عازمة على ألا تدخر وسعاً فى الوصول إلى حل سلمى لمسألة القناة على أساس الاعتراف بسيادة مصر وحقوقها المشروعة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة وعلى نحو يساهم فى تقدم القناة عما يعود بالنفع على كافة الأمم ويساهم فى رخاء العالم وسلامه وأمنه .

« وتحقيقاً لهذا كان من الضرورى وضع حد للأعمال التى أشرنا إليها والتى تهدف بها فرنسا والمملكة المتحدة على وجه الخصوص إلى الاستيلاء

على القناة والقضاء على صميم استقلال مصر . . والتى تعتبر خطراً جدياً على السلام الدولى وتعتبر انتهاكا بالغ الخطورة لميثاق الأمم المتحدة ».

. . . .

ولما لم تستطع الدولتان انجلترا وفرنسا فرض مشروعهما بهيئة المنتفعين على مصر ، وجدتا أن تتقدما بشكوى إلى مجلس الأمن تبين فيها أن الخطوة التى خطتها مصر بتأميم القناة فيها خطر كبير على السلام العالمى ، وأدرجت هذه الشكوى للنظر ، وتقدمت مصر من ناحيتها هى الأخرى بشكوى تبين فيها أن تصرفات الدولتين فيها خطر على السلام العالمى وإهدار لحقوق مصر. وأيدت الولايات المتحدة مصر فى إدراج شكواها.

وفى مجلس الأمن فى جلسة ٦ أكتوبر افتتح سلوين لويد وزير خارجية انجلترا ومندوبها المناقشة ، وأبان عن مشروع قرار باسم بريطانيا وفرنسا مكون من خمس بنود وهى :

١ — أن يؤكد مجلس الأمن من جديد مبدأ حرية الملاحة . . .

٢ — أن يؤكد المجلس ضرورة حماية الضمانات والحقوق التى تتمتع بها جميع الدول التى تستخدم القناة .. أى إدارة القناة بهيئة ذات طابع دولى .

٣ — إقرار العمل الذى اتخذته الدول الثمانى عشرة عندما قدمت مقترحات تهدف إلى إيجاد تسوية سلمية للمسألة .

٤ — أن يوصى المجلس حكومة مصر بالتفاوض على أساس هذه المقترحات .

٥ — أن يوصى المجلس حكومة مصر فى الوقت نفسه بالتعاون مع هيئة المنتفعين بالقناة .

وقرر سلوين لويد أن قرار مصر بتأميم القناة لا يلغى الحقوق الدولية القائمة ، وأن عمل مصر فيه قضاء على الضمانات التى كانت لدى الدول المستخدمة للقناة ، وأكد عزم انجلترا على الحصول على « ضمانات واضحة جلية » ، وذكر أن مقترحات لندن صالحة « كأساس للتسوية » ، وأشار إلى أن المعونة اللازمة لتوسيع القناة لن تأتى إلا بعد استعادة الثقة بين الجانبين .

وأما حليفه كريستيان بينو ممثل فرنسا ، فبعد مقدمة حمل فيها على رئيس جمهورية مصر بين وجهة نظر دولته فالقناة فى نظره دولية فى أسهمها وفى مجلس إدارتها وفى أغراضها وتخضع فى بعض النواحى للقانون الفرنسى والقانون الدولى ، وأن إدارتها الرئيسية هى فى باريس ، وأن تأميم مصر للقناة كان عملا انتقامياً وأيد المشروع الإنجليزى .

ولقد وقفت استراليا من بين دول الكومنولث إلى جانب انجلترا تؤيدها فذكر مندوبها « أن عمل مصر ليس فيه شىء من مبادىء حسن الجوار بالنسبة للدول التى تعتمد تجارتها على حرية الملاحة فى قناة السويس ، . . . وأن عمل مصر سيكون له آثار بعيدة المدى على تدفق رؤوس الأموال الدولية إلى البلاد المتخلفة . وأن عمل مصر غير قانونى »

وإذا كانت استراليا قد وقفت فى صف انجلترا ، فلقد وجدت مصر

تأييداً قوياً من جانب روسيا ويوغوسلافيا .

لقد أعلنت مصر عن وجهة نظرها فى مجلس الأمن وعن قرارها رفض المشروع الإنجليزى الفرنسى المقدم إلى مجلس الأمن - بين مندوب مصر الدكتور فوزى مشروعية عمل مصر وتأييد كثير من الأمم لها . وبعد أن استعرض بإيجاز تاريخ القناة عاد إلى التأميم ، وأكد استعداد مصر لتعويض حملة الأسهم وفقاً لسعر السوق يوم ٢٥ يوليو . وأن مصر ستكون مستعدة لحل آخر لدفع التعويضات على أساس متوسط سعر الأسهم فى السنوات الخمس السابقة للتأميم ، وأنه إذا لم يتم الاتفاق على هذا الأساس فإن الحكومة المصرية ستكون مستعدة لقبول التحكيم . . وبين أن مصر قد اقترحت إنشاء هيئة للمفاوضة تمثل وجهات النظر التى أعلنتها الدول التى تستخدم القناة ، وأبان عن أسف الحكومة المصرية « لما قامت به الحكومتان البريطانية والفرنسية من استعراض لقواتهما الحربية ضد مصر ، وما قامتا به من محاولات لتعطيل الملاحة فى القناة وذلك بسحب الخبراء الفنيين والمرشدين من العمل فى قناة السويس » ،

وفى الوقت الذى أكد فيه ممثل مصر رغبة مصر الصادقة فى ألا يوجد تمييزاً بين الدول المستخدمة للقناة وفى الوصول إلى تسوية سلمية متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة أكد أن الملاحة فى القناة لم تتعطل « برغم أعمال التخريب التى عمدت إليها الحكومتان الفرنسية والبريطانية بالاشتراك مع شركة القناة السابقة » !

وبين الدكتور فوزى تحدى الحكومتين الإنجليزية والفرنسية لسيادة الدولة المصرية ، وتهكم على الفكرة التى تقول بها الحكومتان من أن عمل مصر فيه تهديد للسلام العالمى إذ أن مصر ، كما يقول « قامت بعمل يتفق مع حقوقها المعترف بها كدولة مستقلة ذات سيادة » . وأشار إلى قرار الأمم المتحدة فى « حق الشعوب فى استخدام موارد ثروتها ، وذلك طبقاً لسيادتها ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة . كما قررت هيئة الأمم أن تمتنع جميع الدول عن الأعمال المباشرة وغير المباشرة التى تهدف إلى تعطيل أعمال السيادة لكل دولة » .

وأكد مندوب مصر مصرية شركة القناة ، وبين أنه قد خلط عمداً بين حرية الملاحة فى القناة وبين إدارتها ، وأن اتفاقية سنة ١٨٨٨ كان الغرض منها تكملة النظام الذى وضعه فرمان سنة ١٨٦٦ ، فاتفاقية سنة ١٨٨٨ قد تضمنت نصوص هذا الامتياز بطريقة أوفى . . » وقال « إن شركة قناة السويس لم تكن جزءاً من النظام الذى تناولتــــه اتفاقية سنة ١٨٨٨ » .

أبان مندوب مصر عن رغبة مصر فى المفاوضة ، وذكر من بين الأسباب التى منعت مصر من الاشتراك فى مؤتمر لندن ذلك التهديد والوعيد الذى سبقه ، فلقد كان عقد المؤتمر إنذاراً لا دعوة ، « لم نكن مدعوين لحضور مؤتمر بل كنا مطلوبين للمحكمة » . وهنا ذكر الدكتور فوزى أن التهديد باستخدام القوة ليس موجهاً ضد مصر وحدها ، بل

إلى الأمم المتحدة . ففى نظر مصر « التهديد باستخدام القوة والأعمال العدوانية ضد مصر ، هذا قد أصاب العالم بصدمة . . ورج . . المبادىء والمثل العليا التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة » ، وبين أن توجيه الاتهامات والقذف إلى الحكومة المصرية ورئيسها « يتجافى مع ما يجب أن يتوافر فى العلاقات بين الحكومات » . . . « وأن عمل الدولتين لينبىء بالرغبة فى التدخل فى شئون مصر الداخلية » ، الأمر الذى لن تقبله مصر أبدا .

ووجدت مصر تأييداً قوياً من روسيا ، فلقد أيد شبيلوف وزير خارجية روسيا وجهة النظر المصرية ورفض مشروع التدويل ، وانتقد التدابير الاقتصادية التى اتخذتها انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، كما هاجم سياسة التلويح بالقوة ، فذكر أن انجلترا وفرنسا قد حشدتا ثمانية عشر سرباً جوياً بها أكثر من ألف طائرة ، و١٨٥ سفينة حربية وفرقة مدرعة كاملة ، وأربعة لواءات ، وثلاثة عشر آلايا ومجموعتين من المدفعية الثقيلة ووحدات أخرى مجهزة بأحدث الأسلحة . كل هذا لتهديد مصر ، وبعد أن هاجم سياسة الغرب « الاحتكارية الاستعمارية » ، اقترح لجنة للمفاوضة من ثمانى دول هى : مصر وانجلترا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة والهند ، ويوغوسلافيا وإيران أو اندونيزيا والسويد ، على أن يعقد مؤتمر دولى يشمل جميع الدول التى تمر سفنها فى القناة . ونادى بأن تكون تلك اللجنة متوازنة بحيث لا ترجح وجهة نظر على أخرى ، وبين أن نجاح مجلس الأمن فى حل هذه المشكلة حلا مرضياً يدعم مركز الأمم

المتحدة وسلطتها فى نظر الرأى العام العالمى . ودحض شيلوف الفكرة التى تقول إنه لضمان حرية الملاحة فى القناة لا بد من تدويل إدارة القناة ، وأعلن « أن شركة القناة السابقة كانت معقلا من معاقل الاستعمار فى الشرق الأوسط ، وأن انهيارها هو « انهيار لنظام الاستعمار الفاسد » ، وندد شيلوف بسياسة الدولتين التى تعمل على تعطيل الملاحة فى القناة . كما انتقد سياسة الولايات المتحدة من الناحية البترولية التى ترمى إلى الإضرار لا بمصالح مصر وحدها ، بل بمصالح بريطانيا وفرنسا نفسهما ، وأشار إلى الانقسام الواقع بين القائلين بهيئة المنتفعين .

وأما المندوب الأمريكى دلاس ، فلقد وضح فى خطابه الذى ألقاه يوم ١٠ أكتوبر أساساً من أسس سياسة دولته فيما يختص بمشكلة القناة ، وهى إبعاد القنـــاة عن السياسة الدولية والسياسة القومية لأية دولة . وأيد مشروع القرار البريطانى الفرنسى بإقامة إشراف دولى على القناة . فقال إن القناة مصرية من حيث أنها تمر فى أرض مصرية ، « ولكنها لم تكن أبداً من شئون مصر الداخلية بحيث تفعل فيها ماتشاء » ، وإنما كانت ممراً - كما يقول - مائياً دولياً . وقال « إنه إذا استخدم هذا الممر المائى كوسيلة للسياسة القومية للحكومة التى تسيطر عليه لأصبح مثاراً للنزاع الدولى . ولم ينس دلاس أن يوجه نقداً لكلام المنـدوب الروسى عن « الاحتكارات الأمريكية » ، وعن لجنة المفاوضة ، واتهم سياسة روسيا بأنها سياسة الصيد فى المـــاء العكر وجنى المنافع عن طريق الجدل ،

وأعلن فوستر دلاس تأييده لمبادىء مؤتمر لنـدن . . . .

ولقد وافقت الدول على أن تقوم مفاوضات سرية الغرض منها إتاحة الفرصة للجانبين بعد أن أعلنا عن وجهة نظرهما بالبحث عن مبادىء تكون أساساً لمفاوضات تصل بالفريقين إلى نتيجة مرضية .

وأسفرت هذه المفاوضات السرية عن الموافقة على مبادىء ستة هي:

١ ــ حرية الملاحة ، وأن تكون القناة مفتوحة لجميع سفن الدول دون أى تمييز .

٢ ــ احترام سيادة مصر .

٣ ــ انفصال إدارة القناة عن سياسة أية دولة .

٤ ــ تحديد الرسوم والمصروفات يكون وفقاً لاتفاق بين مصر والبلاد المنتفعة .

٥ ــ تخصيص جانب عادل من الرسوم لتحسين القناة .

٦ ــ الالتجاء إلى التحكيم فى حالة الخلاف بين الحكومة وشركة القناة السابقة . .

ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أرادتا فى جلسة ١٣ أكتوبر إضافة طلب إقرار مجلس الأمن لمقترحات الدول الثمانى عشرة التى تمخض عنها مؤتمر لندن بأنها تتمشى مع الأسس التى اتفق عليها فعلا فى مجلس الأمن ، وطلب دعوة مصر للتقدم بمقترحات واضحة تكفل للمنتفعين ضمانات فعالة كالضمانات الواردة فى مقترحات الدول الثمانى عشرة وطلب تعاون

مصر مع هيئة المنتفعين لضمان عمل القناة وحرية الملاحة إلى أن يتم الاتفاق النهائى .

ولقد أعلن ممثل مصر قبوله للمبادىء الستة الأولى ورفضه للجزء المضاف الذى اقترحه الحكومتان الإنجليزية والفرنسية وطلب من المجلس عدم الموافقة عليه ، وأيدت روسيا مصر فى موقفها هذا واستخدمت حق الفيتو فيما يختص بالجزء المضاف . وبذا يكون المجلس قد وافق على المبادىء الست فحسب ، ولا ريب أن جانباً كبيراً من الفضل فى التوفيق يرجع إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة مستر همرشولد وإلى موقف الرئيس أيزنهاور الذى أعلنه باهتمامه بحل المسألة حلا سلمياً .

بقى الاتفاق على مسألة تطبيق هذه المبادىء الستة فى مفاوضات أخرى فى ٥ أكتوبر ١٩٥٦ .

. . . .

وبالرغم من أن مصر وافقت على النقط الست التى أقرها مجلس الأمن كأساس لحل مشكلة القناة ، وبالرغم من أن ذلك المجلس أوصى بقيام مفاوضات بين الجانبين المتخاصمين ، وبالرغم من أن سكرتير الأمم المتحدة قد أخطر مصر بأن هذه المفاوضات ستبدأ فى جنيف يوم ٢٩ اكتوبر ، بالرغم من كل هذا ، وجدت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية التخلى عن سياسة السلام ، وجدت الدولتان التخلى عن سياسة العمل على صون التوازن السياسى فى شرقى البحر الأبيض المتوسط هذه السياسة التى ادعتا أنهما تنفذانها منذ سنة ١٩٥٠ . ورأت الحكومة

البريطانية التخلى عن معاهدة سنة ١٩٥٤ بينها وبين مصر والتى ينص روحها على الصداقة بين الدولتين بل والتعاون فى ظروف معينة ، وقررت الحكومتان التعاون مع إسرائيل والقيام بأعمال عدوانية ضد مصر ، رأت انجلترا استخدام إسرائيل لخدمة مصالحها ، ولا ندرى الآن على وجه التحقيق الشروط التى قام عليها الاتفاق بين الدول الثلاث ولكن الأمر الذى لاشك فيه أن الدول الثلاث متفقة ومتعاونة قررت الاعتداء على مصر والأراضى المصرية .

ولم تلق الدول الثلاث بالا للرأى العام العالمى الذى أكد فى أكثر من موقف رغبته فى حل مشكلة القناة سلمياً ، وتجاهلت ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على احترام حقوق الدول الصغيرة . ولم تأبه لما لما تتخذه الدول الآسيوية والأفريقية من موقف بإزاء الأمبريالزم والسياسة الاستعمارية القديمة ، وتناسب الروابط الكثيرة التى قامت بين الشعوب العربية . لقد رأت الدول الثلاث استغلال الظروف العالمية بانشغال الاتحاد السوفيتى بمسائل وسط أوربا وخاصة مسألة المجر ، وانشغال الولايات المتحدة بانتخابات الرياسة فيها ، وكانت الدول الثلاث التى قررت العدوان تقدر أن الاتحاد السوفيتى لن يتدخل تدخلا حاسماً ولن يتخذ موقفاً صارماً بإزاء اعتداءاتها ، كما ظنت هذه الدول أن الرئيس أيزنهاور لن يستطيع منعها من التدخل الحربى ، فهى لها الحق فى اتخاذ سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية ، بل إن الرئيس الأمريكى

سيضطر فى نظرهما فى آخر الأمر تنفيذاً لاتفاق الأطلنطى إلى تأييدهما إذا حدث وهددهما الاتحاد السوفيتى . وكانت الدول المعتدية فوق ذلك تظن أنه من اليسير إخضاع مصر والقضاء على قوتها الحربية قبل أن تستطيع هيئة الأمم أو غيرها التدخل تدخلا حاسماً . كانت هذه الدول تعتقد لنحس طالعها أن العالم سيقر عملياً سياسة القوة ويقبل الأمر الواقع .

ولذا أسرت الدول الثلاث أمرها فيما بينها ، ومدت إسرائيل بالأسلحة والعتاد الحربى وأوعزت إليها بمهاجمة الحدود المصرية ، ولعل الخطة المتفاهم عليها كانت أن يقوم الجيش الإسرائيلى بمهاجمة الجيش المصرى وشغله فى شبه جزيرة سينا ، وبذا تستطيع الدولتان الأخريان إنزال قواتهما بسهولة فى منطقة القناة والاستيلاء عليها وقطع اتصال الجيش المصرى بقواعده ومراكز تموينه ، وبذلك توضع مصر والعالم أمام أمر واقع باحتلال إسرائيلى لمنطقة سيناء واحتلال انجليزى فرنسى لمنطقة القناة ، ولذلك لم يكد الإسرائيليون يهاجمون سينا فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ حتى قدمت الدولتان يوم ٣٠ أكتوبر إنذار إلى الحكومة المصرية بتسليم بور سعيد والإسماعيلية والسويس حتى تستطيعا حماية القناة ، وأن تنسحب قوات مصر وإسرائيل إلى مسافة عشرة أميال من القناة ، وحددت انجلترا وفرنسا اثنتى عشرة ساعة لإنذارهما .

ورأت الحكومة المصرية رفض ذلك الإنذار الذى ينطوى قبوله

على التسليم باحتلال إسرائيلي لشبه جزيرة سينا واحتلال انجليزي فرنسي للقناة . وأعلنت أن مصر ستدافع عن أراضيها واستقلالها ، ولكي تفسد على انجلترا وفرنسا خطتهما التي ترمي إلى عزل الجيش المصري في سينا ، قررت سحب الجيش إلى غربي القناة حتى تستطيع مقاومة نزول القوات الانجليزية والفرنسية في القناة ومصر .

وأخذت الدولتان انجلترا وفرنسا في الاعتداء على الأراضي والمدن المصرية وخاصة منطقة القناة والمطارات وفي ضرب بور سعيد من الجو والبحر ، وبدأت في إنزال قوات جوية في بورسعيد قاومها المصريون مقاومة مشهودة . ثم حاولت الدولتان إنزال قوات من البحر في منطقة بورسعيد أيضاً قاومها المصريون مقاومة عنيفة . ثم كان للقتال في أرض مصر أن يقف بأمر هيئة الأمم المتحدة !

فلقد ثار الرأى العام العالمي الحر ، وهيئة الأمم المتحدة على الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر وضرب المدن المصرية بالقنابل وخاصة بعد أن وافقت الدول في مجلس الأمن على حل مشكلة القناة عن طريق السلم واستبعاد فكرة استخدام القوة — ثار الرأى العام العالمي الحر وهيئة الأمم المتحدة لعودة الاستعمارية الصهيونية والتسيطرية الإنجليزية الفرنسية — ثار لمحاولة انجلترا وفرنسا وإسرائيل إحياء استعمارية القرن التاسع عشر التي لم يعد لها مكان بعد حربين عالميتين كبيرتين ، وبعد قيام هيئة الأمم المتحدة وإعلان احترام حقوق الإنسان

وحق الشعوب الصغيرة فى الحياة . كان الأمم المتحدة أن تتدخل لوقف ذلك الاعتداء وإلا فقدت مركزها نهائياً ولم يعد أى مبرر لبقائها .

وأضعف من مركز انجلترا وفرنسا وأدى إلى خذلانهما جملة عوامل منها كما رأينا وقوف الرأى العام العالمى الحر إلى جانب مصر . ثم انقسام الرأى فى بريطانيا وفرنسا نفسيهما ، فلقد وقفت المعارضة العمالية فى انجلترا صفاً واحداً ضد خطة حكومة المحافظين فى الاعتداء على مصر ، وبينت بقوة أن سياسة المحافظين ستؤدى حتما إلى القضاء على سمعة انجلترا وتمزيق الكومنولث ، وطالبت بضرورة احترام قرارات هيئة الأمم المتحدة ، ذلك النظام الذى اشتركت بريطانيا فى إنشائه كأداة للمحافظة على سلم العالم وسلامه . لقد تساءل العمال فى وضوح وعنف عن السر فى استهانة الحكومة بقرارات هيئة الأمم المتحدة ، ونادى جيتسكل زعيم حزب العمال بأنه قد نشأ عن أعمال المحافظين تحذير من جانب روسيا (سيأتى ذكره فيما بعد) بسحق العدوان على مصر ، وهو آخر شىء تحب أن تراه انجلترا . لقد سخر العمال من إعلان إيدن أن هدفه من غزو مصر هو الفصل بين المتحاربين وحماية القناة ! وذهلوا لعدم احترام الحكومة البريطانية لقرارات هيئة الأمم فى ٢ نوفمبر بوقف القتال ، وفزع الرأى العام الإنجليزى حين علم بتحذير روسيا العنيف . ولذا فقد كان مركز الحكومة البريطانية حرجاً للغاية ، وخاصة بعد أن عرف الانقسام بين أعضاء وزارة إيدن من المحافظين أنفسهم ،

ففريق على رأسه إيدن وسلوين لويد يرى الاستمرار فى سياسة العنف ، وفريق معتدل على رأسه ريتشارد أوستن بتلر يرى أن ماتكسبه انجلترا من استمرار الحرب لايوازى زيادة سخط العالم واستياء الولايات المتحدة . ولقد استقال بالفعل وزير الدولة ناتنج كما استقال وليم كلارك المستشار الصحفى لإيدن ، كما استقال إدوارد بويل وكيل المــــالية البريطانية ، كما استقال بعض نواب المحافظين وذلك احتجاجاً على سياسة الحكومة . فلم تكن الحكومة البريطانية من المحافظين تستطيع الاعتماد على تأييد الرأى العام البريطانى لهــــا ، ذلك التأييد الشعبى اللازم لاستمرار الحكومة فى الحرب ضد مصر . وأما فى فرنسا فلم يرق الشيوعيين عدوان الحكومة الفرنسية على الأراضى المصرية .

وأما فى مصر فلقد ناضل المصريون نضالا عنيفاً قضى على اعتقاد انجلترا وفرنسا من أن مصر ستنهار بسرعة أمام اعتدائهما ، وظهر أمام العالم تصميم مصر على الذود عن حريتها وكرامتها .

ولاريب أن من أهم العوامل فى خذلان انجلترا وفرنسا المواقف التى اتخذتها الشعوب العربية والكتلة الآسيوية الأفريقية ، أما موقف الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فكان حاسماً فى وقف العدوان الفرنسى الإنجليزى الإسرائيلى وفى وقف القتال . بل وانسحاب القوات المعتدية . .

فأما الشعوب العربية فقد أبانت من أول لحظة تساندها مع مصر وأن قضية مصر هى قضيتها . لقد وقفت شعوب سوريا ولبنان

والأردن وبلاد العرب السعودية والعراق إلى جانب مصر تحتج بشدة على العدوان الإسرائيلي الفرنسي الإنجليزي ، وقامت بعض الشعوب العربية بنسف أنابيب البترول في بلادها فتوقفت أنابيب البترول في كثير من المناطق عن العمل ، وأرسلت سوريا والمملكة العربية السعودية جيوشها لتقف بجانب الجيش الأردني في الأردن ، وقام رئيس جمهورية سوريا شكري القوتلي بزيارة لموسكو لتوكيد الصلات بين العرب وروسيا ولتزويد سوريا بالأسلحة ، ولقد ذكر رئيس الجمهورية المصرية في خطبته يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٦ أن ملك المملكة السعودية قال له : « إن جيش المملكة السعودية وأموال المملكة السعودية تحت تصرفنا ، أي مصر » ، « وقال لي الملك حسين أن الجيش الأردني مستعد بناء على الاتفاق الثلاثي الذي وقع منذ ١٥ يوماً أن ينفذ كل ما تراه القيادة المشتركة» « والرئيس شكري القوتلي قال إنه مستعد بأن يقوم بكل عمل تكلفه به القيادة المشتركة » ، « والشعوب العربية في كل مكان تعاونت ضد الاستعمار ... من العراق إلى مراكش » ، وأضاف رئيس جمهورية مصر بقوله : « دخلنا المعركة وكانت القومية العربية كلاما . . . وخرجنا وقد أصبحت عملا حقيقياً . . . العرب نسفوا أنابيب البترول وعرضوا أنفسهم للخسارة فكان ذلك ضربة للأعداء وكسباً للقومية العربية » .

وأما الكتلة الآسيوية الأفريقية ففضلا عن إعلان استيائها من الاعتداء على مصر، فقد قدمت إلى هيئة الأمم مشروعاً ووفق عليه يقضي

بضرورة انسحاب كل الدول المعتدية من الأراضي المصرية وكان موقف كل من الهند وأندونيزيا والصين الشيوعية مشهوداً في جانب قضية مصر .

وأما الولايات المتحدة فكان أمامها العمل على إيجاد حل سلمى للأزمة أو خوض غمار حرب ذرية ، حرب عالمية ثالثة أو حرب كورية جديدة . وجدت الولايات المتحدة أن واجبها يقضي بوقف القتال قبل أن تستطيع روسيا إرسال قوى حربية إلى منطقة القناة أو إرسال متطوعين إلى مصر .

ولذا من أول الأمر لم تكن من أنصار استخدام القوة ضد مصر ولم تؤيد حليفتيها في استخدام القوة والالتجاء إلى العدوان كوسيلة لفض المشكلات الدولية — وطلبت من انجلترا وفرنسا وإسرائيل احترام قرارات هيئة الأمم المتحدة .

وأما الاتحاد السوفيتي ، فلقد أستنكر بشدة العدوان الإنجليزي الفرنسي الاسرائيلي ، وجهر بعطفه على مصر ، وأيد قرارات هيئة الأمم المتحدة بوقف القتال ، ولما وجد أن انجلترا وفرنسا لم تنفذا قرار الأمم المتحدة في ٢ نوفمبر بوقف القتال ، تقدم رئيس وزرائه بولجانين باقتراح إلى الولايات المتحدة يقضي بالتعاون بين الدولتين لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة حيث أن الدولتين أقوى دولتين في العالم وعليهما يجب أن يقع عبء المحافظة على السلام في الشرق الأوسط .

ولقد بينت الولايات المتحدة ، ويهمها بطبيعة الحال سلامة انجلترا وفرنسا ، أنها تعمل على حل الأزمة داخل الأمم المتحدة وأن دخول قوة جديدة فى الشرق الأوسط سيزيد فى تعقد الأزمة ، وخاصة بعد أن وافقت هيئة الأمم على وقف الاعتداء الإسرائيلى الانجليزى الفرنسى ، وبينت الولايات المتحدة فى فرصة أخرى أنها لن تسمح لقوة جديدة بالتدخل فى الشرق الأوسط إلا بانتداب من الأمم المتحدة .

وأمام موقف الولايات المتحدة اضطر الاتحاد السوفيتى إلى أن يعلن أنه سيقوم وحده باتخاذ مايراه من اجراءات لاحترام قرارات هيئة الأمم فى الشرق الأوسط والقضاء على العدوان الانجليزى الفرنسى الإسرائيلى ، وأرسل بولجانين إنذاراً إلى انجلترا وفرنسا هدد فيه باستخدام القوة ضد الدولتين إذا لم توقفا عدوانهما ، كما أرسل إلى إسرائيل تحذيراً قوياً وسحب سفيره من تل أبيب . هددت روسيا بحرب عالمية ثالثة إذا لم تكف انجلترا وفرنسا وإسرائيل عن القتال فى منطقة القناة ولقد أيدت دولة الصين الشعبية روسيا فى إنذارها وأعلنت عن عزمها الأكيد فى مساعدة مصر بإرسال متطوعيها للحرب بجانب المصريين .

وأسرعت حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى الولايات المتحدة تستشف رأيها فى هذا الإنذار ، ونصحت الولايات المتحدة هذه الدول بضرورة احترام قرارات هيئة الأمم المتحدة إذا أرادت إنقاذ موقفها فى الشرق الأوسط ، لقد بين الرئيس الأمريكى أيزنهاور أن

الولايات المتحدة لاتجد نفسها مضطرة لحماية قوى هذه الدول فى الشرق الأوسط إذا هاجمتها روسيا ، وهدد إسرائيل بقطع العون الأمريكى ، وبعدم مساعدتها ضد روسيا إذا تلكأ الإسرائيليون فى وقف القتال وأصروا على عنادهم ، (وتعتمد إسرائيل فى أكثر من ٣٥ ٪ من ميزانيتها على الدولارات الأمريكية) ، وتكرر هذا الانذار لإسرائيل حين رفضت سحب جنودها من شبه جزيرة سينا .

رأت الدول المعتدية أمام إنذار روسيا العنيف وموقف أيزنهاور الحاسم الانصياع إلى قرار هيئة الأمم ، وإن كانت انجلترا تتبعها فرنسا قد احتجت على الانذار الروسى ، « فبريطانيا — كما يقول رئيس وزارتها — ترحب بتأييد الحكومة الروسية للاقتراح الخاص بتأليف قوة دولية فى الشرق الأوسط وأن بريطانيا تعلن عن رغبتها فى أن تقوم الأمم المتحدة بمهمة إقرار السلام فى المنطقة بطريقة عملية » ، وأضافت الحكومة البريطانية بأن : « ما قامت به كان شرطاً أساسياً لخلق قوة تابعة للأمم المتحدة لتقوم بهذه المهمة » !

وكانت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قد قررت فى ٢ نوفمبر هذه المبادىء :

١ — وقف إطلاق النار فوراً .

٢ — سحب القوات الأجنبية من الأراضى المصرية .

٣ — الانسحاب إلى ماوراء خطوط الهدنة .

٤ — منع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة من إرسال العتاد الحربى للشرق الأوسط .

٥ — عودة الملاحة فى قناة السويس وتأمينها .

وكانت موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار الأمريكى بوقف إطلاق النار بأغلبية ٦٤ صوتاً ضد ٥ أصوات هى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ونيوزيلند واستراليا ، وامتنع عن التصويت ست دول . .

ولكن كما رأينا أمام الإنذار الروسى وخذلان أمريكا للعدوان اضطرت انجلترا وفرنسا ثم إسرائيل إلى الموافقة على قرار هيئة الأمم بوقف القتال .

ولقد وافقت هذه الدول كما وافقت مصر على وقف إطلاق النار فى يوم ٧ نوفمبر ، ولقد نوه رئيس جمهورية مصر فى خطبته يوم ٩ نوفمبر بتأييد العالم لمصر وبموقف الأحرار فى انجلترا وفرنسا ، كما نوه بموقف الأمم المتحدة وسكرتيرها همرشولد وبموقف روسيا والولايات المتحدة المناصر لمصر ، كما أشاد بموقف نهرو وسوكارنو وشوان لاى .

وكان تأليف قوة البوليس الدولية بناء على اقتراح كندا فى هيئة الأمم المتحدة وتأييد الولايات المتحدة لهذا الاقتراح . ووافق على الاشتراك فى هذه القوة السويد والنرويج ويوغوسلافيا وباكستان وكندا وكولومبيا . . . وكان تأليفها على أساس المبادىء التى تمثلها هيئة الأمم

المتحدة .. فلا تضم واحدة من الدول التى لهـا مصالح مهمة فى الشرق الأوسط ، ويعين قائد هذه القوة مسئولا أمام الجمعية العامة أو مجلس الأمن عن طريق الهيئة الدولية ، وتحدد سلطات ذلك القائد بحيث يكون مستقلا عن سياسة أية دولة .

وتكون مهمة القوة الدولية بعد دخول مصر بموافقة الحكومة المصرية فى الوقت الذى يقرر فيه وقف إطلاق النار ، وللعمل على استيعاب السلام خلال انسحاب القوات الأجنبية وبعدها ثم العمل على إقرار الشروط الأخرى الواردة فى قرار ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، وهذه الهيئة شبه عسكرية ومهمتها أكثر من مهمة هيئة مراقبة .

وفى خلال الأعمال العدوانية لانجلترا وفرنسا واسرائيل تعطلت القناة عن العمل وقامت أزمة بترولية خطيرة لم تشمل انجلترا وفرنسا فحسب بل معظم دول غرب أوربا كايطاليا وأسبانيا والبرتغال .... كما كان لذلك العدوان أثر بالغ على الاقتصاد البريطانى كما اعترف بذلك وزير المالية البريطانية فى خطابه فى ٤ ديسمبر ، واضطرت بريطانيا إلى مد يدها مستجدية العون المالى الأمريكى . ولم تقتصر آثار أعمال العدوان على ذلك . فلقد ظهر بوضوح عدم التماسك بين اتحاد دول الأطلنطى وتزلزل مركزه أمام التهديد الروسى ، وضعف روحه المعنوى . وكان من أثر العدوان وزاد النفوذ الروسى فى الشرق الأوسط وبين الشعوب الإسـلامية ، وتلاشى فى هذه المنطقة النفوذ الإنجليزى

والفرنسى ، وتوثقت الصلات بين الشعوب العربية . . .

هذا من حيث آثار العدوان العامة ، على أن قرار هيئة الأمم المتحدة بوقف القتال وإنشاء قوة البوليس الدولية لم يكن معناه انتهاء العدوان على القناة ومصر ، فلم تعلن الحكومات الإنجليزية والفرنسية والاسرائيلية بعد انتهاء تدخلها المسلح ، فحالة العدوان لازالت قائمة ، ولذا استلزم الأمر أن تبذل مصر وأصدقاؤها جهوداً جديدة فى سبيل سحب القوات المعتدية بسرعة من الأراضى المصرية ؛ وخاصة حين أخذت انجلترا تؤيدها فرنسا تتحمل الأعذار لتأخير سحب قواتها من مصر ، فبريطانيا أعلنت أنها ستسحب قواتها بعد تأليف القوة الدولية وعلى أساس بقاء هذه القوة الدولية فى مصر حتى تتم تسوية مشكلة فلسطين ، فربطت إذن بين مشكلة القناة ومشاكل الشرق الأوسط الأخرى ، وكانت ترمى بذلك إلى البقاء من الناحية العملية حتى تكون بيدها ضمانات فعلية لحل مشاكل الشرق الأوسط ومنها مشكلة القناة بالطريقة التى تراها هى .

ولكن مصر فطنت لهذا الموقف ، فكان أول جهد بذلته فى هيئة الأمم بعد إيقاف القتال هو مطالبتها بسحب القوات المعتدية فوراً . وأيدتها روسيا فى هذه الناحية تأييداً تاماً ، فأخذت تتواتر الأنباء بتحركات عسكرية روسية ، وانتشرت أخبار قاذفات قنابل ومقاتلات روسية تتجه نحو سوريا مما أثار الفزع فى العالم الغربى ، ومما سجل أمام العالم عزم الاتحـــاد السوفيتى على اتخاذ التدابير لتنفيذ إنذاره إلى الدول

المعتدية . وتأكد هذا العزم بشكل أوضح وأكثر صراحة حين أرسلت روسيا إنذاراً آخر إلى انجلترا وفرنسا تحذرهما بأنه فى حالة عدم انسحابهما ستسمح لعدد كبير من رجال الحرب الروسى ذوى الخبرة بالذهاب إلى مصر للقتال جنباً إلى جنب مع المصريين .

عمل هذا الإنذار على الحد من رغبة الإنجليز والفرنسيين فى البقاء بالأراضى المصرية ، كما عمل على زيادة القلق فى الولايات المتحدة التى كان يهمها أن يسترد اتحاد الأطلنطى قوته ويعود التساند بين دوله أمام الخطر الروسى المتزايد . ولذا أسرعت حكومة واشنطن إلى نصح حليفتيها باحترام قرارات هيئة الأمم والإنسحاب قبل أن يتعقد الموقف مرة أخرى بإرسال روسيا لمتطوعيها إلى مصر .

هذا إلى أن المعارضة العمالية فى انجلترا لم تكف عن هجومها ، ولم تهدأ ثائرتها ، فطالبت الحكومة بالانسحاب ، واتهمتها « بالتآمر مع إسرائيل » ، واقترحت تأليف لجنـــة برلمانية للتحقيق فى هذا الأمر ، وذهبت إلى حد أن طالبت الحكومة بتعويض مصر عن الخسائر التى لحقت بها من جراء الاعتداء البريطانى .

وكان لاجتماع ملوك العرب ورؤسائهم فى مؤتمر بيروت (١٢ ديسمبر) وعمل الدول العربية على توحيد سياستها البترولية ومناقشة أمر قطع العلاقات مع الدول المعتدية ، وأمر إيجاد هيئة عربية موحدة أثر فى الولايات المتحدة وفى بريطانيا نفسها التى حاق بنفوذها الخسران فى كل

مكان فى الشرق الأوسط . لقد نادى رؤساء الدول العربية باتخاذ التدابير الحاسمة إذا لم تجل الدول المعتدية عن الأراضى المصرية وفقاً لقرار هيئة الأمم المتحدة .

وازداد الجزع فى انجلترا وفرنسا حين أرسل رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى إنذاراً آخر إلى إسرائيل أردفه بإنذار إلى العالم الغربى بأكمله . فأما إنذاره إلى إسرائيل فلقد سجل أن إسرائيل أصبحت لا تقيم كبير وزن لميثاق الأمم المتحدة إذ هى تماطل فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وأن السياسة الاسرائيلية ما برحت مهددة للسلام . وفى هذا الانذار حذر بولجانين إسرائيل من عواقب سياستها هذه إذا شرعت فى اعتداء جديد ضد الدول العربية ، وطالبها بدفع تعويض لمصر . وأما إنذار بولجانين إلى العالم الغربى فهو يحذر من حرب ثالثة إذا لم يتخذ الغرب سياسة سلمية ويوافق على خفض التسلح وتحريم إنتاج الأسلحة الذرية ووضع مشروع لنزع السلاح .

وحين فشلت فكرة المماطلة فى الانسحاب ، عادت انجلترا وفرنسا تحاولان إقناع الولايات المتحدة بتأييد فكرة بقاء القوة البوليسية فى منطقة القناة حتى تسوى مسائل الشرق الأوسط . ولكن هذه الفكرة لم تجد لها نصيراً ، فلقد بينت الولايات المتحدة أنها متمسكة بقرارات هيئة الأمم المتحدة عاملة على تنفيذها . وفى الوقت الذى دخلت فيه طلائع البوليس الدولى منطقة بور سعيد أعلن فى انجلترا تخلى إيدن عن

الحكم مؤقتاً ، فكان هذا اعترافاً واضحاً من جانب انجلترا بفشل سياسة الاعتداء المسلح على مصر ، هذه السياسة التى ارتبطت باسم أنتونى ايدن قبل أى سياسى انجليزى آخر .

وتأكد فشل خطط انجلترا التى عللت نفسها بأنها قد عرفت حقيقة موقف روسيا بإزاء الشرق الأوسط ، تأكد فشل هذه الخطط حين وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار الذى قدمته الدول الآسيوية الأفريقية التى أصبحت القوة الثالثة فى العالم والذى أيدته إحدى وعشرون دولة والذى يقضى بمطالبة انجلترا وفرنسا بتنفيذ قرارى الجمعية فى ٢ ، ٧ نوفمبر ، بالرغم من أن بريطانيا قد اعتذرت عن تأخرها فى الانسحاب بأنها « تهدف إلى التعاون مع قوة البوليس الدولية وأنها ستسحب قواتها حالما تصبح هذه القوة قادرة على تنفيذ مهامها » ولكن هيئة الأمم لم تأخذ بذلك الاعتذار .

ونتيجة لقرار الأمم المتحدة تعجل سكرتيرها همرشولد انسحاب القوات المعتدية ، وأزال الشكوك التى أثارتها انجلترا وفرنسا عن مهمة قوة البوليس الدولية ، فوضح أن انشاء القوة الدولية قام على أساس موافقة الحكومة المصرية على عملها « أى قوة البوليس الدولية » وعلى الدول المكونة لها وعلى أساس الاعتراف الكامل بسيادة مصر ، وأن الأمم المتحدة ستحتفظ بهذه القوة إلى أن تنتهى من مهمتها فى الاشراف على وقف إطلاق النار وسحب القوات المعتدية .

ونتيجة لهذا الموقف ولحاجة بريطانيا وفرنسا إلى تأييد الولايات المتحدة السياسى ومعونتها الاقتصادية لم تجد بريطانيا بدآ من إعلان الانسحاب على مراحل ، وأعلنت هى وفرنسا فى آخر شهر نوفمبر عدولها نهائياً عن تدخلهما المسلح فى مصر وأنها ستسحبان قواتهما دون قيد ولاشرط . وفى ٣ ديسمبر أعلن وزير الخارجية البريطانية سلوين لويد ذلك الموقف فى مجلس العموم ، وقال أنه قد أصدرت تعليمات إلى الجنرال كيتلى قائدالقوات البريطانية الفرنسية المعتدية بالاتفاق مع بيرنز قائد قوة البوليس الدولية على جدول الانسحاب ، وذكر أن ذلك الانسحاب يستغرق وقتاً قصيراً ، وأما فيما يتعلق بمستقبل القناة ، فلقد أعلن أن همرشولد سيعمل فى أقرب وقت على عودة المفاوضات من جديد بين مصر وانجلترا على الأسس الآتية :

١ — النقط الست التى أقرها مجلس الأمن يوم ١٣ أكتوبر .

٢ — المباحثات بين همرشولد ووزراء خارجية مصر وبريطانيا وفرنسا .

٣ — الرسالة التى وجهها همرشولد يوم ٢٤ أكتوبر إلى وزير خارجية مصر وموافقة مصر على المبادىء التى تضمنتها .

وأبدى سلوين لويد تفاؤله من أمر « الوصول إلى اتفاق يكفل الضمانات اللازمة لتنفيذ النقط الست التى أقرتها الأمم المتحدة » .

وتم فعلا انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من الأراضى

المصرية — وتوالت الأزمات على انجلترا فى اقتصادها وفى حياتها السياسية وغادر إيدن منصة الحكم ورياسة حزب المحافظين ليحل محله ماكيلان. وكانت سياسة ماكيلان العمل على توثيق صلات انجلترا بالولايات المتحدة، وتأييد السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

. . . .

١٢ – من أهم المصادر والمراجع

(١)

مصر طريق للتجارة بين الشرق والغرب

١ — Charles - Roux, J. : Autour d'Une Route.

٢ — ———————— : L'Isthme, et Le Canal de Suez. Paris. 1901. 2 vols.

٣ — Ghorbal S. Bey. : The Beginnings of the Egyptian Question London 1928.

٤ — Hoskins, H. L. : British Routes to India Longmans. 1928.

(٢)

موقف انجلترا من امتياز ومشروع قناة السويس

زيادة على المراجع السابقة

٥ — Fitzgerald, P. : The Great Canal at Suez. 1876.

٦ — في السنوات ١٨٥٤ – ١٨٦٩ Foreign Office. 78 Turkey.

٧ — Foreign Office Suez Canal Papers.

٨ — Hallberg, C. W. The Suez Canal New York 1931.

٩ — Hansard's Parliamentary Debates.

١٠ — DeLesseps. F. : Inquiry into the Opinion of the Commercial Classes of Britain.

١١ — ———— Journal et Documents

١٢ — Martin, E. : L'Angleterre et Le Canal de Suez. Paris 1892.

١٣ — Mc. Coan J. C. : Egypt as It is. 1877.

١٤ — لوصف العلاقات الانجليزية الفرنسية Safwat M. M : Tunis and The Great Powers.

١٥ — Wilson, A. T. : The Suez Canal. London 1939

١٦ — الأستاذ عبدالعزيز الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس فى عهد سعيد باشا رسالة للماجستير تحت اشراف الأستاذ محمد شفيق غربال

(٣)

ديزريلى وقناة السويس

١٧ — بالاضافة الى المراجع السابقة

Buckle G. F. : Life of Disraeli. London 1929

١٨ — الوثائق الفرنسية الدبلوماسية التى نشرتها الحكومة الفرنسية عقب الحرب الكبرى الأولى : Documents Diplomatiques Français

١٩ — Seton - Watson : Disraeli and Gladstone.

٢٠ — الدكتور محمد مصطفى صفوت : موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية مجلة كلية الآداب ١٩٤٨ ، ومجلة الجمعية التاريخية الملكية العدد الأول ١٩٤٨ .

(٤)

احتلال الإنجليز لقناة السويس

٢١ — الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه . دار الفكر العربي ١٩٥٢ .

٢٢ — Blue Book of 1882.

٢٣ — وتوجد المناقشات فى البرلمان الفرنسى فى Journal Officiel .

(٥)

انجلترا وتحديد مركز القناة

المراجع السابقة و

٢٤ — الدكتور عبد الله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها . ١٩٥٠

٢٥ — Blue Books 1886.

٢٦ — محمد رفعت باشا : التيارات السياسية فى البحر الأبيض المتوسط ١٩٤٩ .

(٦)،(٧)

انجلترا والقناة من ١٨٨٨ — ١٩٣٥

المراجع السابقة

٢٧ — Earle, E.M. : Turkey, the Great Powers and The Baghdad Railway New York 1923.

٢٨ — Langer, W : Diplomacy of Imperialism 2 vols.

٢٩ — ———————— Alliances. New York 1931.

٣٠ — Documents on International Affairs, Oxford, University Press.

مجلدات سنوات ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦

٣١ — Survey of International Affairs.

لسنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣٦

٣٢ — صحيفة الأهرام وخاصة من سنة ١٩٥١ — ١٩٥٦

٣٣ — صحيفة التيمز اللندنية من سنة ١٩٥٠ — ١٩٥٦

٣٤ — صحيفة New York Times ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦

٣٥ — Verbatim Records of the discussions of the Security Council Concerning the Anglo-Egyptian Dispute 1947

٣٦ — الكتاب الأخضر للحكومة المصرية عن مفاوضات ١٩٥٠ ، ١٩٥١ .

٣٧ — Anglo Egyptian Conversations on the Defence of Suez - Canal and on the Sudan 1950 - 1951 وهو الكتاب الرسمي للحكومة البريطانية عن المفاوضات المصرية الانجليزية فى سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١

شركة فن الطباعة
حارة الإسكندراني رقم ١ شبرا مصر
[illegible]

شركة فن الطباعة

